عدد 92 — 23 شوال 1441 (15 يونيو 2020)

ISSN 2458–5785

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2019–2020 : دورة أبريل 2020

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

فهرست

دورة أبريل 2020

صفحة

- محضر الجلسة رقم 283 ليوم الإثنين 24 رمضان 1441 (18 ماي 2020)..... 7536

جدول الأعمال: جلسة مشتركة لمجلسي البرلمان لتقديم السيد رئيس الحكومة لبيانات تتعلق بـ"تطورات تدبير الحجر الصحي ما بعد 20 ماي 2020".

- محضر الجلسة رقم 284 ليوم الثلاثاء 25 رمضان 1441 (19 ماي 2020)..... 7547

صفحة

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على "مشروع قانون رقم 30.20 بسن أحكام خاصة تتعلق بعقود الأسفار والمقامات السياحية وعقود النقل الجوي للمسافرين".

- محضر الجلسة رقم 285 ليوم الثلاثاء 25 رمضان 1441 (19 ماي 2020)..... 7556

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

- محضر الجلسة رقم 286 ليوم الثلاثاء 25 رمضان 1441 (19 ماي 2020)..... 7570

جدول الأعمال: مناقشة البيانات التي تقدم بها السيد رئيس الحكومة خلال الجلسة العامة المشتركة بين مجلسي البرلمان حول موضوع: "تطورات تدبير الحجر الصحي ما بعد 20 ماي" عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور.

محضر الجلسة رقم 283

التاريخ: الإثنين 24 رمضان 1441هـ (18 ماي 2020م).

الرئاسة: السيد الحبيب المالكي رئيس مجلس النواب والسيد عبد الحكيم بن شماش رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعة وثلاث وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الواحدة والدقيقة السادسة والثلاثين زوالا.

جدول الأعمال: جلسة مشتركة لمجلسي البرلمان لتقديم السيد رئيس الحكومة لبيانات تتعلق بـ"تطورات تدبير الحجر الصحي ما بعد 20 ماي 2020".

السيد الحبيب المالكي رئيس مجلس النواب، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس الحكومة،

السيد رئيس مجلس المستشارين،

السيد وزير الدولة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة البرلمانيون،

طبقا لأحكام الفصل 68 من الدستور، يعقد مجلس النواب ومجلس المستشارين جلسة عامة مشتركة تخصص لتقديم السيد رئيس الحكومة لبيانات تتعلق "بتطورات تدبير الحجر الصحي ما بعد 20 ماي"، فليتفضل السيد الرئيس الحكومة مشكورا.

السيد سعد الدين العثماني رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة النواب والمستشارين البرلمانيين المحترمين،

يطيب لي في البداية أن أعبر عن سعادتي بلقائي بكم في هذا الإجتماع المشترك للبرلمان، والذي ينعقد في إطار الفصل 68 من الدستور، وذلك لتقديم بيانات تتعلق بتطورات الحجر الصحي ما بعد 20 ماي، إن شاء الله، وهو اللقاء الذي يأتي ونحن نعيش نفحات مباركة للعشر الأواخر من شهر رمضان الفضيل، نسأل الله سبحانه وتعالى أن يجعل هذه الأيام أيام خير وأيام بركات علينا جميعا، وعلى الشعب المغربي، وعلى جلالة الملك، وأن يرفع عنا هذا الوباء ويحفظ بلادنا من كل سوء إن شاء الله.

ولا يسعني إلا أن أشكر تجاوب مجلسيكم الموقرين لعقد هذا الإجتماع المشترك الذي يشكل فرصة أخرى للتواصل مع المؤسسة التشريعية، ومن ورائها مع عموم المواطنات والمواطنين بخصوص هذه القضية، واحد الموضوع مهم جدا نعيشه، نعيش تداعياته، بل العالم كله يعيش تداعياته ومرارته، هو إذن موضوع هام دوليا وموضوع هام وطنيا، وهو مناسبة لتثمين الإجماع الوطني لكافة القوى الوطنية وراء جلالة الملك محمد السادس، حفظه الله ونصره، في مواجهة هذه الجائحة وللنجاح في هذا الامتحان.

وأريد أن أقول منذ البداية، إن شاء الله، احنا عندنا الثقة في جلالة الملك، عندنا الثقة في بلادنا، عندنا الثقة في الشعب المغربي وعندنا الثقة في المستقبل إن شاء الله، وقبل ذلك وبعده عندنا الثقة في الله سبحانه وتعالى أننا سنخرج من هذه الجائحة والمغرب قوي، والمغرب متضامن، والمغرب مستشرف، والمغرب منتصر على أمثال هذه الأزمات.

وقد حرصت شخصيا على تفعيل هذه الآلية الدستورية لتقديم بيانات أمام الغرفتين، وهذا يدل على مسألتين أساسيتين:

- يدل أولا، على الأهمية البالغة التي توليها الحكومة لهاذ الموضوع، وعلى الأهمية البالغة بالنسبة للوطن وبالنسبة لانتظارات المواطنات والمواطنين في هذا الموضوع؛

- ثانيا، المسألة الثانية هو أن هذا يبرهن على الإحترام والتقدير الذي نكنه للمؤسسة التشريعية كي تساهم، كشريك كامل، في تدبير هذه المرحلة، وسيكون هذا اللقاء محطة للإعلان عن تطورات تدبير الحجر الصحي ما بعد 20 ماي، وهو عمل جماعي للحكومة بكل قطاعاتها، انطلق منذ بضعة أسابيع، يساهم فيه جميع السيدات والسادة الوزراء، ويساهم فيه عدد من مسؤولي الأطر والكفاءات في القطاعات الحكومية والذين أتوجه إليهم جميعا بالشكر والتقدير.

وفي البداية مرة أخرى، أريد أن أجدد اعتزازنا بما حققته بلادنا، تحت القيادة المتبصرة لجلالة الملك، حفظه الله، وأيضا اعتزازنا بتوجيهاته الحكيمة، ثم اعتزازنا بالتلاحم القوي للمواطنات والمواطنين، وكل هذا مكننا من أن نصل إلى نتائج مهمة في مواجهة هذه الجائحة على مختلف الأصعدة.

وقد تميزت قيادة جلالة الملك، حفظه الله، بمبادرات وقرارات شجاعة، جعلت صحة المواطن وسلامة الوطن في الأولوية، بمنهجية استباقية، استشرافيه، تنظر إلى المستقبل.

وقد مكنت الإجراءات الإحترازية والإستباقية التي اتخذتها بلادنا منذ الإعلان عن حالة الطوارئ الصحية، بما فيها تدابير الحجر الصحي والتباعد الإجتماعي، مكنت هذه كلها وغيرها من الإجراءات من تجنب

الأسوأ، واحتواء الوباء والحد من انتشاره في بلادنا، وما تزال بلادنا في مرحلة الثانية من الوباء في الوقت الذي رأينا دولا أخرى انتقلت بسرعة إلى المرحلة الثالثة من انتشاره، كما أن نسبة الفتك ونسبة التعافي عرف بحمد لله تطورا إيجابيا ملموسا، وهو ما يجدد فينا الأمل بأن بلادنا ستنتصر في معركتها ضد هاذ البلاء وضد التداعياته السلبية.

ولا يسعنا إلا أن أوجه التحية والتقدير مجددا لكافة المهنيين في جميع القطاعات والتخصصات، اعتبارا للمجهودات الكبيرة التي يبذلونها، كل في مجاله وفي إطار مسؤولياته، لاسيما أولئك الذين يوجدون في الصفوف الأمامية للمواجهة.

ومن هنا فإن مهني الصحة، وكل مكونات القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والقوات المساعدة والأمن الوطني والوقاية المدنية والإدارة الترابية، كلهم يحتاجون ويستحقون التحية والتقدير والتنويه على تجندهم الدائم، تحت القيادة السامية لجلالة الملك، حفظه الله، للدفاع عن مصالح الوطن وصيانة أمنه واستقراره.

وينبغي التنويه كذلك، كما قلت منذ قليل، بعموم المواطنات والمواطنين الذين أبانوا عن المعدن الأصيل للمغربي في التضامن والتعاون والنبوغ كذلك، وعلى مستوى عال من الوعي ومن الإنخراط ومن الصبر ومن العمل إزاء هذه المحنة وإزاء تداعياتها، وإذا كان دور المواطنين أساسيا في النجاح في هذه المرحلة، فإن دورهم أيضا سيبقى أساسيا في المرحلة المقبلة، بل سيكون حاسما، فلمصلحة المواطنين نعمل وبدعمهم ننجح إن شاء الله.

لقد بذلنا جميعا، دولة ومجتمعا، تحت قيادة جلالة الملك حفظه الله، مجهودات كبيرة في المرحلتين الأولى والثانية من الحجر الصحي، غير أننا لا زلنا مطالبين ببذل المزيد من الجهود في مواجهة الوباء، ونحتاج للنفس الطويل، كما أكدت ذلك جميع الدول، دول العالم، في معركة مع عدو لم تستطع الإنسانية بعد الإحاطة بشكل دقيق لخصائصه، وكيفيات تطوره وانتشاره، وكيفيات التعافي منه، أو كيفيات علاجه.

العالم كله اليوم يحاول أن يجد الأجوبة على هذه الأسئلة، ولكن كثير من هذه الأجوبة غير موجودة أو تتطور، في كل أسبوع نكتشف الجديد، كأننا نتعلم بالتجربة، نتعلم بالمواجهة على جميع الأصعدة، وعلى جميع المستويات، وراه غنشوفو الدراسات العلمية التي تخرج، والدراسات العلمية الآن بالمئات، التي تخرج باستمرار في مختلف هذه الجوانب، بعضها ينسخ البعض، بعض المعلومات كتولّي هي الصحيحة منذ ثلاث أسابيع، أصبحت اليوم متجاوزة وجاءت مكانها يعني معلومات أخرى، مما يعني أن مواجهة هذه الجائحة ليس شيئا بسيطا ولا شيئا عاديا، وإنما هو شيء يحتاج إلى تواضع كبير من الإنسان أي كان، تواضع كبير وتعاون وجرأة وقدرة على التأقلم، وقدرة على تعلّم الجديد في هذا الميدان.

وأريد أن أؤكد على أن الحكومة تتعامل مع الوضع الإستثنائي الناتج عن جائحة كورونا، ومنذ البداية، بمقاربة شمولية وبالتقائية، بعيدا عن مجرد التدبير القطاعي، إذ أن الإجراءات التي يتم اتخاذها في غالبها إجراءات أفقية تعني أكثر من قطاع، وخصوصا أن هذه الجائحة لها تأثيرات صحية، ولكن أيضا تأثيرات اقتصادية، تأثيرات اجتماعية وتأثيرات ثقافية، وهي نفس المقاربة التي ستؤطر عمل الحكومة في المرحلة المقبلة.

السيد رئيس مجلس النواب،

السيد رئيس مجلس المستشارين،

قبل عرض نماذج من أهم الإجراءات والتدابير المتخذة، اسمحوا لي أن أقدم لكم منهجية تدبير الأزمة خلال هذه الفترة الإستثنائية، لقد اشتغلت بلادنا منذ البداية وفق منهجية مضبوطة، متعددة الأبعاد، تقوم أساسا على ركائز أساسية ثلاث، وهي: نظام الحكامة، الإستباقية، والتواصل بشفافية.

نظام الحكامة:

كما أعلننا منذ البداية، هناك لجان على أعلى مستوى تتابع الموضوع أولا بأول:

- أولها "لجنة القيادة": التي تتابع الوضعية الوبائية، وهي تتكون بالخصوص من وزارتي الصحة والداخلية، إلى جانب الدرك الملكي ومصالح الطب العسكري والوقاية المدنية؛

- هناك "اللجنة العلمية والتقنية": والتي تضم القمم المغربية والوطنية في المجالات المرتبطة بالفيروسات وبالأمراض المتنقلة (infectiologie)، والوبائيات (épidémiologie)، وببعض التخصصات الأخرى، وهي لجنة علمية وتقنية وطنية لدى وزارة الصحة، مكلفة بمتابعة الجوانب الطبية والجوانب العلمية المتعلقة بهذا الوباء، وتوفير السند الطبي والعلمي المتخصص في قرارات الحكومة ومواكبة التطورات المتسارعة التي تعرفها الحالة الوبائية، وأشكر السيد وزير الصحة، لأنه قبل هذا العرض، منذ أسبوع ونحن نعدّ تصورات والأفكار مدّنا بالتقرير الذي نتج عن أشغال هذه اللجنة العلمية والتقنية ليكون أساسا علميا متينا لكل خطواتنا في المستقبل؛

- وهناك "لجنة اليقظة الاقتصادية": التي تضم عددا من القطاعات الحكومية، إلى جانب الفاعلين الاقتصاديين وممثلي القطاع البنكي والمالي، والتي تكلفت بدراسة تداعيات الجائحة على المستويين الاقتصادي والإجتماعي واقتراح حلول بشأنها.

فإذن هناك نظام حكامة واضح بدأناه منذ البداية بمباركة من جلالة الملك، ونشتغل بهذه الطريقة.

الإستباقية:

ولقد كان للتدبير الجيد لزمن الأزمة الأثر الإيجابي المهم في التحكم في الحالة الوبائية، حيث سارعت بلادنا لاتخاذ العديد من الإجراءات

الإستباقية والإحترازية مكّنت من عدم تجاوز المرحلة الثانية في إطار المخطط الوطني لمكافحة الوباء، الذي اعتمد منذ البداية، إنسجاما مع توصيات "اللجنة العلمية والتقنية الوطنية"، وأيضا إنسجاما مع توصيات "اللجنة العلمية والتقنية الوطنية" وأيضا إنسجاما مع توصيات "منظمة الصحة العالمية"، فاليوم لا تعرف بلادنا انتشارا واسعا لوباء الوضع، أو إنتشارا غير متحكم فيه كما وقع في بلدان أخرى، مع الأسف الشديد، ونحن نريد لجميع البلدان التعافي.

بالإضافة إلى هذا التدبير الناجع للزمن والمقاربة الإستباقية، بالإضافة إلى ذلك فإن هذا التدبير الناجع للزمن وتلك المقاربة الإستباقية مكن بلادنا من تدبير جيد لقدرات منظومتنا الصحية على أكثر من مستوى، قد نرجع لهذه النقطة.

المستوى الثالث هو التواصل ونهج خيار الشفافية:

وهو ما أكدت عليه مرارا، لقد التزمنا بالشفافية والتزمنا بالصراحة تجاه المواطنات والمواطنين بخصوص تطور الحالة الوبائية، وكذلك بخصوص التداعيات الاقتصادية والاجتماعية، ونحن نستحضر في كل ذلك مسؤوليتنا تجاه المواطنات والمواطنين، ونستحضر أيضا التوجيهات الملكية السامية بهذا الخصوص، ونستحضر أيضا إلتزامات بلادنا ومصداقيتها وإشعاعها على المستوى الدولي.

ومن هنا فإن الحكومة تحرص على التواصل المستمر حول الوضعية الوطنية من خلال بلاغات صحفية منتظمة وحوارات عبر مختلف وسائل الإعلام، وأحدثت بوابات رسمية، لتمكين المواطنين من تتبع الحالة الوبائية ومن تتبع الإجراءات المتخذة، مع تنظيم إحاطة إعلامية يومية حول الوضعية الوبائية من قبل وزارة الصحة لفائدة الصحافيين والإعلام الوطني.

السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

لقد عملت الحكومة على تنفيذ عدد من التدابير والإجراءات تعد بالمئات، تعد بالمئات، إما لمواكبة فرض الحجر الصحي أو للتخفيف من آثاره الإجتماعية أو من آثاره الاقتصادية، تمثلت على الخصوص في الرفع من قدرات المنظومة الصحية، وتوفير مواد التطهير والتعقيم والكمامات، وبعض المستلزمات الطبية، وضمان تزويد الأسواق بالحاجيات الأساسية لعيش المواطنين، واستمرار العملية التعليمية عن بعد، واستدامة خدمات المرافق العمومية الأساسية، ودعم الأجراء الذين توقفوا مؤقتا عن العمل بسبب الجائحة، وضمان حد أدنى للدخل لفائدة الأسر العاملة في القطاع غير المهيكل التي تضررت بفعل تباطؤ النشاط الاقتصادي، والإهتمام بوضعية الفئات الهشة، فضلا عن الإجراءات الأخرى في دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة بالخصوص، أو مواكبة المقاولات التي توجد في وضعية صعبة بفعل تداعيات الجائحة.

هاذي كلها، الحمد لله، كانت عروض.. مختلف الوزراء جاو للبرلمان، شرحو للرأي العام هاذ الإجراءات، وكان عندي أيضا تدخل في البرلمان في إطار الأسئلة، الأسئلة الشهرية الشهر الماضي وشرحنا هذه الإجراءات، وهناك حملة تواصلية لشرحها للمواطنات والمواطنين.

وأنا أقول بأن الحكومة تعتزم مواصلة المجهودات لتخفيف وطأة الأزمة وتداعياتها على المواطنين وعلى الإقتصاد الوطني على حد سواء، نحن سنواصل هذه الجهود، وراه كنتلقاو الشكايات ديال المؤسسات وديال المقاولات، ديال الجمعيات المهنية أو ديال النقابات، وأحيانا بعض الأحزاب السياسية كاتبونا، والشكايات متعددة وتنبيهات من سيل من المواطنات والمواطنين، احنا مرحبا بجميع هذه الشكايات والتواصل اللي كيتم بمختلف أنواع التواصل ونحاول أن ننصت لنبضها، ونحاول أن نطوّر تدخلاتنا على حسب ما يردنا من مختلف الفاعلين ومن المواطنات والمواطنين.

وأريد هنا أن أؤكد على واحد القضية، وردتنا شكايات متعددة هذه الأيام حول عدد من المواطنات والمواطنين، يرون أنهم عندهم الحق يستافدو من الدعم المخصص للقطاع غير المهيكل ولا زال ترد علينا الشكايات أمس وحتى هاذ الصباح، وبقيت في اتصال مع السيد وزير الإقتصاد والمالية وقررنا تدّار واحد.. إطلاق منصة إلكترونية خاصة لشكايات، جميع المواطنات والمواطنين اللي كيشوفو بأنه من حقهم، وفق المعايير التي أعلن عنها، يتقدم ليهم الدعم وما يوصلهومش الدعم، يقدمو هاذ الشكايات، ونتعهد بأن نواصل مع الجهات المعنية العمل على دراستها والقيام بالرد المناسب عليها، واللي عندو الحق فهاذيك الإستفادة نطالب، بطبيعة الحال، باش توصلو هاذ الإستفادة أيضا، وهاذ الورش غادي يبدا في الأيام المقبلة إن شاء الله، وغادي يستمرّ أيضا حتى نهاية أسمو.. وغادي يكون بأثر رجعي، جميع المواطنات اللي ما استافدوش في الشهر الأول والشهر الثاني واللي علنو على هاذ الشي.

وأيضا، أريد أن أقول بأن الحكومة هي أيضا تشتغل على مستوى ثاني وهو الإسراع بتنزيل الورش المتعلق بتطوير آليات الدعم الإجتماعي وتحسينه وترشيد حكامته، من خلال اعتماد مشروع القانون رقم 72.18، واللي يتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الإجتماعي لإحداث "السجل الإجتماعي الموحد" وإحداث "الوكالة الوطنية للسجلات"، والذي سبق أن أحيل على مؤسستكم التشريعية الموقرة، بمجرد ما يصادق عليه، إن شاء الله، في البرلمان وينشر في الجريدة الرسمية، غادي يبدا العمل بتطبيقه على أرض الواقع، وغادي يكون عندو تأثير مهم في قضية الاستهداف الإجتماعي في المستقبل، لنستفيد حتى من هاذ التجربة الغنية المهمة التي عشناها في هذه الأسابيع الماضية.

قبل الحديث عن تدبير الحجر الصحي بعد 20 ماي، اسمحوا لي أن أذكر بأن الحالة الوبائية ببلادنا إلى حدود صباح اليوم 18 ماي 2020 على الساعة العاشرة، تشير إلى تسجيل 6930 إصابة مؤكدة واستبعاد 87.000 حالة على الأقل، بعدما بينت التحاليل المخبرية خلوها من

الفيروس، في حين بلغ العدد الإجمالي للوفيات 192 وفاة، رحمة الله عليهم، ونعزي مرة أخرى أسرهم وعائلاتهم ونجدد الترحم عليهم، فيما تماثل للشفاء 3732 من المصابين، وهو ما نحمد الله سبحانه وتعالى عليه، كما نسأل الله الشفاء العاجل لباقي المصابين.

وتجدر الإشارة إلى أن عدد الحالات الحرجة الحالية حوالي 50 حالة تقريبا، تزيد قليلا أو تنقص قليلا على حسب التطورات، حالة حرجة، منها أقل من 20 فقط تحت التنفس الإصطناعي.

من الطبيعي أن يتساءل المواطنات والمواطنين مع اقتراب نهاية المرحلة الثانية من الحجر الصحي، واللي غادي تنتهي نهار 20 ماي، يتساءل كيف سنتعامل مع المرحلة المقبلة الجديدة؟ ولقد أكدتم في مناسبة سابقة واحد اللقاء تلفزي قلت فيه بأن الخروج من الحجر الصحي أصعب من الدخول إلى الحجر الصحي، لما فيه من تعقيدات وما فيه من اعتبارات متداخلة، صحية وطبية ووبائياتية، ولكن أيضا اقتصادية واجتماعية ومجتمعية نفسية وسلوكية، يجب أن نأخذها كلها بعين الإعتبار.

وقبل ذلك، أريد أن أقول بأن الحجر الصحي صحيح أنه صعب، فيه صعوبة، وفيه بالنسبة للعديد من المواطنات والمواطنين مشقة، لكن هذا الحجر الصحي وما واكبه من إجراءات مكنتنا، بحمد لله وفضله، وبتعاون من جميع المؤسسات والهيئات العاملة والمعنية، وبالتفاعل الإيجابي للمغاربة الذين نشكرهم، لأن عموما الحمد لله المغاربة إلتزموا بالحجر الصحي، كاين واحد الشوية ديال التجاوزات مع الأسف الشديد، لكن عموما كل هذا مكننا من تحقيق مكاسب كبيرة، صحيا واقتصاديا واجتماعيا ومجتمعيا وإداريا، نذكر منها بالخصوص: التحكم في وتيرة انتشار الوباء وتفادي الإنتقال إلى المرحلة الثالثة، لكن فيها واحد المسألة أخرى مهمة هو الحيلولة دون استنزاف القدرات الإستشفائية لبلادنا، حتى هذا راه مهم، وقد رأينا بلدانا متقدمة كثيرا على المغرب كيف أنها لما انتشرت الجائحة استنزفت قدراتها الإستشفائية والصحية والطبية وأصبحت بحال إيلا قلنا وصلت للحيط.

ثالثا؛ مكّنتنا الإجراءات المصاحبة وخصوصا واحد الدعم المالي من الصندوق الخصوصي الذي أسس بفضل التعليمات ديال جلالة الملك، والذي وجّه لتطوير المنظومة الصحية، مكّنا من تقوية مقدرة للمنظومة الصحية الوطنية، وتمكينها من رفع قدراتها وكفاءتها وتوسيع قدرتها الإستيعابية، من حيث عدد الأسرة المخصصة للحالات الحرجة، ومن توفير أيضا تجهيزات وآلات طبية جديدة مهمة في مواجهة هذه الجائحة، ولكن أيضا مكّننا كذلك من تفعيل وتقوية منظومة الرصد الوبائي ومن تحقيق الإكتفاء الذاتي في عدد من الأمور، الكمّامات نموذجا، هذا انتصار مغربي، هذا إبداع وطني نشكر عليه جميع الفاعلين الذين اشتغلوا عليه، وهم متعددون، من القطاع الخاص ومن القطاع العمومي ومن قطاعات متعددة، الجميع الحمد لله، وأيضا الإكتفاء الذاتي في مجال التعقيم، في مجال المواد المطهّرة، هذا راه واحد الشيء مهم جدا حققناه في أسابيع معدودة، في أسابيع معدودة، تصنيع عدد من المستلزمات الطبية محليا بواسطة قدرات وطاقات وإبداع مغاربة، ابتكار مغربي خالص والحمد لله، ولكن أيضا هناك فوق ذلك وبعده تقوية روح التضامن والتلاحم بين المواطنات والمواطنين، بما مكّن من تعبئة موارد مقدرة لـ"الصندوق الخاص بتدبير آثار جائحة كورونا"، والذي أحدث بتعليمات من جلالة الملك، حفظه الله.

هذه إذن مكاسب وهي إنجازات وغيرها كثير من الإنجازات لم تتحقق بدون عناء ومشقة وتضحيات من الجميع، بل الجميع ضحى فيها وعمل واشتغل، لكنها تؤكد صوابية التدابير الإحترازية والإستباقية التي إتخذتها بلادنا وفي مقدمتها الحجر الصحي.

الآن، وبعد مرحلتين من الحجر الصحي، ندخل امتحانا جماعيا جديدا يتعلق بكيفية تدبير المرحلة المقبلة في ظل معادلة صعبة، تقتضي التوفيق، من جهة بين ضرورة مواصلة التصدي لانتشار الفيروس لتفادي أي انتكاسات محتملة، لا قدّر الله، من شأنها أن تهدم ما بنيناه وما حققناه من نتائج إيجابية، وبين ضرورة الحد من الإنعكاسات السلبية والخسائر في المجالين الإجتماعي والإقتصادي المترتبة عن تداعيات هذه الجائحة، مع التأكيد على أننا واعون بأن لهذا الحجر الصحي تداعيات سلبية على العديد من المواطنات والمواطنين في الكثير من مناحي الحياة.

تشير تقارير وزارة الصحة وتقارير الخبراء إلى المحددات المرتبطة بالحالة الوبائية والتي يجب أخذها بعين الإعتبار، وهي كالتالي، وهو معروف عالميا:

- معدل التكاثر "R": معدل الإنتشار "R"، أي (Reproduction)، معدل التكاثر الذي يجب أن يكون على الأقل أقل من"1" وطنيا، مع استقراره في هذا المستوى لمدة أسبوعين؛ وللحصول على هامش الأمان، يستحسن–على حسب الخبراء–أن تكون هذه النسبة، أن تكون أقل من "0.7%" ويبلغ هذا المعدل حاليا حوالي "0.9" وطنيا، في حين كان في البداية الحجر الصحي يتجاوز 2.5%؛

- نسبة الفتك: أي نسبة الوفيات بالمقارنة مع نسبة الحالات المؤكدة، يجب أن يكون أقل من "3%" وها نحن والحمد لله بعد جهود كل الأطقم الصحية، بل جهود جميع المواطنات والمواطنين في الحجر الصحي، تبلغ نسبة الفتك أو نسبة الإماتة حوالي "2.8%" ديال الحساب ديال هاذ الصباح، وفق آخر الإحصائيات، في حين كانت نسبة الفتك تذكّرو معايا في بداية الحجر الصحي تتجاوز "7%"، واحد الوقت تخلعنا ياك عقلتو!

- نسبة الحالات الخطرة والحرجة: يجب أن لا تتجاوز حسب المعايير اللي وضعوها الخبراء ديال وزارة الصحة "10%"، ونحن الحمد لله اليوم تبلغ نسبة الحالات الخطرة والحرجة حوالي "1%" وطنيا، في حين كانت في بداية الحجر الصحي تتجاوز "15%"؛

- نسبة استغلال وحدات الإنعاش: يجب أن لا تتجاوز "30%"،

والحمد لله اليوم لا تبلغ نسبة استغلال وحدات الإنعاش إلا حوالي "4%".

هاذي كلها مؤشرات متعلقة بهذه المعايير وهي حققنا فيها تحسنا مهما، تحسنا مهما لنفخر جميعا بالجهود التي قمنا بها جميعا، الجميع ساهم فيه، حتى اللي ما خرجش من دارو ولاّ اللي التزم بالمعايير ديال الوقاية وديال الإحتياط راه حتى هو ساهم فيها، لكن يبقى المؤشر المتعلق بمعدل التكاثر لا يزال لم يستجد بعد، لم يستجد بعد للمعيار المحدد بخصوصه من قبل خبراء وزارة الصحة.

كما أن القرار المتعلق بتدبير الحجر الصحي يجب أن لا يربك وضعية المنظومة الصحية، كما قلنا، أو يؤدي إلى انهيار، لا قدّر الله، للطاقة الإستيعابية للمستشفيات للتكفل بالمرضى وعلاجهم، أو على إجراء اختبارات، أو المراقبة الفعالة لجميع الحالات المؤكدة ومخالطيهم.

لقد مكنت هذه الإجراءات الإحترازية من تقليص سرعة انتشار الفيروس بـ 80%، مما كان حاجزا أمام توسع الإصابة في المجتمع، وجنّب بلدنا بالتالي، كما قلت منذ قليل، الإنتقال إلى المرحلة الثالثة من العدوى.

وحسب تقديرات الخبراء الوطنيين ديالنا دائما ديال وزارة الصحة، فإن الإجراءات التي اتخذتها بلادنا قد تكون جنبتنا ما بين 300 ألف إلى 500 ألف إصابة جديدة، تجنبنا 300 ألف إلى 500 ألف إصابة منذ البداية إلى اليوم، وجنبتنا ما بين 4650 إلى 7700 من الإصابات التي تستلزم العناية المركزة، كون ما درناش هاذ الإجراءات الإحترازية وكانو عندنا هاذ الإصابات، المستشفيات صافي غرقات، هاذ الشي اللي عندنا ديال مستشفيات العناية المركزة لن تكون كافية، 4650 إلى 7700 يعني المتوسط 6000، وجنبتنا أيضا ما بين 9000 و15.000 وفاة، إن تجنب هذه الخسائر أمر لا يقدر بثمن، لا يقدر بثمن، هي تعني حوالي 6000 إصابة يوميا منذ بدايته، من بداية مارس إلى اليوم، 200 إصابة يوميا منذ بداية.. 200 وفاة، أعتذر يوميا منذ بداية الإصابات إلى اليوم، هاذ الشي اللي تجنبنا دبا، 6000 إصابة في النهار و200 حالة وفاة في النهار، وفداحة هذه الخسارة قد لا نحس بها بالشكل الكامل، لأنها غير أرقام عندنا دبا، لكنها لكن يحس بها الذين فقدوا أحبابهم والذين فقدوا أقاربهم، أو فقدوا أصدقائهم أيضا، الناس كيبكيو حتى على الأصدقاء ديالهم، وهؤلاء ليسوا أرقاما فقط، هاذي ماشي فقط أرقام، إنهم مواطنات ومواطنون لنا رحلوا وأحيانا هم في عز نشاطهم، ومنهم كثير من الخبراء، وكل مصاب أمر مروع لعائلته، مروع للأسرة ديالو، ومروع للناس اللي قراب ليه، نسأل الله أن يرحم الجميع، رحمة الله على الجميع.

لكن، المقلق، دبا هذا الإيجابي فهاذ الحالة الوبائية اللي عشناها واللي تجنبناه، لكن المقلق أيضا هو كثرة البؤر التي تبرز بين الحين والآخر، بؤر صناعية، بؤر تجارية، بؤر عائلية، وفي أماكن أخرى أنتما عرفتو البؤرة التي برزت في ورزازات في السجن المحلي، فقد سجل منذ بداية الوباء ببلادنا 467 بؤرة في عشر جهات من المملكة، 467 بؤرة، أحصي بها أكثر من 3800 إصابة، أي حوالي 56% من الإصابات كانت في بؤر، نصف هذه الإصابات في بؤر عائلية، النص ديال الإصابات كانت في بؤر عائلية، انتبهو معايا لهاذ القضية، عائلية إما في أفراح أو في جنائز، وخُمسها، تقريبا 20% في بؤر صناعية، ولا تزال إلى اليوم 29 بؤرة لم تتجاوز بعد مدة المراقبة، وقد سجلت أول أمس في مدينة الدار البيضاء، أمس فقط سجلت 99 إصابة في 3 بؤر، معنى ذلك هاذ القضية ديال البؤر لازالت تشكل إشكال وبائي، ما تنساوش، ما تنساوش بأن 56% من الإصابات جاءت من هذه البؤر، مما يعني جدية الموقف وصعوبته، وخصوصا مع اقتراب عيد الفطر، وهو ما يحمل لا قدّر الله مخاطر، راه قلنا البؤر العائلية في الأفراح والجنائز، بروز بؤر عائلية بالنسبة للذين لم يلتزموا بالحجر الصحي وبالاحتياطات والإجراءات الوقائية، لأننا لا نريد للعيد أن يتحول إلى طرح هو فرح، وذيك الساعة الناس غادي يعيدو ما حسّوش بالناس اللي ولاّت عندهم البؤر هنا وهناك، لا نريد للعيد أن يتحول من فرح إلى حزن وإلى مأساة بالنسبة للعديد من المواطنات والمواطنين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس مجلس النواب،

السيد رئيس مجلس المستشارين،

إنني هنا أشعر بما يشعر به المواطنات والمواطنين، وأشاطرهم قلقهم، وأتفهّم انتظاراتهم، وأعلم أن الكثير منهم نال منه الجهد والتعب من جراء الحجر الصحي طيلة قرابة شهرين، خصوصا وأننا نعيش في هذه الأيام والليالي المباركة، رمضان دوزّناه والمساجد مقفلة بزاف ديال الناس يحسون بالألم، بغاو يمشيو للمسجد، ولكن الضرورة الصحية ضرورية، ونحن على مشارف أيضا عيد الفطر والذي يكون عادة مناسبة للتزاور، مناسبة لصلة الرحم، وفي نفس الوقت أريد أن أقول بأن الوضعية لبلادنا اليوم مستقرة ولكن غير مطمئنة كلية، مستقرة، متحكم فيها، ولكن ماشي معناه مطمئنة كلية، راه غير البارح 3 ديال البؤر ما عرفنا كيفاش حتى خرجو، ولّينا كنحسبو وكنقولو مزيان غادي نحسبو 2 أسابيع غادي نبعدو على الأزمة و2 أسابيع ديال الإنخفاض ديال الحالات غادي نكونو خرجنا من هاذيك المخاطر، لكن مع الأسف، مع الأسف، مع الأسف، الوضعية الوبائية لا تزال غير مطمئنة بالكامل من حيث معدل التكاثر ومن حيث استمرار بروز بؤر عائلية وصناعية بين الفينة والأخرى في عدد من المناطق، وكذا تسجيل بعض أوجه التراخي في احترام مقتضيات الحجر الصحي، مما قد يتسبب في انتكاسة لا يمكن تحملها، ونحن لا نقبل أن نجازف بالمكتسبات التي راكمناها بتضحيات مقدرة من الجميع طيلة المرحلة السابقة للحجر الصحي.

وأريد أن أقول لكم بأننا بقينا هذه الأيام كلها في نقاش مع السادة الوزراء ومع الخبراء، السيد وزير الصحة كيشوف راه يوميا، يوميا، ومع

خبراء أيضا، كاين الخبراء ديال وزارة الصحة والتقارير كيمدّونا بها، وكاين شي وحدين اللي غير كيتصلو بيا وأعرفهم خبراء في الوبائيات أو في (l'infectiologie) طيلة هذه المدة، ونحن نفكرونقدركيف سنتعامل مع المرحلة المقبلة، وبين الانتظارات سالفة الذكر والإكراهات الصحية والاقتصادية والإجتماعية، فإن الترجيح لاشك أنه صعب، لكنه ضروري باش نرجحو صعيب لأن عندنا مخاطر صحية هنا، وعندنا صعوبات أيضا اجتماعية واقتصادية وبشرية وإنسانية نحس بها جميعا، هنا الترجيح لاشك أنه صعب لكنه ضروري وليس هناك حل أمثل، كل حل إيلا درناه عندو بعض السلبيات، وبما أن بلادنا اختارت منذ البداية إعطاء الأولوية لحفظ صحة المواطن وجعلها فوق كل اعتبار، ولأننا لحد الساعة حققنا إيجابيات كثيرة، وللحفاظ على هذه الإيجابيات على المستوى الوبائي، على المستوى الصحي، فقد تقرر تمديد حالة الطوارئ الصحية وتمديد الحجر الصحي لمدة ثلاثة (3) أسابيع أخرى، مع العلم أن الحكومة أعدت رؤية عامة لتدبير الحجر الصحي خلال المرحلة المقبلة في أبعاده المركزية والقطاعية، مما سأشرحه بعد قليل.

وهنا فاش كنا كناقشو ديما كتفكر هاذيك "مائة تخميمة وتخميمة ولا ضربة بالمقص"، احنا خصنا نستحضرو أنه خصنا نتاخذو القرارات الشجاعة رغم صعوبتها ومرارتها في كثير من الأحيان، وراه الأولين كانو كيقولو "ما تقطع الواد حتى تبان حجارو"، الحجر باقي ما بانش واحد شوية ويبانو شي حجيرات، باقي يعني حتى ينشف مزيان، لذلك لا نخرج من الحجر الصحي حتى نكون متأكدين من الحالة الوبائية أنها ممكن ألا ترتد علينا في المستقبل، و"ما تمشي في الليل حتى يطلع نهارو"، نسأل الله سبحانه وتعالى يطلع النهار ديالنا في القريب بإذن الله ونحن دائما أيامنا نهار بإذن الله.

معشر السيدات والسادة،

مجلس الحكومة إن شاء الله غدا سيصادق على المرسوم الذي سنمدد به الطوارئ الصحية، ثم من بعد ستصدر القرارات التالية الضرورية، لكن أنا أعرف أن العديد من المواطنات والمواطنين كيطرحو واحد السؤال: واش الحكومة عندها شي إستراتيجية باش نخففو هاذ الحجر الصحي في المستقبل؟ دبا احنا دخلنا الحجر الصحي إوا ومن بعد؟ من بعد واش كاين شي إستراتيجية واضحة؟

وأريد أن أقول: نعم عندنا إستراتيجية واضحة وفق مبادئ محددة وشروط واضحة، نعمل على توفيرها كاملة أو بشكل أقصى ما يمكن، وأيضا بتدابير قطاعية وعامة مضبوطة، وإن الإستعدادات قد انطلقت وبمجرد تحقيق الشروط الوبائية واستكمال توفير الشروط اللوجيستيكية سيمكن لبلادنا أن تبدأ في تنزيل إجراءات تخفيف الحجر الصحي، وهذا يحتاج إلى بعض التوضيح.

بغيت نوضح هنا باش المواطنات والمواطنين يعرفو آش كنديرو دبا، باش نبنيو هاذ تخفيف الحجر الصحي على أسس متينة، شروط التخفيف من الحجر الصحي، يشير الخبراء، هاذي مرة أخرى التقرير الذي أمدنا به السيد وزير الصحة والذي بني على التقرير ديال لجنة الخبراء، اللجن العلمية والتقنية الوطنية واللي هو منسجم في العموم حتى مع التوصيات الدولية، منظمة الصحة العالمية أو ما يقوله الخبراء، احنا كنكيفو على حسب الوضع ديالنا، ولكن احنا ماشي مقطوعين على العالم، وهذا علم، علم حيثما وجد هذا العلم فهو ملك الجميع، تشير تقارير الخبراء إلى أن أي تخفيف للحجر الصحي يستلزم إضافة إلى الشروط الوبائية التي تحدثت عنها، إلى توفير شروط تدبيرية ولوجيستيكية أهمها أربعة:

الشرط الأول: قدرة المنظومة الصحية

إن الإنتقال إلى مرحلة تخفيف الحجر الصحي تشترط توفر المنظومة الصحية ببلادنا على طاقة إستيعابية مؤهلة، ليس فقط لإستقبال عدد الإصابات بالفيروس التي تستقبلها في ظروف الحجر الصحي، بل يجب أن تتحمل طاقتها الإستيعابية ارتفاع حالات الإصابة المحتملة والناتجة عن إجراءات تخفيف الحجر الصحي، بالإضافة إلى الإستمرار في توفير العلاجات الضرورية للحالات المرضية، معناه ماذا؟ احنا باقي عندنا الحجر الصحي والبؤر كتخرج، إيلا خففنا الحجر الصحي شحال من بؤرة غادي تخرج لينا؟ شكون هذا اللي يمكن يقول لينا هاذ المعلومة؟ شكون اللي عندو هاذ التقدير؟

هذا صعيب يجي شي واحد ويعطيك معلومة مضبوطة، رقم نهائي، لا خبير يمكن يعطيك تقديرات، يمكن نعطيك سيناريوهات، يمكن نعطيك أفكار، لأن البعد البشري في القضية أكبر من البعد.. مجرد البعد التقني أو الطبي الخالص، وقد أظهرت المندوبية السامية للتخطيط في تقرير أخير لها، نشر منذ يومين، يتعلق بسيناريوهات رفع الحجر الصحي وانعكاساتها، بأن المنظومة الصحية الوطنية قد تكون عرضة للإستنزاف في بعض هذه السيناريوهات، ولاسيما في غياب الإجراءات الإحترازية والإحتياطات الضرورية، وفهاذ المجال تبذل جهود مستمرة، مستمرة لدعم مختلف المستشفيات، احنا عندنا دبا 190 مركز استشفائي على المستوى الوطني، ثلثها تقريبا فقط اللي مخصص لإستقبال المرضى والمعالجة ديال "كوفيد-19"، الباقي.. ويعالج المرضى الآخرين، مستمرين، كل ضغط على المنظومة الصحية يمكن تستوعب ولكن غادي تبقى تضغط على المرضى الآخرين اللي محتاجين حتى هما للرعاية الطبية اللي غادي ما يلقاوش البنيات الصحية التي ستستقبلهم، لأن حتى هما، المرضى الآخرين في أمراض مزمنة، مستعجل.. حتى هما خصهم يتستقبلو ويتعالجو، فلابد نحتاج إلى هاذ التوازن، إذن هذا المعيار الأول.

المعيار الثاني والشرط الثاني: القدرة على اختبار الأشخاص

يجب أن تتوفر بلادنا على القدرة على اختبار.. إجراء اختبارات للذين يعانون من أعراض "كوفيد-19"، يجب أن يكون اكتشاف الحالات الجديدة عن طريق الإختبارات أو التحاليل المخبرية سريعا ويجب أن

نقدرعلى تتبع مخالطيهم ليكون هذا التتبع فعال. ومن هنا كان الاهتمام كبيرا لتوسيع قدرة نظامنا الصحي على إجراء الإختبارات الخاصة ب "كوفيد-19".

في بداية تدبير هذه الجائحة الوباء كان عدد الإختبارات التي نجريها في بلادنا للحالات ديال "كوفيد-19" لا يتجاوز الألف، و من قبل كان أقل من ألف وبمركزين للإختبارات فقط في واحد الفترة، والآن انطلق إمداد بل مد المستشفيات الجامعية على مستوى التراب الوطني بالتجهيزات الضرورية، واليوم عندنا 13 مختبر تابع للصحة العمومية تستعمل تقنيات (PCR[1] moléculaire)، الجزيئية، للقيام بهذا النوع من الإختبار اللي هو أكثر الإختبارات ظبطا، وقد قامت أول أمس بإجراء 6660 اختبارا، أول أمس ولا البارح 6660 إختبارا، هاذي العمومية، وإذا أضفنا إليها ما تقوم به خمس (5) مختبرات في مستشفيات القوات المسلحة الملكية و3 مختبرات في مؤسسات شريكة أو خاصة، للقطاع الخاص، حتى هما راه دخلو أخيرا، فإننا ننجز حاليا أكثر من 8 آلاف إختبار، وسوف تفتح مختبرات أخرى عمومية في الأسبوع المقبل، في مدن الرشيدية والناظور والداخلة، إضافة إلى مختبر متنقل تعده وزارة الصحة أيضا باش يستجب للحالات.. وهذا إذن العمل الآن.. هاذ الشي بنيناه على هاذ الفترة، ما كاينش النهار الأول والمختبر هاذ النوع ديال المختبرات ناس كضنو غير اعطيهم ويديروه، هذه تحتاج إلى تدابير أمنية صارمة داخل المختبرات حتى لا تكون هي أيضا سببا في تفشي الفيروس، راه المختبر إيلا ما كانش عندو معايير محددة، واضحة، راه ماشي بحال مختبر عادي، حتى هو عندو شروط ديالو، تذكرو بأنه في البداية ربما كاع الفيروس خرج من المختبر حسب ما يقال، بمعنى أنه كاين صعوبات، ولذلك لابد من جميع الإحتياطات، ولابد من أن نسير في هذا الموضوع بضمانات واضحة.

الحمد لله، اليوم، اليوم عندنا هاذ العدد ديال مختبرات، 3 آخرين غادي يتفتحو في الأسبوع المقبل تقريبا، والآن إذن احنا غادين الهدف هو أن نصل إلى 10 آلاف اختبار يوميا على الأقل، ليرفع العدد بعدها إلى أكثر من 10 آلاف اختبار.

هذا شيء مهم احنا كنهيؤو لهذاك تخفيف الحجر الصحي، هاذ الشي ضرورة، إيلا ما درناش هاذ الشي.. وبالمناسبة راه هاذ الفترة الإختبارات كتحتاج من 3 أيام ل 5 أيام باش توصل النتيجة لأنها خاصها تجي من مدينة بعيدة، ربما من جهة بعيدة، تجي حتى للرباط و أو تجي للدار البيضاء وتشد النوبة إمتى غادي توصلنا النوبة، عاد إمتى ترجع الأن خصنا الهدف ديالنا هو أقصى شيء هو 24 ساعة، جميع الإختبارات تكون موجودة والناس اللي عندهم أعراض ما يبقاوشي تسناو إمتى غادي اتأكد بأن عندو المرض، هذا هو من بين الإيجابيات أكثر لهاذ العدد من المختبرات وهاذ التوسع فيها اللي إن شاء الله غادي يأثر على المستوى الوبائي لبلادنا وعلى القدرة ديالنا في مواجهة الجائحة وفي التخفيف من الحجر الصحي.

وهنا أريد أن أتوقف على واحد الموضوع، أريد أن أحذر، الله يجازيكم بخير، من الأحكام التي تطلق أحيانا غير مبنية على المعلومات الصحيحة، وتكون في كثير من الأحيان أساس للتشويش على المواطنين، نشر للإشاعات والتشكيك في المؤسسات الصحية، منذ أسابيع نشر بعض تشكيك في فحوص المخبرية التي تقوم بها الجهات المختصة، بسبب أن بعض النتائج ديال واحد.. ديال بعض الأشخاص كانت إيجابية في الأول ثم من بعد فاش تعاودات كانت سلبية وبدأوا يشككون، مزيان الواحد يكون متواضع، نعطيكم مثال أنا دبا أنا طبيب، أنا طبيب منذ 87 وخدمت في الصحة العمومية، خدمنا في مقاومة الأمراض(JNV : Journées Nationales de Vaccination)، درتها طولا وعرضا سنوات ومن بعد جات (JNV)، الأيام المغاربية للتلقيح، تسارينا بها البوادي في السماعلة في واد زم، السماعلة واولاد فنان أو غيرها وبني خيران إلى آخره، فهمتيني؟ واشتغلت كطبيب نفساني منذ 1990...

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة.

السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:

لا، لا باقي، منذ 1990، شكرا جزيلا على.. وكنت عندكم كذلك، آ "أبي الجعد"، خدمت في "أبي الجعد" شوية، صحيح شكرا جزيلا، واشتغلت كطبيب نفساني واشتغلت في واحد اللجنة ديال الأخلاقيات الطبية اللي مهتمة منذ 1990، الأخلاقيات الطبية اللي كتهتم بالبحث الطبي الحيوي وكندوزو هاذ جميع البحوث خاص تكون عندها واحد الرأي ديال لجنة الأخلاقيات، ورغم ذلك أنا أقول، أرجع إلى الخبراء لا أفهم كثيرا في الكثير من هاذ الأمور، وكيجي متخصص في ميدان بعيد وكيبدا يلقي بالأحكام، هاذ الفيروس راه فيروس صعب، وإلا لم يؤدي إلى هاذ الهلع اللي في العالم، لم يؤدي إلى هاذ القدر ديال الوفيات، وخاصكم تعرفو بأنه داخل جسم الإنسان.. هذا ماشي الفيروس غير كاديرهاكا وكتلقاه، راه بعض المرات (la charge virale) كتطلع، بعض المرات كتهبط، إيلا درتها في الوقت اللي هبطات نتيجة أنه لأن صراع بين الإنسان وبين الفيروس، المناعة ديال الإنسان كتصارع، يمكن تهبط إلى حد أنه واخا التحليلة هاذيك ديال (PCR) اللي هي جزيئية، يمكن ما نحصلش عليه، علاش كيدار 2 متابعين، يمكن ما نحصلش عليه، يمكن يبان في واحد الفترة ويختفي في فترة أخرى، علاش احنا درنا العلم مسطح، كأننا نحن نعلم في هذا الفيروس كل شيء وفي هذا العلوم كل شيء، مع الأسف هاذ الإشاعة اللي كانت وكتب فيه، مع الأسف الشديد، كتبت فيه بعض المنابر الإعلامية وسبب ارتباك وذعر لدى العديد من المواطنين، والتشكيك، هذا هو الخطير، التشكيك في المنظومة الصحية الوطنية، وموطن الخلل هو أن الأمور المتخصصة لا يبينها إلا أصحابها، وإذا تقحمها من لا علم له به كان لذلك تأثيرات سلبية واسعة، واسعة

[1] **P**olymerase **C**hain **R**eaction

المدى، ومن واجب وسائل الإعلام اللجوء إلى رأي المتخصصين والبعد عن إلقاء الكلام على عواهنه، وحتى بعض المتخصصين، المتخصص يعني فواحد الميدان قريب، مزيان يكون متواضع ويرجع إلى من هو أكثر تخصصا منه، وفوق كل ذي علم عليم، كما قال الله سبحانه وتعالى.

الشرط الثالث: القدرة على المراقبة الفعالة وتتبع جميع الحالات

حتى هذا مهم، الدراسات كلها كتقولك خاص تستطع التبع الحالات، دبا قولو ليا هاذ 99 حالة ديال الدار البيضاء، باقي كاع ما عندنا عدد ديال المخالطين دبا، الشكر لوزارة الداخلية ووزارة الصحة راه خدامين الفرق، دبا كيقلبو كل واحد، كل واحد من هاذ 99 شكون اللي شاف فهاذ الأواخر، وشكون اللي مخالط به باش يكون المراقبة ديال المخالطين، وإيلا كنخليو الفيروس كينتشر بسرعة، 99 وراه في غالبهم من أحياء مختلفة، متعددة، هاذ الشي، هاذ التحكم في الوباء والذي يحتاج إلى المراقبة الفعالة، إلى المتابعة، متابعة المخالطين بطريقة ناجعة وسريعة، هذا كله أدى إلى أن وزارة الصحة ووزارة الداخلية عملتا على تطوير تطبيق معلوماتي للإشعار وتتبع الحالات المحتملة التي تعرضت لفيروس كورونا الجديد وسماوه "وقايتنا".

يأتي هذا التطبيق لدعم النظام السابق لتتبع المخالطين من قبل وزارة الصحة ولمساعدة بسرعة على تحديد هؤلاء المخالطين للأشخاص الذين تأكد أنهم مصابين بفيروس 19 والتكفل بهم قبل ظهور الأعراض عليهم، وبالتالي تفادي أن ينقلوا الوباء إلى أناس آخرين، تفاديا أن.. يعني تطور حتى هما تعقد عندهم الحالة، وهذا شيء مهم جدا، كشف الحالات المخالطة في الوقت المناسب وبسرعة.

وهنا أريد أن أشير كذلك إلى مسألة، لأن البعض بدى كيشوش حتى هما هذا التطبيق المعلوماتي تطبيق مغربي خالص، تم تطويره من قبل فريق مغربي وبمشاركة طوعية من قطاع خاص مغربي، من بعض الشركات المبتكرة الوطنية الناشئة، كما أن معالجة المعطيات المضمنة في تطبيق "وقايتنا" مطابق للمقتضيات القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، لأن الهيئة المعنية بحماية الطابع الشخصي أعطت رأيها بالموضوع ودرساتو، والحمد لله عندنا مؤسسات اللي كنرجعو ليها، وطنية، وتم الترخيص لها، يعني للتطبيق، من قبل "اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي".

رابعا: التوفر على مخزون كاف من المستلزمات الطبية

وهذا النجاح في مواجهة الإرتفاع المحتمل لحالات الإصابة في المستقبل، يستلزم أن يكون عندنا مخزون كاف، مخزون كاف من مختلف الأدوات اللي كنحتاجوها على المستوى الطبي، وراه جميع الجهات المعنية، راه خدامة في هاذ الشيء، خدامة في هاذ الشيء لأن هذا المخزون الكافي هو الذي يمكن أن يجعلنا قادرين ومستعدين باش نواجهو كل الطوارئ يمكن أن تطرأ آنذاك.

وبفعل العمل الكبير اللي قامت به الصناعة ديالنا الوطنية واللي هو إنجاز الحمد لله مهم، فإن توفير هذا المخزون الضروري سيكون بحول الله ميسرا في القريب العاجل بإذن الله.

خصنا 150 مليون كمامة مثلا، خص تكون موجودة محطوطة، خص تكون عندنا في المستلزمات الأخرى كلها عدد يكفي لمواجهة أي طوارئ ممكنة، إذن نحن على قدم وساق في إيجاد هذه الشروط، في إتمامها باش نكونو مستعدين لتخفيف الحجر الصحي، ويكون هذاك التخفيف أيضا نجاحا مغربيا إضافيا إلى النجاح المغربي فيما يخص الحجر الصحي.

لكن، أيضا هناك مبادئ للتخفيف ديال الحجر الصحي حددناها في طبيعة الحال في:

- أول مبدأ هو التدرج:

لا يمكن لأي تخفيف من الإجراء الصحي ألا أن يكون متدرجا وفق مراحل محددة سلفا، احنا عندنا تصور المرحلة الأولى، المرحلة الثانية، المرحلة الثالثة، كل مرحلة وأشنو هي الإجراءات اللي غادي تكون فيها وأن تكون مصاحبة بتدابير مواكبة قادرة على التحكم في نتائجها، ويكون عندها واحد المنظومة ديال الإستشعار ديال التعرف على التأثيرات السلبية كي تعالج، ولا نراجعو نديرو الرجوع إلى الوراء عندما يستلزم ذلك، عندما نقوم بأي إجراء ديال التخفيف ديال الحجر الصحي؛

- ثانيا، البعد الترابي:

فهناك تفاوت كبير في الوضعية الوبائية بين الجهات، بين العمالات والأقاليم، وما يجب أخذه أيضا بعين الإعتبار، الإعتبار..هما مصنفين.. عندنا الدراسة الوبائية التي أعدتها وزارة الصحة صنفات هاذ الإجراءات، وصنفات ترابيا، مع الإشارة إلى أن هناك وضعية مقلقة وبائيا في أربع جهات بالخصوص هي: الدار البيضاء – سطات، مراكش – آسفي، فاس – مكناس، طنجة – تطوان – الحسيمة؛

- ثالثا، المبدأ الثالث هو المرونة وإمكانية التراجع:

كما قلت منذ قليل، يجب أن تخضع أي إجراءات لتخفيف الحجر الصحي أو رفعه للمراقبة المستمرة، وعند بروز أي بؤرة جديدة أو ارتفاع جديد في عدد الحالات يجب التراجع، وقف تنفيذ بعض تلك الإجراءات التخفيف، إما على مستوى التراب المعني أو البؤر المعنية، تفاديا لتصاعد انتشار الفيروس، وينبغي العودة إلى تدابير أكثر صرامة؛

- رابعا، التمييز الإيجابي:

عبر توفير حماية أكبر للفئات الهشة من مثل كبار السن الذين تزيد أعمارهم عن 65 سنة، وكذا الأشخاص المصابين بالأمراض المصاحبة: مرض القلب والأوعية الدموية، السكري، السرطان، نقص المناعة وغيرها كثير من الفئات الهشة، وهؤلاء يحتاجون إلى برامج خاصة وهناك إعداد لهذه البرنامج.

وأيا كان، فإن أي تخفيف مستقبلي للحجر الصحي لا يعني التنصل من جميع الإجراءات الإحترازية الشخصية والمهنية، بل سيتعين استصحاب عدد من التدابير ذات الطابع العام من قبيل:

-أولا، الإبقاء على الإجراءات الإحترازية الوقائية، ولاسيما التباعد الإجتماعي، إجراءات النظافة الشخصية، التطهير المنتظم للأدوات وللمساحات المستعملة بكثرة، تعقيمها، الإلتزام بارتداء الكمامات، الإلزامية ديالها في الفضاء العام وما إلى ذلك من إجراءات غادي تبقى مستمرة دائما، وما يمكنش يكون التخفيف حتى يكون عندنا الضمان بأن هاذ الإلتزامات كاينة؛

-ثانيا، رهن استئناف أو ممارسة أي نشاط اقتصادي أو تجاري بالتقيد بإجراءات احترازية وصحية مضبوطة تراعي خصوصية هذا النشاط، ويتولى كل قطاع حكومي إعداد دلائل توضح هذه الإجراءات بالنسبة للأنشطة التجارية والإقتصادية التي تدخل في اختصاصه، بتنسيق مع وزارة الصحة، عدد من الدلائل (les guides)، الدلائل في هذا المجال ويعني.. أعدت، وهناك عمل لإعداد دلائل أخرى لأن أي قطاع صناعي أوتجاري غادي يتفتح خص يكون عندنا دليل واضح كيف سيتصرف، كيفاش غادي تكون فيه الإجراءات الإحترازية، كيفاش غادي نطبقو فيه التباعد، كيفاش غادي نطبقو فيه التعامل، كيفاش غادي نطبقو فيه هاذ القضية ديال التعقيم والتطهير ديال الأدوات ولا ديال الأماكن ديال العمل، كيفاش.. هذا كله يحتاج إلى إجراءات، راه العالم واقف، مصانع كبيرة واقفة في العالم حايرة، الطيران العالمي واقف، في عمومه، دبا الآن ولاو كيشوفو إلا غادي يراجعو آشنو هي الإجراءات اللي غادي يديرو داخل الطائرة، هاذ الشي كامل خص تكون عندنا فيه دلائل ديالنا وموجهات ديالنا مغربية بطبيعة الحال، وأشكر جميع القطاعات التي أعدت الدلائل وأستحث القطاعات الأخرى على أن تسير بسرعة في إعداد ما تبقى من هذه الدلائل.

وبالمناسبة، التدخل اليوم لأن الحجر الصحي منذ البداية لم يكن توقيفا للنشاط الإقتصادي، لأن من البداية أي نشاط اقتصادي عندو المعايير ديالو، مستوفيها يبدا، راه حتى دبا يبدا بسم الله ما كاين حتى شي مشكل، ولكن خص معايير مضبوطة، ولذلك انطلقت واحد اللجنة ديال المراقبة فيها وزارة الداخلية، وزارة الشغل، وزارة الصحة، ووزارة التجارة والصناعة، على المستوى الجهوي، يزورون جميع الوحدات الصناعية أو التجارية المسموح بها، وهاذ الوحدات كيشوفو واش هي ملتزمة بالإجراءات ديال الأمان الموجودة، وإذا لم توجد إجراءات الأمان كيوجهو ليهم تنبيهات أولى أو تحذيرات، وإيلا ما عالجوش بعد رجوع اللجنة مرة أخرى، إيلا ما عندهومش الإمكانية، أو ما قدوش، أووقعات إشكالات كبيرة، فتغلق.

وراه الكثير من الوحدات فعلا الصناعية أغلقت طيلة الفترة الأخيرة فعلا، فلذلك، هاذي إجراءات حاسمة لأنه كون ما درناش هاذ الشي، وكون الحالة الوبائية ديالنا يعلم الله كيفاش غادي تكون، هاذ الصرامة ضرورية وهي التي جنبت بلادنا ما رأيناه من إشكالات.

وموازاة مع التدابير العامة المذكورة أعلاه، عملت القطاعات الحكومية بطريقة استباقية على بلورة خطط وبرامج قطاعية لتدبير الحجر الصحي في مراحله المقبلة، بما يقتضيه ذلك أولا، من إجراءات احترازية ووقائية لضمان سلامة المرتفقين والموظفين على السواء، كما تروم هذه البرامج التخفيف من وطأة الأزمة الحالية على الإقتصاد الوطني وعلى الفئات الإجتماعية وعلى المقاولة، ودعم إعادة إنطلاق دورة اقتصادية جديدة، وتقوية الأنشطة التجارية والخدماتية بطريقة تدريجية، مع إعادة ترتيب الأولويات القطاعية في الفترة المقبلة.

الآن، أريد أن أنتقل إلى المحور الثاني في هذا العرض وهو يرتبط بأولوية إنعاش الإقتصاد الوطني في المرحلة المقبلة، ذلك، أن انشغال الحكومة لمواجهة الجائحة ومواجهة تداعيات الجائحة الآنية والمستعجلة لم ينسيها التزامها تجاه المواطنين، والمضمنة في البرنامج الحكومي، والذي لا زلنا نتابع تنفيذه وتفعيله على أرض الواقع، لكن أيضا هذا لا يمنع من استشراف المستقبل واستشراف ما بعد هذه الجائحة، وكيف سنتصرف فيها، وكيف سنضمن عودة قوية للإقتصاد الوطني بإذن الله.

فالاستعداد لعالم ما بعد الأزمة من خلال زيادة حجم الإستثمارات في القطاعات الإستراتيجية الواعدة شيء مهم جدا، فيكاد يحصل إجماع بخصوص الأوراش والمجالات التي يجب أن نضاعف العناية بها في المستقبل وأن نوليها العناية الكبرى ونمدها بالإمكانيات الضرورية، ويتعلق الأمر أساسا بقطاعات التعليم والصحة والبحث العلمي والحماية الإجتماعية، بالإضافة إلى ورشين داعمين أساسيين مهمين هو "التحول الرقمي" و"الحكامة الجيدة".

وأريد أن أؤكد هنا أن التفكير في المستقبل لا يعني التوقف وعدم الإبداع في ظل الأزمة نفسها، فتحدثنا عن البحث العلمي، ذلك أنه وعيا بالظرفية وبحاجتها إلى الإبداع في البحث العلمي، كانت قد أعلنت وزارة التربية الوطنية، قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، عن برنامج لدعم البحث العلمي متعدد التخصصات في المجالات ذات الصلة بالجائحة، خصص له غلاف مالي يبلغ 10 ملايين درهم، وقد توصل "المركز الوطني للبحث العلمي"، المركز الوطني للبحث ب 400 مشروع بحثي، اختير منها في النهاية 53 مشروعا، تعالج جائحة كورونا من ستة جوانب هي: الطب وعلم الأوبئة، والتكنولوجيا: آليات الوقاية، والتنفس ومثلها؛ الإنعكاسات الإقتصادية، الإنعكاسات الإجتماعية والنفسية، والجوانب السياسية والإدارية في حالة الطوارئ.

ويغطي الحقل الطبي والعلمي والتكنولوجي 60% من تلك البحوث التي اختير دعمها الآن، وسيتم البت في كيفية تمويل المشاريع المتبقية من 200، لأن ذيك 400 اختير فيها في الإنتقاء الأولي 200، وهاذ من 200 فاز منها 53، هاذيك اللي بقاو من 53 حتى 200 سيتم البحث عن كيفية

لتمويلها، وهي التي نالت في البداية الإستحسان في الإنتقاء الأولي للجان المعنية.

كما سنعمل على التعجيل بإحداث وإرساء "المجلس الوطني للبحث العلمي"، طبقا لأحكام القانون الإطار، وذلك لبلورة إستراتيجية وطنية شاملة ومنسقة للبحث العلمي.

ومن تحديات المرحلة أيضا "التحول الرقمي"، نحن نحتاج إلى تحقيق تحول رقمي قوي على المستوى الوطني، إذ من شأن إنجاح هذا الورش تيسير ودعم مختلف المجالات التي برزت الحاجة إلى أن تحتاج فعلا الحاجة إليها خلال هذه الفترة، في التعليم، التحول الرقمي في التعليم، في القضاء والمحاكم، في العمل عن بعد، في تنزيل سياسة الدعم الإجتماعي، في تطوير آليات الرصد والتتبع، وفي غيره من المجالات، وأظن بأن هاذ التحول الرقمي الآن الحمد لله عندنا رؤية واضحة لتسريعه في المستقبل، ويقضي التحول الرقمي في القطاع العام الإنتقال من الحكومة الإلكترونية أو من رقمنة مسارات الأعمال الإدارية وتقديم الخدمات على الورق، إلى هيكلة جديدة مصممة رقميا للخدمات وللمسارات، كما يتطلب هذا التحول اعتماد مقاربة تتمحور حول المستعملين، حول المرتفقين، تمكن المواطنين وتمكن المقاولات من التفاعل والتعاون مع القطاع العام، لتحديد حاجاتهم الخاصة والإستجابة لها.

وفيما يخص وضع خطة إنعاش للإقتصاد الوطني، فإنه يصعب الآن التكهن في هذه المرحلة بالتطورات المستقبلية لإمتدادات الأزمة، ليست هناك رؤية واضحة دوليا، جميع الأرقام التي تقدم هي أرقام أولية سرعان ما تتغير، جميع الأثمنة هي آنية سرعان ما تتبدل، وليست هناك رؤية متى ستستعيد الإقتصادات العالمية عافيتها، الشيء الذي يجعل من الصعب الجزم بشأن سيناريو ماكرو اقتصادي واضح حول التطورات المستقبلية للمؤشرات الرئيسية لإقتصادنا الوطني، الذي يبقى رهينا بتدبير رفع الحجر الصحي وسرعة استئناف القطاعات الإقتصادية لنشاطها، والتي يمكن أن يتم وفق آفاق زمنية مختلفة.

وبالموازاة مع الإجراءات قصيرة المدى، وإدراكا منا بأهمية الإجراءات الإستباقية لما بعد الأزمة، تعمل الحكومة حاليا على وضع خطة طموحة لإنعاش الإقتصاد الوطني، سوف تشكل رافعة مهمة من أجل تسريع استئناف النشاط الإقتصادي الوطني، وتعزيز قدرته على استشراف معالم ما بعد أزمة كورونا التي تلوح في المستقبل، ويتعين أن تكون المقاربة المعتمدة لهذه الخطة، لبلورة هذه الخطة، مقاربة شمولية، مقاربة متكاملة، مقاربة معتمدة على آليات أفقية، تراعي خصوصية كل قطاع على حدة، في نفس الوقت منسجمة وتأخذ بعين الإعتبار العوامل الخارجية، لاسيما تلك المرتبطة بسلاسل القيمة العالمية والعوامل الداخلية المرتبطة بالعرض والإستهلاك الوطنيين.

وسيكون من بين التحديات الرئيسية في هذا الصدد التفكير في الآليات التي سيتم تعبئتها لضمان توفير التمويلات اللازمة للمقاولات للإقلاع المرة المقبلة وخصوصا المقاولات الصغرى والمتوسطة.

كما يستوجب التفكير في كيفية استخدام الطلبيات العمومية كوسيلة لإنعاش الإقتصاد الوطني من خلال مراجعة أساليبها وأولوياتها، من أجل دعم الإنتاج والإستهلاك المحليين، مع التأكيد على ضرورة مضاعفة الجهود لحل عدد من الإشكالات الهيكلية التي أكدت الأزمة على أهمية واستعجالية معالجتها، مثل إشكالية القطاع غير المهيكل، مثل إشكالية الحماية الإجتماعية والدعم الإجتماعي وغيرهم من الإشكاليات الاخرى.

على المستوى الدولي، سيتعين أن تتهيأ بلادنا للتكيف مع التشكيل الجديد لسلاسل القيمة العالمية من خلال جذب استثمارات دولية على نطاق واسع، والتي هي بصدد البحث عن مراكز إنتاج جديدة بالقرب من الأسواق الأوروبية والإفريقية، وكونو على يقين إن شاء الله أن بلادنا سيكون تموقعها في هذا في مستقبل إن شاء الله تموقعا جيدا.

ونظرا للمتغيرات المرتبطة بالظرفية الإقتصادية والدولية نتيجة أزمة كوفيد ولتأثيرها على مختلف الفرضيات التي أطرت إعداد قانون المالية 2020، سنعد بإذن الله في الأيام المقبلة مشروع قانون مالية تعديلي سيكون مرتكزا لتفعيل خطة إنعاش الإقتصاد الوطني، وسيستلزم قانون المالية التعديلي وضوحا في الفرضيات التي سينبني عليها، فرضيات دولية عالمية، الفرضيات الوطنية، الفرضيات الوطنية يمكن نتحكمو فيها شوية، الفرضيات الدولية التحكم فيها أصعب، وأيضا هذه الفرضيات تأخذ بعين الإعتبار تراجع معدل النمو أو توقعات تراجع معدل النمو وتأثيرات آثار الجفاف وانخفاض الإيرادات الضريبية.

ومن المنتظر أن تحدد التوجهات العامة لقانون المالية التعديلي في الأيام المقبلة قصد عرضها على مجلس وزاري، قبل أن يعرض المشروع على المجلس الحكومي، ثم يحال على البرلمان إن شاء الله، كما ينتظر أن يكرس هذا المشروع أولويات من قبيل: التعليم، البحث العلمي، الصحة، التشغيل والحماية الإجتماعية، وأن يركز كذلك على التحول الرقمي بوصفه رافعة للتنمية.

وتجدر الإشارة هنا أن الحكومة عازمة على الإستثمار الجيد لعدد من التجارب والنجاحات التي تحققت في بلادنا خلال هذه المرحلة الفارطة، نجاحات في مجال الصناعة، نجاحات في مجال الرقمنة، نجاحات على مستويات عديدة، نستثمرها ونبني عليها كي تصبح أمورا هيكلية في حياتنا، في إدارتنا، في اقتصادنا الوطني وفي مجتمعنا، وذلك من مثل دعم الصناعة الوطنية للإستجابة للإحتياجات الذاتية، وتجربة التعليم عن بعد، تشجيع البحث العلمي والإبتكار، وكذا الحيوية التي أبان عنها المجتمع المدني عامة والشباب بصفة خاصة.

من الأوراش التي تحدثت عنها في هذا العرض من إستراتيجية

التخفيف من الحجر الصحي وخطة إنعاش الإقتصاد الوطني ومشروع قانون المالية التعديلي، كلها أوراش ذات أهمية كبرى في المرحلة المقبلة، لذلك أعلن عن مبادرة بدأ سلسلة مشاورات مع القوى الوطنية للأحزاب السياسية، مركزيات نقابية، وجمعيات مهنية وغيرها ابتداء من الأسبوع المقبل، وذلك باعتبارها أوراشا وطنية تحتاج إلى إنخراط جماعي وتعبئة رأي الجميع لإنجاح مواجهة معضلة جائحة كورونا وما بعدها.

أما بالنسبة للسيدات والسادة البرلمانيين، فإن جلستي المناقشة اللتين مطلوب من المكتبين، مكتب غرفة مجلس النواب ومجلس المستشارين، برمجتها ستكون مناسبة للتفاعل مع ملاحظات وإضافات وانتقادات السيدات والسادة البرلمانيين.

ختاما، معشر السيدات والسادة البرلمانيين، ومن ورائكم عموم المواطنات المواطنين، لإن كان من حقنا أن نفخر بملكنا، أن نفخر ببلدنا، أن نفخر بشعبنا، لأننا استطعنا في هذه الفترة الوجيزة منذ ظهور الوباء لنطور الكثير من قدراتنا، من إبداعاتنا كمغاربة، ونحقق عددا من المكاسب في المعركة ضد هذا الوباء، وذلك بفضل الله سبحانه وتعالى، وبفضل اعتمادنا كمغاربة على أنفسنا وعلى أطر مغربية خالصة، كما بينت باستمرار، فإننا ما زلنا في حاجة لتطوير قدراتنا واستكمال بعض الشروط الضرورية للمراحل المقبلة، كما بينت، ذلك من أجل من مثل الكشف المبكر، ومن مثل الإختبار الموسع والتحاليل المخبرية الموسعة، ونحن نعمل على ذلك بأقصى طاقتنا وحققنا في ذلك تقدما معتبرا.

وهنا، لابد أن أكون واضحا وصريحا مع المواطنات والمواطنين، إن نجاحنا في الخروج من الحجر الصحي في مرحلة تالية بشكل آمن وبدون انتكاسة، رهين بتعاوننا جميعا، رهين بقدراتنا الفردية والجماعية على عدة مستويات، هذا واحد العمل ديالنا كلنا، كما قلت في البداية، أنا أعرف وأحس بمعاناة شرائح واسعة من المواطنات والمواطنين، تصلنا كثير من شكاواهم ونتأثر بها، نحس بهذا، ولذلك أقول لهم إننا نقدر صبركم ونقدر انخراطكم الإيجابي، نقدر عاليا وطنيتكم، الله يجازيكم بخير أعينونا لنتم، ما بقى قد ما فات، المراحل التي بقية بنجاح لننجح فيها كما نجحنا من قبل، وأي شيء تنبيهات، شكايات لوضع اجتماعي، صعوبات، فنحن مستعدون للإنصات لها والسادة البرلمانيين راهما قناة ديال المواطنين عموما للحكومة، وهناك بعض القنوات الأخرى مباشر، الجماعات المهنية والأنترنيت راه هو كيوصل، ونحاول جهدنا بقدر ما نستطيع أن نتفهم، وأعدكم بتواصل مع وزارة المالية ومع السيد وزير المالية سنعمل على إخراج المنصة الإلكترونية

للإنصات إلى شكاوى المواطنين الخاصة بتدبير الحجر الصحي وبالحاجات الإجتماعية التي كان من الضروري تلبيتها.

معشر الأخوات الإخوان،

الوباء ليس وراء ظهرنا باقي ما ساليناش، هو متحكم فيه، ولكن لم ننتهي بعد من المعركة، باقين احنا في المعركة باقين مدابزين معاه هاذ الحالات ديال البارح خوفاتني أنا، في الحقيقة ما بغيتش نقول هاذ الهضرة، ولكن مشات ليا، مشات ليا خرجات، والحجر الصحي ماشي هدف في حد ذاته، الحجر الصحي هو باش نجحو الخروج الآمن من الوباء، كنصبرو فيه باش نخرجو إن شاء الله آمنين مطمئنينمن من تداعيات هذا الوباء، ونحن إن شاء الله لن ندخر جهدا بكل عزم، بكل إرادة، باش نقومو بالواجب ديالنا كحكومة، هاذ الشي اللي فهمنا وقدرنا عليه الله لتخفيف معاناة المواطنات والمواطنين في أقرب الآجال، وسننتصر بإذن الله، وسننتصر إن شاء الله جميعا بتعاون الجميع، تحت قيادة جلالة الملك، حفظه الله.

بارك الله جهودكم جميعا، تقبل الله منا ومنكم هاذ الأيام المباركة، تقبل الله منكم العيد المبارك السعيد، ونريده أن يكون فرحة لكم ولنا وللشعب المغربي، بل لجميع الشعوب المسلمة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

<u>السيد الرئيس:</u>

باسمكم جميعا أشكر السيد رئيس الحكومة على عرضه الواقعي، على عرضه الشامل والذي من خلاله استفدنا كثيرا، خاصة من خلال تحديد الآفاق في المدى المتوسط وكذلك في المدى القريب، فمرة أخرى شكرا، شكرا للسيد رئيس الحكومة، شكرا للجميع.

رفعت الجلسة.

محضر الجلسة رقم 284

التاريخ: الثلاثاء 25 رمضان 1441هـ (19 ماي 2020م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع للرئيس.

التوقيت: ست وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الحادية عشرة والدقيقة الثانية عشر زوالا.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على "مشروع قانون رقم 30.20 بسن أحكام خاصة تتعلق بعقود الأسفار والمقامات السياحية وعقود النقل الجوي للمسافرين".

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على مولانا رسول الله.

أعلن عن افتتاح الجلسة التشريعية المخصصة للدراسة والتصويت على "مشروع قانون رقم 30.20 بسن أحكام خاصة تتعلق بعقود الأسفار والمقامات السياحية وعقود النقل الجوي للمسافرين"، المحال علينا من مجلس النواب.

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

على بركة الله، نشرع في مناقشة المشروع الذي بين أيدينا، وقبل ذلك وباسمكم أود أن أتقدم بالشكر الجزيل لكل من رئيس وأعضاء لجنة القطاعات الإنتاجية ولكافة السادة رؤساء الفرق والمجموعة بالمجلس، وكذلك للسيدة الوزيرة، وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي، على المجهودات التي بذلوها جميعا من أجل إغناء هذا المشروع في المناقشة والتدخلات لكافة أعضاء مجلس المستشارين.

الكلمة للسيدة الوزيرة لتقديم المشروع.

السيدة نادية فتاح، وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أتشرف اليوم بتقديم "مشروع القانون رقم 30.20 بسن أحكام خاصة تتعلق بعقود الأسفار والمقامات السياحية وعقود النقل الجوي للمسافرين"، بعدما وافقت عليه لجنة القطاعات الإنتاجية بمجلسكم الموقر يوم الاثنين 18 ماي 2020، وكذلك بعد أن صادق عليه مجلس النواب بتاريخ 13 ماي 2020.

وبهذه المناسبة أود أن أتوجه بالشكر للسيد رئيس لجنة القطاعات الإنتاجية بمجلس المستشارين، والسيدات والسادة المستشارون أعضاء اللجنة على تفاعلهم الإيجابي مع هذا المشروع.

إن هذا المشروع يأتي في سياق خاص تمر به بلادنا ويمر به العالم بأسره، من جراء التداعيات الاقتصادية والاجتماعية التي نجمت عن تفشي وباء فيروس كورونا، ولا يخفى عليكم ما لهذا المشروع من استعجال وأهمية كبيرة، ولعل استعجال وأهمية هذا المشروع يأتي في سياق إنقاذ مقاولات قطاع السياحة والنقل الجوي من شبح الإفلاس، وهو ما جعل وزارة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي تسعى إلى تنزيل هذه الآلية القانونية من خلال مشروع القانون رقم 30.20، بهدف مساعدة القطاعات المعنية، أي وكالات الأسفار والمؤسسات السياحية، أرباب النقل السياحي وأرباب النقل الجوي للمسافرين، والتي تعاني من صعوبات مالية واقتصادية واجتماعية بسبب الظرفية الحالية المترتبة عن وباء فيروس كورونا.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن مشروع القانون المنظور على أنظاركم اليوم يسمح لمقدمي الخدمات بتعويض المبالغ المستحقة لزبنائهم بوصل بالدين على شكل اقتراح خدمة مماثلة أو معادلة دون أي زيادة في السعر.

إن هذا المشروع يهدف:

- أولا، إلى الحد من جميع أشكال توقف النشاط الاقتصادي وتأثيره على مناصب الشغل، وذلك من خلال تخفيف الضغط على خزينة مقدمي الخدمات؛

- ثانيا، تجنب خطر إفلاس مقدمي الخدمات المغاربة وحماية مصالح الدائنين، لاسيما الزبناء؛

- وثالثا، تحفيز الطلب والحفاظ على قيمة المعاملات بالمغرب وذلك من خلال تجنب الأداءات المرتقب دفعها بالعملة الصعبة.

كما تجدر الإشارة إلى أن مقتضيات هذا المشروع محددة لفترة زمنية دقيقة وبشروط مبينة، وتخص عقود الأسفار والمقامات السياحية وعقود النقل الجوي للمسافرين المبرمجة في الفترة ما بين فاتح مارس 2020 إلى غاية 30 شتنبر 2020، والتي تم إلغاؤها نتيجة تفشي جائحة فيروس كورونا، كما يميز مشروع القانون بين نوعين من العقود وفقا للتواريخ المقرر للتنفيذ وهي كالتالي:

1. العقود المقرر تنفيذها خلال الفترة الممتدة من فاتح مارس 2020 إلى غاية تاريخ رفع حالة الطوارئ الصحية، هذه العقود ستفسخ بقوة القانون بحيث يستحيل تنفيذها بسبب الإجراءات المتخذة إثر الإعلان على حالة الطوارئ الصحية، أي الحجر الصحي، إجراءات تقييد التنقل

والسفروكذا إلغاء المجال الجوي، ... إلخ.

2. العقود المقرر تنفيذها خلال الفترة الممتدة من اليوم الموالي لتاريخ رفع حالة الطوارئ الصحية إلى غاية 30 شتنبر 2020، والتي يمكن لمقدم الخدمات فسخها نظرا للتغيرات والتقلبات التي يعاني منها هذا القطاع بسبب تفشي جائحة فيروس كورونا، والتي تعيق أية برمجة أو تخطيط.

من جهة أخرى، فإنه إذا تعذر إبرام العقد المتعلق بالخدمة الجديدة قبل نهاية مدة صلاحية وصل الدين وحفاظا على حقوق المستهلكين، يقوم مقدم الخدمات فورا بإرجاع مجموع المبالغ المؤداة من طرف الزبون.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إننا نتوخى من هذا المشروع أن يساهم في الحد من الآثار السلبية لجائحة فيروس كورونا على قطاعي السياحة والنقل الجوي في الظروف الحالية، مع التأكيد على أن وزارة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي ستبقى حريصة على مواكبة المهنيين والتدخل كلما دعت الضرورة إلى ذلك، حفاظا على مصالح القطاع، وحفاظا على مصالح المستهلكين، وحفاظا أيضا على المصلحة العامة ببلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لمقرر اللجنة إلى بغى، أعتقد بأنه التقرير وزع عليكم جميعا، وأنا البارح سهرت مع اللجنة التقنية باش يتوزع التقرير.

إذن الآن غادي نبداو المناقشة كما اتفقنا البارح في ندوة الرؤساء أن معظم ديال الفرق والمجموعة غادي يقدمو المداخلات كتابة، فإذا كان هناك شي واحد، شي رئيس ولا رئيسة بغات الكلمة، لها ذلك.

آمال، رئيسة.. تفضلي.

<u>المستشارة السيدة آمال العمري:</u>

السيد الرئيس،

في الحقيقة هاذ مشروع قانون رقم 30.20 واللي احنا فهمنا الأسباب ديالو واللي يعني الأهم.. بالنظر للأهمية ديال هاذ القطاع اللي تيشكل طبعا 7% من (PIB[1])، من الناتج الداخلي الخام، والأهمية ديالو بالنظر كذلك اللي تيشتغلو فيه عشرات الآلاف، احنا متفقين، بالنظر كذلك على أنه هو أول القطاعات اللي تأثرت بفعل الأزمة ديال "كوفيد" نظرا كذلك للإغلاق ديال الحدود الجوية بحال اللي عرفنا، المجال الجوي، ثم لارتباط هاذ القطاع بالطلب الخارجي والأغلبية ديال (les tour-opérateurs) وذاك الشي كاينين في الخارج، إذن كان بالتالي ضروري أنه يكون في الواجهة من حيث الأزمة.

باش ما يتفهمش كا مي غلط، احنا مع المساعدة ومع الدعم ديال هاذ القطاع، إن على المؤسسات والمنشآت ديالو الانتاجية يعني الخدماتية أو على مستوى العاملين به، اللي بهاذ المناسبة الأغلبية ديالهم عمال موسميين وتيخص يتلقى الحل كذلك للعامل الموسمي في مجال إعطاء الحقوق ديالو، ويمكن هاذي مناسبة اللي يمكن نفكرو فيها جميع، نفكرو في هاذ المسألة جميع، المعالجة.. احنا في الحقيقة الهاجس ديالنا هو المعالجة ديال هاذ.. تنعتبرو بأن ما كانش من الضروري نجيو للتشريع، علاش؟ لأن تنضربو مبادئ مهمة في قانون العقود والالتزامات اللي تيتبنى عليها(droit conventionnel)، اللي تيتبنى عليها القانون التعاقدي، اللي هو الإيجاب والقبول ولا شي واحد اختل بالعقد تيكون هنالك تعويض عن الضرر.

هاذ الشي كله جينا في مناسبة يعني قصيرة وضربناه، الشيء اللي تيخلق واحد (le manque de confiance vis-à-vis) ديال التعاقد ديالنا على قوانيننا، هذا من جهة، من جهة أخرى تنعتبرو بأنه هاذ القانون جا (sous une pression corporatiste)، يعني ديال شي لوبيات معينة، بزاف القطاعات متضررة ما كاينش غير(les agences de voyage).

كنعتبرو كذلك بأن هاذ القانون جا، خلق واحد النوع ديال اللامساواة، اللامساواة على اعتبار أنه مثلا: (la RAM[2])، 60% ديالها، ديال(les billets) مع الخارج، هاذوك (la RAM) غادي تخلصهم راهم (elle est obligée de rembourser)، لأن المسألة داخلين فيها (des opérateurs) خارج المغرب وكاين داك المبدأ ديال (la territorialité de la loi) وبالتالي هاذ (la loi) اللي تنديروها احنا ما تدخلش بالنسبة لهم في عين الاعتبار، شكون اللي هذا، هو هذاك اللي تيشري من تنغير غادي يشري العمرة ولا الحج ولا شي حاجة، وبالتالي هاذي ماشي.. هنالك عدم المساواة في التعامل، هنالك حقوق المستهلك، لأن هذاك المستهلك اللي اشرى(billet) باش يمشي للعمرة، دابا مع هاذ الأزمة محتاج ذوك الفلوس، وبالتالي علاش غادي نجيو نديرو لو (une créance) ، ذاك الشي كلو بالتشريع، أنا ما تنقولش.. ممكن (les opérateurs)، الفاعلين المهنيين يوصلو لهاذ الشي بالتفاوض، يعطيو يعني بدائل مغربة، يمكن الدولة تساعدهم ب (des taux d'intérêts à "0", nuls) يمكن عدد ديال المسائل اللي كان يمكن(la commission de veille) تفكر فيها، ولكن ما نجيوش للتشريع، لأن هذا وجه البرلمان، خاصة وأننا تنضربو مكسب مهم ديال الدستور ومبدأ مهم وهو عدم رجعية القوانين، وانتوما تتعرفو بأن القوانين اللي كان فيها الضرب ديال هاذ المبدأ كلها كانت قوانين كبيرة ومهمة، مثلا: لما كانت (les huiles nocives) ، لما

[1] **P**roduit **I**ntérieur **B**rut

[2] **R**oyal **A**ir **M**aroc

كانت الزيوت اللي كانت سببت في السل، هاذيك اعتبرنا بأنها مسألة ديال الصحة العمومية، وبالتالي لقينا لها الفتوى.

هنا، لا أظن بأن هاذ الأزمة واللي تيمر منها المغرب كله تنستحقو بأننا نجيو، احنا كمؤسسة تشريعية، ونزكيو بحال هاذ المبادرات، مع العلم أننا مع الدعم ديال هاذ القطاع والدعم ديال العاملين فيه.

شكرا، السيد الرئيس، على إتاحة الفرصة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

هل هناك من متدخل آخر؟

إذن ما كاينش حتى شي متدخل.

وقبل المرور إلى جلسة التصويت، دبا هاذ الجلسة راها منقولة على منصة (zoom)، وتدارت نظرا للظروف الراهنة التي تمر بها بلادنا، المتسمة بالتعبئة الجماعية للتصدي لانتشار وباء كورونا، وكذلك تطبيق الحجر الصحي على كافة المواطنين والمواطنات اللي صعب التنقل للمستشارين من مدينة إلى الرباط، وبالتالي المكتب اقترح هذه الطريقة باش يكون التصويت عن بعد تماشيا مع الدستور، "الفصل 60" منه، الذي تيعطي أن التصويت هو حق لكل مستشار، وكذلك النظام الداخلي، "المادة 175".

وتبعا لمداولة كل من مكتب المجلس وندوة الرؤساء اللي عندها الصلة بهاذ الموضوع، سنصوت على مشروع القانون عبر المنصة الالكترونية المؤمنة التي أعدت لذلك، سواء من السيدات والسادة الحاضرين في القاعة، وكاين دبا الآن أعتقد بأنه كاين كذا وأربعين (40) واحد خارج القاعة اللي متصلين وتيتبعو هاذ الجلسة.

إذن، على بركة الله، غادي نبداو بالتصويت.

السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

السيد الرئيس،

نتيجة التصويت على المادة الأولى:

الموافقون= 43؛

المعارضون= 2؛

الممتنعون= 0.

هاذو اللي صوتوا عن طريق (zoom)، إلى كاين شي حد هنايا نزيدوه.

السيد رئيس الجلسة:

النتيجة (المادة الأولى):

الموافقون= 43؛

المعارضون= 5؛

الممتنعون= لا أحد (0).

إذن غادي ندوزو الآن للتصويت على المادة 2:

الآن غادي نعطيو الفرصة باش نتائج يوصلو..

السيد أمين المجلس:

المادة 2:

الموافقون= 54؛

المعارضون= 6 (4 عن طريق "zoom" و2 من داخل القاعة)؛

الممتنعون= 1.

المادة 3:

الموافقون= 54؛

المعارضون= 6 (4 عن طريق "zoom" و2 من داخل القاعة)؛

الممتنعون= 1.

المادة 4:

الموافقون= 54؛

المعارضون= 6 (4 عن طريق "zoom" و2 من داخل القاعة)؛

الممتنعون= 1.

المادة 5:

الموافقون= 54؛

المعارضون= 6 (4 عن طريق "zoom" و2 من داخل القاعة)؛

الممتنعون= 1.

المادة 6:

الموافقون= 54؛

المعارضون= 6 (4 عن طريق "zoom" و2 من داخل القاعة)؛

الممتنعون= 1.

المادة 7:

الموافقون= 54؛

المعارضون= 6 (4 عن طريق "zoom" و2 من داخل القاعة)؛

الممتنعون= 1.

المادة 8:

الموافقون= 54؛

المعارضون= 6 (4 عن طريق "zoom" و2 من داخل القاعة)؛

الممتنعون= 1.

المادة 9:

الموافقون= 54؛

المعارضون= 6 (4 عن طريق "zoom" و2 من داخل القاعة)؛

الممتنعون= 1.

المادة 10:

الموافقون= 54؛

المعارضون= 6 (4 عن طريق "zoom" و2 من داخل القاعة)؛

الممتنعون= 1.

المادة 11:

الموافقون= 54؛

المعارضون= 6 (4 عن طريق "zoom" و2 من داخل القاعة)؛

الممتنعون= 1.

المادة 12:

الموافقون= 54؛

المعارضون= 6 (4 عن طريق "zoom" و2 من داخل القاعة)؛

الممتنعون= 1.

المادة 13:

الموافقون= 54؛

المعارضون= 6 (4 عن طريق "zoom" و2 من داخل القاعة)؛

الممتنعون= 1.

الآن التصويت على نص المشروع بأكمله:

الموافقون= 54؛

المعارضون= 6 (4 عن طريق "zoom" و2 من داخل القاعة)؛

الممتنعون= 1.

السيد رئيس الجلسة:

إذن سمعتو النتيجة.

إذن، **وافق مجلس المستشارين على "مشروع قانون رقم 30.20 بسن أحكام خاصة تتعلق بعقود الأسفار والمقامات السياحية وعقود النقل الجوي للمسافرين"**.

شكرا للجميع.

رفعت الجلسة.

الملحق: المداخلات المسلمة مكتوبة لرئاسة الجلسة.

I. مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة و المعاصرة في إطار مناقشة "مشروع قانون رقم 30.20 بسن أحكام خاصة تتعلق بعقود الأسفار والمقامات السياحية وعقود النقل الجوي للمسافرين" (كما وافق عليه مجلس النواب)، وهو المشروع الذي يأتي في سياق خاص تمر به بلادنا والعالم جراء التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لتفشي وباء كورونا المستجد، كما يستمد راهنيته من الحرص على إنقاذ مقاولات قطاع السياحة والنقل الجوي من شبح الإفلاس، ومساعدة وكالات الأسفار والمؤسسات السياحية وأرباب النقل السياحي والنقل الجوي للمسافرين، التي تعاني صعوبات مالية واقتصادية واجتماعية بسبب الظرفية الحالية.

كما أن مقتضيات هذا المشروع جاءت محددة لفترة زمنية دقيقة وبشروط مبينة وتخص عقود الأسفار والمقامات السياحية وعقود النقل الجوي للمسافرين المبرمجة في الفترة ما بين فاتح مارس 2020 إلى غاية 30 شتنبر2020، والتي تم إلغاؤها نتيجة تفشي جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19".

السيد الرئيس المحترم،

إن أزمة كورونا تلقي بظلالها على الاقتصاد المغربي في كافة قطاعاته، فحالة الإغلاق التي تشهدها البلاد منذ مارس الماضي للحد من انتشار الفيروس، أثرت بشكل كبير على قطاعات اقتصادية كبرى، غير أن قطاع السياحة شهد الخسائر الأكبر، والتي وصلت لنحو 90%، فيما تم تسريح نحو 75% من العاملين بالقطاع، هذا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أهمية قطاع السياحة في المغرب الذي حقق عام 2019 نموا اقترب من 5%، كما أنه يساهم بنسبة كبيرة من الناتج الداخلي تصل لنحو 8%، وهو ما يعني أن الجهود المستعجلة التي يجب بذلها ستكون كبيرة، ويجب أن تتمركز في ترميم الخسائر، وتنشيط الاستثمارات من أجل تفعيل التشغيل، وتشجيع المواطنين على السياحة الداخلية، خاصة وأن توقعات عودة السياحة خلال العام الجاري غير واردة في ظل الإغلاق الذي تعتمده كل الدول المصدرة للسياح خاصة في أوروبا.

إن هذه الأزمة أكدت على ضرورة تشجيع السياحة الداخلية، كخيار أساسي من ضمن جملة من الخيارات، لإنقاذ هذا القطاع الحيوي، إلى جانب ضرورة أن تتدخل الحكومة لمساعدة القطاع، خاصة فيما يتعلق بتأجيل القروض وبعض الضرائب ومساهمات الشركات، وأيضا فيما

يخص الحماية الاجتماعية، كما يمكن أن يتم منح بعض القروض بشروط تفضيلية وعلى مدى بعيد للحفاظ على وجودها.

يجب أيضا التعاطي مع تبعات الأزمة على كل الخدمات والسلاسل السياحية والقطاعات المرتبطة بها والتي تعرضت لخسائر فادحة منذ قرار السلطات بإيقاف الرحلات بمختلف أنواعها ومنع تنظيم جميع التظاهرات الثقافية والرياضية، وإلغاء المواسم الدينية والندوات العلمية والمهنية، لم يعد للسياحة مجال للتحرك.

إن إقرار خطة حكومية مستعجلة وشاملة لإنعاش الاقتصاد المغربي في مرحلة ما بعد كورونا، يبقى ضرورة ملحة كإجراء لاحق يأخذ بعين الاعتبار وضعية القطاع السياحي والإجراءات الكفيلة بإعادة الحياة إليه، تبعا لما تقرره لجنة اليقظة التي أحدثها جلالة الملك حفظه الله، للتعاطي مع الوضع الجديد والنظر في الحلول المقترحة، أولا لمواجهة فيروس كورونا، وثانيا لمعالجة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لمرحلة ما بعد الوباء.

السيد الرئيس المحترم،

إن تعاطينا الإيجابي مع هذا المشروع نابع من إيماننا بأنه سيساهم في تفادي إفلاس المهنيين من خلال السماح لمقدمي الخدمات بتعويض المبالغ المستحقة لزبنائهم بوصل بالدين على شكل اقتراح خدمة مماثلة أو معادلة دون أي زيادة في السعر، كما أننا تفاعلنا معه إيجابيا جاء بعدما تكونت لدينا القناعة، في فريق الأصالة و المعاصرة، أنه سيساهم في الحد من تأثير توقف النشاط الاقتصادي على مناصب الشغل، وذلك من خلال تخفيف الضغط على خزينة مقدمي الخدمات وحماية مصالح الدائنين، لاسيما الزبناء، وتحفيز الطلب، والحفاظ على قيمة المعاملات بالمغرب، وذلك من خلال تجنب الأداءات المرتقب دفعها بالعملة الصعبة.

بالنظر لهذه الاعتبارات، وانسجاما مع الموقف الذي عبرنا عنه على مستوى اللجنة، فإننا نصوت بالإيجاب على هذا المشروع قانون.

II. مداخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أتشرف أن أعرض على أنظار مجلسنا الموقر تدخل الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بخصوص "مشروع القانون رقم 30.20 بسن أحكام خاصة تتعلق بعقود الأسفار والمقامات السياحية وعقود النقل الجوي للمسافرين".

السيد الرئيس،

إن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية وهو يناقش هذا القانون استحضر أهميته وراهنيته والاستعجالية التي فرضتها جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19"، وتداعيات ذلك على قطاع السياحة والنقل الجوي، مما يستوجب إنقاذ المقاولات السياحية من الإفلاس، وذلك عبر تنزيل مقتضيات مشروع القانون الذي بين أيدينا لمساعدة القطاعات المعنية التي تعاني صعوبات مالية واقتصادية واجتماعية بسبب الظروف الحالية.

وبهذه المناسبة، يشيد الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بالرؤية الاستشرافية لصاحب الجلالة نصره الله والتي انبعثت عنها إجراءات استباقية وتدابير احترازية، جنبت بلادنا الكارثة لا قدر الله.

هذا، وإن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية يثير انتباه الحكومة إلى أن قطاع السياحة يعرف مشاكل عديدة منذ سنين، تتفاقم كلما وقعت أزمة إقليمية أو دولية، ويوصي بالعناية بالسياحة الداخلية من خلال استراتيجية محكمة تغري الزبناء المحليين للإقبال عليها.

كما ننتهز الفرصة لإثارة انتباه الحكومة لوضعية الصناع التقليديين نظرا للارتباط الوثيق بينها وبين السياحة.

ونثير انتباه الحكومة كذلك لوضعية الخطوط الملكية المغربية وتنافسيتها، كما نعتبر بأن لجنة اليقظة الاقتصادية الخاصة بتدبير جائحة كورونا، كان عليها أن تتولى إيجاد حلول للمشاكل المطروحة، دون الحاجة لإصدار قانون، وبذلك نتمنى أن لا تكون الحكومة خضعت لبعض اللوبيات، وأن القانون جاء لحماية السلسلة السياحية لبلادنا.

وفي الختام، فإن الفريق الاستقلالي يصوت ب "نعم".

III. مداخلة فريق العدالة والتنمية:

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن المقتضيات القانونية التي جاء بها مشروع قانون رقم 30.20، تسعى بالأساس إلى إيجاد توازن بين مصلحة مستهلكي الخدمات السياحية من جهة، وبين حماية مقدمي هذه الخدمات من خطر الإفلاس، في ظل ظروف القوة القاهرة المتمثلة في هذه الجائحة، وفي هذا الصدد نقدم، كفريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين، بعض الملاحظات حول هذا المشروع القانون متعلقة ب:

- بمدى واقعية الآجال الواردة في المشروع والمعايير المعتمدة لإقرارها؛

- تداعيات عدم إقرار جزاءات حال إخلال أحد الأطراف بالمقتضيات القانونية له.

داعين الجهات المعنية إلى ضرورة وضع نموذج بالبيانات الإلزامية الأساسية التي يجب أن يتضمنها الوصل بدين المقدم للزبناء.

ومن جهة أخرى، لابد لنا، في فريق العدالة و التنمية بمجلس المستشارين، أن نثمن التجاوب الأولي والسريع مع تداعيات هذه الأزمة على الأنشطة السياحية ببلادنا، داعين في نفس السياق إلى

ضرورة وضع مخطط استعجالي واقعي يراعي وضعية القطاع بمختلف أنشطته، والمتغيرات التي فرضتها هذه الجائحة على مستقبل العرض السياحي بالمغرب، والعمل على تنزيله في أقرب الآجال، وذلك بتعاون مع فاعلي القطاع، للبحث عن السبل الكفيلة والوسائل المناسبة لتخفيف أثار هذه الأزمة؛ كما نعتبر في فريقنا أن تأهيل العنصر البشري، خاصة مقدمي خدمة الفندقة والنقل السياحي للتعامل مع المعايير الجديدة للوقاية الصحية، أصبح لزاما لضمان تنافسية بلادنا كوجهة سياحية عالمية، دون أن نغفل أهمية تشجيع السياحة الداخلية مستقبلا، في ظل الغموض والمتغيرات التي يتخبط فيها العالم، داعين في نفس السياق إلى مواصلة منح الأولوية للمقاولات المشتغلة بالقطاع المصرحة بالتوقف عن العمل وصرف تعويضات الضمان الاجتماعي للمستخدمين والعمال المصرح بفقدانهم للعمل المشتغلين بها وفق الضوابط المعمول بها.

وفي الختام، يشرفنا في فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين أن نصوت بالإيجاب على "مشروع القانون رقم 30.20 المتعلق بسن أحكام خاصة تتعلق بعقود الأسفار والمقامات السياحية وعقود النقل الجوي للمسافرين"، آملين أن يسهم في تحقيق الغايات المرجوة منه.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

IV. مداخلة الفريق الحركي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي بمجلسنا الموقر، لأعرض وجهة نظرنا حول "مشروع قانون رقم 30.20 بسن أحكام خاصة تتعلق بعقود الأسفار والمقاولات السياحية وعقود النقل الجوي للمسافرين".

في البداية، أود أن أنوه بعمل لجنة القطاعات الإنتاجية ولكافة أعضائها، كما نشيد بالتفاعل الإيجابي للسادة المستشارين مع هذا المشروع الهام، والذي جاء في سياق إنقاذ مقاولات هذا القطاع الحيوي من شبح الإفلاس، وبالتالي حفظ حقوق الزبناء، وذلك عن طريق تنزيل هذه الآلية القانونية ورصد الإمكانات القانونية المتاحة من خلال هذا المشروع، خاصة في ظل الوضعية الحالية للقطاع.

وبهذه المناسبة، نؤكد في الفريق الحركي، أن هذا النص القانوني يكتسي أهمية استعجالية، لكونه يرتبط بما أفرزته جائحه فيروس كورونا من تداعيات على قطاع السياحة والنقل الجوي.

كما نثمن أيضا كل أهداف هذا المشروع قانون، من قبيل الحد من جميع أشكال توقف النشاط الاقتصادي وتأثيره على مناصب الشغل، وذلك من خلال تخفيف الضغط على خزينة مقدمي الخدمات، وتجنب خطر إفلاس مقدمي الخدمات المغاربة وحماية مصالح الدائنين، لاسيما الزبناء، وتحفيز الطلب والحفاظ على قيمة المعاملات بالمغرب، وذلك من خلال تجنب الأداءات المرتقب دفعها بالعملة الصعبة، في هذه الفترة، وهي فترة زمنية دقيقة، وتخص عقود الأسفار والمقاولات السياحية وعقود النقل الجوي للمسافرين والإقامات المحجوزة، المبرمجة في الفترة ما بين فاتح مارس 2020 وإلى غاية 30 شتنبر 2020، والتي تم إلغاؤها نتيجة تفشي جائحه فيروس كورونا.

وفي هذا الإطار نشير الى ضرورة مراعاة الإشكالات القانونية والتنظيمية التي قد ترافق تنزيل مقتضيات هذا المشروع، من قبيل تغطية خدمات ملتزم بها بأثر رجعي، إضافة إلى مراعاة مسألة مخالفة مبدأ تناسب التشريعات ذات الصلة بقانون الالتزامات والعقود.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارين،

ارتباطا بهذه الخطوة التشريعية الهامة، فتطلعنا في الفريق الحركي كبير إلى أن تتم مواكبة كل المقاولات والفاعليين المتضررين من تداعيات هذا الوباء في القطاع السياحي، والقطاعات المرتبطة به، وتخفيف الضغط على كل الفاعلين بالسياحة، وهو ما يتطلب اتخاذ تدابير لدعم المتضررين وانخراط الأبناك ومختلف مؤسسات الائتمان، في برنامج إنقاذ الفاعليين في هذا القطاع الإستراتيجي والحيوي، وتأجيل ديونهم بدون فوائد، كما يتطلب الوضع رؤية حكومية لمراجعة وتخفيف المنظومة الضريبية في القطاع.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

لكل الاعتبارات السابقة، ونظرا لأهمية مضامين مشروع هذا القانون المعروض على أنظارنا، فإننا في الفريق الحركي سنصوت إيجابا على مقتضياته.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

V. مداخلة المستشار السيد لحسن أدعي باسم فريق التجمع الوطني للأحرار:

السيد الرئيس المحترم،

السيد وزير الدولة المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لي عظيم الشرف أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة "مشروع قانون رقم 30.20 يتعلق بعقود الأسفار والمقامات

السياحية وعقود النقل الجوي"، والذي جاء في وقته داخل الجلسة العامة.

وهي مناسبة أتقدم من خلالها بالشكر والتقدير للسيدة الوزيرة، التي جاءت بهذا المشروع لإنقاذ شريحة كبرى من المستثمرين والعاملين في القطاع السياحي والذين توقفت مختلف أنشطتهم المهنية، مهنئينك على هذا الإنجاز، والذي ناضلت من أجله داخل "لجنة اليقظة الاقتصادية" التي أحدثها جلالة الملك نصره الله، وكلفها بتدبير الأزمة عبر الإمكانيات التي يوفرها الصندوق الخاص للتخفيف من آثار الأزمة التي خلفتها الجائحة على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية.

كما أن أوضاع الحرفيين والصناع التقليديين والذي يقدر عددهم بمليوني و400 ألف صانعة وصانع تقليدي، تبقى أيضا، من أبرز القطاعات المتضررة بهذه الجائحة العالمية؛ مثمنين المقاربة التشاركية التي تنهجها السيدة الوزيرة منذ أن تولت تدبير القطاع حيث زرعت دينامية جديدة، ومحاورة بارعة تعتمد لغة الصراحة والوضوح في تعاملها مع مختلف المهنيين في القطاع، بهدف بلورة مشروع مشترك يهدف إلى تنمية قطاع السياحة والصناعة التقليدية، مع العلم أنهما يتقاطعان ولهما أدوار مكملة، لذا أصبح من اللازم مواكبتهما ودعمهما باعتبارهما من أهم القطاعات المنتجة والضامنة لفرص شغل كبيرة ومستقرة، خصوصا في هاته الظروف الاستثنائية، من أجل الرفع من مردوديتهما وتحسين ظروف العاملين بهما، والذين تأثروا بشكل مباشر جراء حالة الطوارئ الصحية والتي فرضها وباء كورونا.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إن قطاع السياحة من أهم القطاعات المنتجة في بلادنا ويساهم بشكل كبير في دعم الناتج الداخلي الخام الوطني، وذلك بفعل المجهود الكبير الذي بذلته الدولة لتحسين أداء القطاع عبر مجموعة من الإجراءات الداعمة له على كافة المستويات، حيث تمكنا من خلق جيل من الحرفيين والمهنيين على مستوى كبير من الاحترافية العالية في مجال القطاع السياحي بكافة مكوناته والمتدخلين فيه، كما شجعت القطاع الخاص الوطني والأجنبي على إنشاء استثمارات ضخمة في المجال، لذلك سيكون من غير المنصف ترك هذا القطاع لقدره، شاكرا لكم تدخلكم السريع من أجل احتواء الأزمة، عبر فتح قنوات الحوار مع مختلف المهنيين، توجتموها بإخراج هذا المشروع.

السيد الرئيس المحترم،

السيد وزير الدولة،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نسجل بارتياح كبير قرار "لجنة اليقظة الاقتصادية"، التي تضم في عضويتها السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي، على موافقتها دعم القطاع عبر هذا المشروع الذي سينقذ مقاولات القطاع السياحي بمختلف أنواعه من شبح الإفلاس، منها وكالات الأسفار، والمؤسسات السياحية، وأرباب النقل السياحي، وأرباب النقل الجوي للمسافرين، والتي تعاني من صعوبات مالية جراء هذه الظرفية.

السيدة الوزيرة المحترمة،

أكيد أن القطاع توقف في ظل الجائحة ولن ينطلق من جديد إلا بعد مرور أكثر من سنتين على أبعد تقدير، لذلك يجب المراهنة على السياحة الداخلية عبر دعمها وتشجيعها، علما أن شركاءنا الذين بدأوا يخرجون من الحجر الصحي لن يفتحوا حدودهم إلا بعد شهر أكتوبر، لذلك يجب التعامل مع الوضعية بذكاء، ولنا الثقة في قدراتكم بحيث سنخرج أقوى من هذه الأزمة، مؤكدين على ضرورة برمجة كل القوانين والمقترحات بما فيه مقترحنا الرامي إلى تعديل مقتضيات قانون المرشد السياحي من أجل دفعة قوية للقطاع، وتعزيزه بالكفاءات الشابة التي تحترف هذه المهنة، خصوصا في العالم القروي.

وفي الأخير، أؤكد لكم على أن فريق التجمع الوطني للأحرار سيصوت على "مشروع قانون 30.20 يتعلق بعقود الأسفار والمقامات السياحية وعقود النقل الجوي للمسافرين" بالإيجاب، طالبا من زملائي المستشارات والمستشارين التصويت عليه بالإيجاب، نظرا لحاجة المهنيين الماسة إليه.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

VI. مداخلة الفريق الاشتراكي:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بداية، لابد من التنويه، باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين، بالإجراءات والتدابير الاحترازية والاستباقية والعقلانية التي اتخذتها بلادنا منذ ظهور أول حالة إصابة، تنفيذا للتعليمات السديدة، وتحت الإشراف المباشر لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الرامية إلى مواجهة جائحة فيروس كورونا التي ضربت العالم بأسره، والتصدي لتفشيه بكل حزم وقوة، حماية لصحة وسلامة الوطن والمواطنين، والتي أبانت عن فعاليتها ونجاعتها وجنبت بلادنا الأسوأ.

كذلك، لابد من التنويه بالمجهودات والتضحيات التي ما فتئ يقدمها جنود الصفوف الأمامية، من أطباء وأطر ومهني الصحة، الأمن الوطني والدرك الملكي، القوات المسلحة الملكية، القوات المساعدة والوقاية المدنية، والسلطات المحلية، ونصفق لهم بحرارة على الخدمات الجليلة التي قدموها ولا زالوا يقدمونها، خدمة للوطن والمواطنين، كما أنه يجب ألا ننسى الدور الحيوي لعمال النظافة في حماية الصحة العمومية في ظل هذه الأزمة، لما أبانوه من نكران للذات والاستمرار في العمل رغم

الخطر المحدق بهم، حتى لا تتفاقم الأوضاع الصحية بسبب انتشار النفايات المطروحة في الأزقة والأحياء.

السيد الرئيس،

إن "مشروع قانون رقم 30.20 بسن أحكام خاصة تتعلق بعقود الأسفار والمقامات السياحية وعقود النقل الجوي للمسافرين"، الذي نحن بصدد مناقشته، يعتبر من بين الإجراءات الوقائية الهامة التي أشرنا إليها في بداية تدخلنا، وهو مشروع يهدف إلى مواكبة القطاعات الاقتصادية الحيوية، كقطاع السياحة والنقل الجوي، حيث جاء بمقتضيات قانونية محددة ودقيقة، وبشروط واضحة تنطبق على حالات بعينها في زمن محدد (ما بين 1 مارس إلى غاية 30 شتنبر)، كإطار لتدبير وضعية قانونية طارئة فرضتها الظروف الطارئة والقوة القاهرة.

السيد الرئيس،

إن الوضع الاستثنائي الذي تمر به بلادنا كما باقي دول العالم في ظل تفشي فيروس كورونا "كوفيد-19"، فرض علينا القيام بإجراءات استباقية واستعجالية لمواجهة أثر الظرفية الصعبة التي فرضتها حالة الطوارئ الصحية، والتي ستكون لها لا محالة انعكاسات خطيرة على الوضع الاقتصادي والاجتماعي ببلادنا، بسبب هذه الجائحة التي يشهدها العالم.

أيها السيدات، أيها السادة،

إن "مشروع قانون رقم 30.20 بسن أحكام خاصة تتعلق بعقود الأسفار والمقامات السياحية وعقود النقل الجوي للمسافرين"، كما سبق الذكر، جاء بمقتضيات قانونية محددة ولفترة محددة (ما بين 1 مارس إلى غاية 30 شتنبر) والتي تخص العقود التي أصبح تنفيذ أحد الأطراف لالتزاماته أمرا صعبا للغاية وتم إلغاؤها تحت طائلة القوة القاهرة بسبب تفشي فيروس كورونا "كوفيد-19"، وبالتالي فالمشروع سيعمل على سد الفراغ القانوني على مستوى تنظيم العلاقة بين مقدمي الخدمات والزبناء، من خلال الآليات القانونية التي جاء بها لمعالجة النزاعات القانونية التي تنشئ في حالة إخلال أحد أطراف العقد ببنوده، خاصة وأن قانون الالتزامات والعقود ظل قاصرا في هذا الباب، وظل حبيس عهد الاستعمار (1913).

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الاشتراكي نستشعر أهمية هذا المشروع وراهنتيه، كما أننا واعون بحرص بلادنا على اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة والكفيلة بتدبير هذه المرحلة الحرجة، وما "مشروع القانون رقم 30.20 بسن أحكام خاصة تتعلق بعقود الأسفار والمقامات السياحية وعقود النقل الجوي للمسافرين"، الذي نحن بصدد مناقشته والتصويت عليه، إلا واحد من بين هذه الإجراءات التي نعتبرها مهمة جدا كآلية من آليات إنقاذ مقاولات القطاع السياحي والنقل الجوي من إفلاس حقيقي، كما أنها ستعمل على مد يد المساعدة لكل من وكالات الأسفار، المؤسسات السياحية، والنقل السياحي والجوي للمسافرين، في ظل الصعوبات المالية التي تعرفها في هذه الظرفية الصعبة التي تمر بها بلادنا وباقي العالم، كما ستقوم بالحد من الآثار السلبية للجائحة على قطاعي السياحة والنقل الجوي، كقطاعات حيوية لها دورها في النسيج الاقتصادي ببلادنا، والعمل على مواكبة ودعم المهنيين لمواجهة الصعوبات التي يعيشونها، والتخفيف من معاناتهم وتجنيبهم الإفلاس.

كذلك، ستمكن الدائنين من حماية مصالحهم وضمان حقوقهم، خاصة الزبناء، في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي فرضتها هذه الجائحة، إضافة إلى تشجيع الطلب والحفاظ على قيمة المعاملات ببلادنا، وضمان استمرار النشاط الاقتصادي والحفاظ على مناصب الشغل، للخروج من هذه الوضعية الصعبة بأقل الخسائر الممكنة.

وبناء على كل ما سبق ذكره، فإننا في الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين، كمكون من مكونات الأغلبية، سنصوت بالإيجاب على هذا المشروع.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

VII. مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد رئيس الجلسة المحترم، يطيب لي باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، على إثر الدراسة والتصويت على "مشروع قانون رقم 30.20 بسن أحكام خاصة تتعلق بعقود الأسفار والمقامات السياحية وعقود النقل الجوي للمسافرين"، أن أنوه بالأجواء الإيجابية التي سادت خلال هذه الجلسة العامة التشريعية، وبالانخراط الفاعل للسيدات والسادة المستشارون الذين حضروا أشغالها -ماديا أو عن بعد- عبر نقاش جدي ومسؤول، يستحضر الظرفية الصعبة التي تمر منها بلادنا ودول العالم بسبب تداعيات جائحة فيروس "كورونا" المستجد، آملين من الجميع، التضامن والتعبئة والانخراط والالتزام لمواجهة آثار هذه الأزمة.

كما أتقدم لكن، السيدة الوزيرة المحترمة، بهذه المناسبة، بالشكر الجزيل على عرضكن القيم والشامل، الذي سيساهم في تيسير مسطرة الدراسة والتصويت على "مشروع قانون رقم 30.20 بسن أحكام خاصة تتعلق بعقود الأسفار والمقامات السياحية وعقود النقل الجوي للمسافرين" على مستوى الجلسة العامة التشريعية.

السيد الرئيس المحترم،

يندرج مشروع قانون رقم 30.20 قيد الدراسة والتصويت أمام الجلسة العامة التشريعية في سياق دولي ووطني خاص ودقيق بسبب

التداعيات السلبية وغير المتوقعة التي ترتبت عن انتشار فيروس "كورونا" "كوفيد-19" على الاقتصاد العالمي، وعلى أغلبية القطاعات الاقتصادية والمالية للمنظومة الوطنية، خاصة منظومة السياحة الوطنية.

وفي إطارتجنيب مقدمي الخدمات في القطاع السياحي والنقل الجوي شبح الإفلاس والتقليل من الخسائر المالية بسبب جائحة "كورونا"، تقرر بموجب مشروع هذا القانون تدابيراستثنائية وإجراءات ضرورية، من شأنها الإسهام بكيفية مباشرة في مواجهة الآثار السلبية المترتبة عن إعلان حالة الطوارئ الصحية، بشكل يسمح للمهنيين بتعويض المبالغ المستحقة لزبائنهم، على شكل وصل بالدين يقترح خدمة مماثلة أو معادلة، دون أي زيادة في السعر، وفي غياب مقتضيات قانونية من هذا القبيل، كان القطاع سيتعرض، بلا أدنى شك، لمخاطر كبيرة.

السيد الرئيس المحترم،

وأخيرا، فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب نثمن أحكام "مشروع قانون رقم 30.20 بسن أحكام خاصة تتعلق بعقود الأسفار والمقامات السياحية وعقود النقل الجوي للمسافرين"، آملين أن تشكل مقتضياته أداة تشريعية للحد من جميع أشكال توقف النشاط الاقتصادي للمنظومة السياحية الوطنية وتأثيره على مناصب الشغل، في أفق تجنب خطر إفلاس مقدمي الخدمات المغاربة وحماية مصالح الدائنين، لاسيما الزبائن، بالإضافة إلى تحفيز الطلب والحفاظ على قيمة المعاملات بالمغرب؛ وذلك من خلال تجنب الأداءات المرتقب دفعها بالعملة الصعبة.

وأخيرا، وانسجاما مع موقف فريقنا داخل اللجنة البرلمانية المختصة

بخصوص مشروع قانون رقم 30.20 المومأ إليه أعلاه، فإننا نصوت على مشروع هذا القانون بالإيجاب.

وشكرا على حسن إصغائكم.

محضر الجلسة رقم 285

التاريخ: الثلاثاء 25 رمضان 1441هـ (19 ماي 2020م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحميد الصويري، الخليفة الخامس للرئيس.

التوقيت: ساعة وست عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية عشر والدقيقة التاسعة زوالا.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد الحميد الصويري، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير المحترم،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين، لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيد الأمين.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على النبي الأمين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لقد توصل مكتب المجلس من مجلس النواب، ب "مشروع قانون رقم 30.20 بسن أحكام خاصة تتعلق بعقود الأسفار والمقامات السياحية وعقود النقل الجوي للمسافرين".

كما توصلت رئاسة المجلس في الفترة الممتدة من يوم الثلاثاء 12 ماي 2020 إلى غاية يوم 19 ماي 2020، بعدد من أسئلة السيدات والسادة أعضاء المجلس، وهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 10 أسئلة؛
- عدد الأسئلة الكتابية: 23 سؤالا؛
- عدد الأجوبة الكتابية: 18 جوابا.

ونحيط المجلس الموقر أننا سنكون على موعد مباشر بعد هذه الجلسة، مع جلسة عامة لمناقشة البيانات التي تقدم بها السيد رئيس الحكومة أمام مجلسي البرلمان حول موضوع "تطورات تدبير الحجر الصحي ما بعد 20 ماي"، عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

تنزيلا لبرنامج الأسئلة الشفهية الأسبوعية، كما أقره مكتب المجلس بالتنسيق مع الحكومة خلال هذه الفترة المرتبطة بانتشار وباء كورونا، والقاضي بإعطاء الأولوية لمساءلة القطاعات الحكومية المرتبطة بشكل مباشر بتدبير هذه الجائحة، يخصص المجلس هذه الجلسة لمساءلة قطاع الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة.

نستهل إذن جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الأول، الموجه للسيد وزير الاقتصاد والمالية حول "التدابير المتخذة لدعم المقاولات المغربية في ظل جائحة كورونا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الرحيم الكميلي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة والسيدات المستشارين،

السيد الوزير،

في إطار الإجراءات الإحترازية المتخذة لمواجهة جائحة "كوفيد-19" لدعم الفاعلين الإقتصاديين، ما هي التدابير المتخذة لحماية المقاولات المغربية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني، موضوعه "مدى صمود الإقتصاد الوطني أمام أزمة كورونا وفعالية التدابير المتخذة لمواجهتها".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الإستقلالي للوحدة

والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد النعم ميارة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

نسائلكم السيد الوزير حول التدابير التي تعتزم الحكومة اتخاذها للحد من الآثار السلبية على الإقتصاد الوطني؟

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثالث، موضوعه "الإجراءات الحكومية لمواجهة تداعيات جائحة كورونا على الإقتصاد الوطني؟"

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد نبيل شيخي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

في نفس السياق، ما هي الإجراءات التي اتخذت على مستوى قطاع الإقتصاد والمالية، من أجل مواجهة تداعيات جائحة كورونا؟

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الرابع، موضوعه "وضعية الإقتصاد الوطني في ظل جائحة كورونا وما بعدها".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم حول إستراتيجية الحكومة للنهوض بالإقتصاد الوطني والحد من التداعيات الإجتماعية ذات الصلة على ضوء حالة الطوارئ الصحية وما بعدها؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الخامس موضوعه "تأثيرات جائحة كورونا على الاقتصاد الوطني".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد البكوري:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

أرخت تداعيات أزمة جائحة كورونا بظلالها على الإقتصاد الوطني، حيث طالت عددا من القطاعات الحيوية وأثرت بشكل مباشر على الدورة الإقتصادية، إلا أن التدابير الإستعجالية التي باشرتها "لجنة اليقظة الاقتصادية"، ساهمت بشكل ملموس في التخفيف من هذه الآثار على المواطنين والشغيلة والمقاولات.

في هذا الإطار، توصلتم بالعديد من الشكايات من طرف المواطنات والمواطنين الذين لم يتوصلوا بالدعم، طالبين منكم إعطاءنا معطيات دقيقة في الموضوع.

السيد الوزير،

ما هي الإجراءات التي تعتزمون القيام بها لإنعاش القطاعات المتضررة بفعل الجائحة؟

وهل ستخصصون إعتمادات مالية لها؟

كيف ستعالجون شكايات المواطنين؟

وما هي التدابير التي ستتخذونها لمواجهة الغش في التصريحات؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال السادس موضوعه "الاختيارات الإقتصادية والمالية التي ستنهجها الحكومة لتحريك الدورة الإقتصادية في ظل ما بعد أزمة كورونا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الإشتراكي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

ما هي الإختيارات الإقتصادية والمالية التي ترى الحكومة جديتها لمواجهة أزمة ما بعد كورونا، خاصة مخلفاتها على التنمية وعلى

التوازنات الإجتماعية؟

السيد رئيس الجلسة:

السؤال السابع موضوعه "تعزيز إنتاجية وتنافسية المقاولات الوطنية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال.

المستشار السيد يوسف محيي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أريد أولا، أن أحييكم السيد الوزير، من خلالكم كل أعضاء "لجنة اليقظة الاقتصادية"، أحيي كذلك، كل من قام بواجبه في ظل هذه الأزمة، كل من صبروارتكن في بيته وكل من ساهم بماله أووقته، أحييكم لأننا تحت القيادة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، استطعنا بصمودنا أن نتصالح مع ذاتنا ونسترجع الثقة في مؤسساتنا والثقة في إمكانياتنا الجماعية وفي كفاءتنا الفردية، مما نراه من تماسك وتآزر وابتكاروانضباط وتحمل المسؤولية من الجميع.

أظن، السيد الوزير، أن الوقت قد حان في مرحلة ما بعد الأزمة لاستثمار أمثل لكل هذه الطاقات والخبرات في بناء ملحمة جديدة من الملحمات التي عودنا عليها المغاربة، ولن أجازف إذا قلت أننا بحاجة اليوم إلى مسيرة خضراء جديدة، من نوع آخر، إذا كنا في الأولى تحت قيادة المغفور له الملك الحسن الثاني، طيب الله ثراه، استرجعنا صحراءنا، فإننا في الثانية، هنا وتحت القيادة السامية لملكنا المفدى محمد السادس، نصره الله، يستوجب علينا استرجاع وإعادة بناء اقتصادنا وقدراتنا الإنتاجية والتشغيلية، وهذا لن يكون بهين، وأنتم سيد العارفين، السيد الوزير، الوباء، أزمة العرض والطلب في آن واحد، قلة المطر، الحدود المغلقة من جهة، ومحدودية موارد الدولة والخواص من جهة أخرى.

إنها معادلة صعبة، السيد الوزير، زادها الثلاثة أسابيع الإضافية من الحجر الصحي ثقلا وتعقيدا، لهذا تكلمت عن مسيرة جديدة، مسيرة لجش العزائم وبث الثقة في مستقبل مشترك وبهيج لجميع القوى الحية للمجتمع، وهنا دوركم السيد الوزير، لتفعيل تمويل مبتكر لهذه المسيرة، مسيرة التشغيل والتعليم والتطبيب والبحث العلمي وإدماج القطاع غير المهيكل بمناسبة هذه الفرصة التي لن تعوض، وكذلك ابتكار تمويل المقاولات المغربية والتجار والصناع التقليديين، تمويلا لا يقف عند ترددات القطاع البنكي المنشغل بتوازناته وقواعده الإحترازية، وهذا من حقه.

نريد منكم، السيد الوزير، رزمة من التدابير الشجاعة للإبقاء على مستوى الطلبيات العمومية، ولما لا الرفع منها، تستلزمنا السيد الوزير، إعفاءات وتخفيضات وتسهيلات جبائية، تستلزمنا كذلك تحفيزات لاستكمال التحول الرقمي الضروري لمقاولاتنا.

ما نريده، السيد الوزير، هو مقاربة مخالفة تماما للمقاربة الدوغمائية الحالية، المبنية على مراعاة التوازنات المالية ولو لفترة، ونأمل أن مشروع قانون المالية التعديلي، سيأخذ بعين الإعتبار كل المقترحات القطاعية التي تقدمنا بها ببعدها الجهوي، لأن جهات كمراكش-أسفي اليوم، قد راكمت الأرقام القياسية نظرا لارتكان اقتصادها إلى السياحة والصناعة التقليدية والعقار، ولابد لها من برنامج ومجهود خاص لتجاوز الأزمة.

أخيرا، نسائلكم السيد الوزير عن التدابير والإجراءات التي ستتخذونها لإطلاق هذه المسيرة وإنجاح هذه الملحمة؟

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثامن موضوعه "التدابير والإجراءات الاقتصادية والمالية التي اتخذتها الحكومة من أجل حماية الاقتصاد الوطني والطبقة العاملة من تداعيات جائحة كورونا "كوفيد-19"".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الإتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد حيتوم:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

بدون شك أن هناك عددا من الإجراءات الهامة التي اتخذتها بلادنا.

ولكن نسائلكم عن:

ما هي بقية الإجراءات للخروج من هذه الوضعية وحفظ كرامة الأجراء والإقتصاد الوطني في نفس الآن؟

السيد رئيس الجلسة:

السؤال التاسع موضوعه "الاقتصاد الوطني في ظل تداعيات جائحة كورونا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري الديمقراطي الإجتماعي لتقديم السؤال.

المستشار السيد الملودي العابد العمراني:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير، نحن في الفريق الدستوري الديمقراطي الإجتماعي نسجل بشكل إيجابي المجهودات الكبيرة والإستثنائية التي تبذلها وزارتكم خلال هاته الفترة العصيبة التي تواجه فيها بلادنا جائحة كورونا.

السيد الوزير،

نحن نعلم على أن تدبير هذه الأزمة له مضاعفات اقتصادية ومالية سوف ترخي بآثارها السلبية على مداخيل الدولة وعلى الإستثمار العمومي والإستثمار الخاص.

نعلم جيدا على أن العالم، وبلادنا على الخصوص، تعيش حالة ركود اقتصادي بفعل توقف مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية؛ تراجع في الطلب الداخلي والخارجي، هناك كذلك عبء مالي ضخم يضغط على الميزانية العامة للدولة، كل هذه التداعيات إنضاف إليها الجفاف، حيث أن هاذ العام، السنة الفلاحية تعرف الجفاف.

لهذا السيد الوزير، نود منكم تنوير الرأي العام الوطني والفاعلين الإقتصاديين والمستثمرين، بخصوص الوضعية المالية لبلادنا أمام هاذ التداعيات التي تم ذكرها؟

وكذلك، تصور الوزارة فيما يتعلق بدعم مختلف القطاعات الإنتاجية التي تضررت من الأزمة، خاصة أن هاته الأزمة لا محالة سوف تستمر على المدى القريب والمتوسط.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال العاشر موضوعه "وضعية الإقتصاد الوطني بعد جائحة كورونا والإجراءات التي تعتزمون إتخاذها للحفاظ على مناصب الشغل المتوقفة مؤقتا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

نسائلكم السيد الوزير حول وضعية الإقتصاد الوطني في الفترة ما بعد جائحة كورونا وعن الإجراءات التي تعتزمون القيام بها للحفاظ على مناصب الشغل المتوقفة مؤقتا؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد وزير الإقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، للإجابة على الأسئلة المتعلقة بالإجراءات الحكومية لمواجهة تداعيات فيروس كورونا على الإقتصاد الوطني.

السيد محمد بنشعبون، وزير الإقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي أن ألتقي بكم في هذا الشهر المبارك، وأود في البداية أن أنوه بمؤسستكم الموقرة التي أتاحت لي الفرصة اعتلاء هذا المنبر من أجل إطلاع السيدات والسادة المستشارين المحترمين، ومن خلالكم عامة المواطنين المغاربة، على التدابير التي تم اتخاذها في مواجهة الآثار الإقتصادية والإجتماعية لجائحة كورونا.

وكما تعلمون، يشهد العالم أسوء وأخطر أزمة إقتصادية منذ الأزمة التي عرفها في ثلاثينيات القرن الماضي، حيث أدت إلى ارتفاع حالات الإفلاس بين المقاولات والبطالة لدى الأسر، وما لذلك من تبعات إجتماعية كبيرة وضغوط هائلة على ميزانيات الحكومات، لاستعادة الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي.

وقد كان المغرب، تحت القيادة النيرة والحكيمة لجلالة الملك حفظه الله، من أوائل الدول التي اتبعت نهجا إستباقيا في مواجهة المخاطر المحتملة لوباء "كوفيد-19"، والإبقاء على هذا الفيروس تحت السيطرة.

فقد وضعت بلادنا على رأس أولوياتها الهاجس الإنساني، عبر توفير كل الإمكانيات الضرورية التي تضمن الحفاظ على صحة المواطنات والمواطنين، هذا مع العمل في نفس الوقت على إتخاذ ما يلزم من تدابير لضمان لوازم العيش الأساسية لجميع المغاربة وصمود الإقتصاد الوطني في مواجهة هذه الأزمة غير المسبوقة.

وأود هنا أن أقدم تعازي الحارة للعائلات التي فقدت ذويها بسبب هذه الجائحة، وأدعو بالشفاء لكل المصابين الذين لا زالوا يقاومون هذا المرض في هذا الشهر المبارك، وأهيب في نفس الوقت بالمواطنين بالإلتزام بتدابير الوقاية التي تحميهم من خطر الإصابة من هذا المرض.

وهذه مناسبة كذلك، لأوجه الشكر لكل الفاعلين الإقتصاديين لانخراطهم في تفعيل تدابير الحجر الصحي، والمساهمة الفعلية والجادة

في تنزيل التوجيهات الملكية السامية بتقديم الدعم للمواطنين والأسر المغربية التي فقدت مدخولها بسبب هذه الجائحة، وباقي التدابير المتخذة لفائدة المقاولات المتضررة في إطار "لجنة اليقظة الاقتصادية".

وأنتهز هذه الفرصة، لأطلب من أرباب المقاولات مواصلة التقيد بالتطبيق الصارم للإجراءات الإحترازية والوقائية لضمان سلامة المأجورين والمستخدمين والمتعاملين.

أقول، أوجه الدعوة من هذا المنبر لكل الفاعلين الإقتصاديين إلى استئناف أنشطة مقاولاتهم مباشرة بعد أيام العيد، باستثناء تلك التي تم إيقافها بقرارات إدارية صادرة عن السلطات المختصة، وأطلب منهم مزيدا من التعبئة والإنخراط من أجل توفير الظروف المواتية لبلورة خطة إنعاش الإقتصاد الوطني التي نعمل على تحديد دعائمها في إطار مشروع قانون مالي معدل.

السيدات والسادة،

حرصا من جلالة الملك حفظه الله على توفير الإمكانيات المالية الضرورية لمواجهة هذه الأزمة على المستوى الصحي، والحد من آثارها على المقاولة الوطنية، وعلى القدرة الشرائية لأرباب الأسر المغربية الذين توقفوا عن العمل بفعل هذه الأزمة، فقد أعطى جلالته تعليماته السامية بإحداث "صندوق خاص لتدبير ومواجهة جائحة فيروس كورونا".

وقد حضي هذا الصندوق الذي خصصت له، كما تعلمون، 10 ملايير درهم من الميزانية العامة للدولة، وحضي بانخراط كبير لكل فئات وشرائح المجتمع المغربي، سواء تعلق الأمر بالفاعلين المؤسساتيين، أو القطاع الخاص، أو المواطنين، ولا يمكنني هنا إلا أن أنوه بالروح التضامنية التي أبان عنها المواطنون المغاربة في هذه الظرفية الصعبة التي تمر بها بلادنا.

كما لا يفوتني التنويه بالسيدات والسادة المستشارين المحترمين، على تفاعلهم الإيجابي والسريع بخصوص إحداث هذا الصندوق.

وقد بلغ مجموع موارد هذا الصندوق إلى حدود يوم الإثنين 18 ماي ما مجموعه 32.7 مليار درهم، في حين بلغت نفقاته ما مجموعه 13.7 مليار درهم، خصصت منها ما يفوق من 2.2 مليار درهم لاقتناء المعدات والمستلزمات الطبية الضرورية لمواجهة الجائحة، مما مكن إلى حد الآن من اقتناء 743 سرير للإنعاش، و664 سرير استشفائي، و348 جهاز للتنفس، بالإضافة إلى مجموعة من المعدات الصحية الأخرى.

وأود أن أؤكد هنا، بأن وزارة ومصالح وزارة الاقتصاد والمالية حريصة على مواكبة وزارة الصحة بما يلزم من إمدادات مالية إضافية لمواكبة حاجياتها، وفقا لتطور الوضعية الوبائية ببلادنا.

كما خصص هذا الصندوق إلى حدود الآن ما مجموعه 11.5 مليار درهم لتمويل التدابير المتخذة من طرف "لجنة اليقظة الاقتصادية"، لدعم الأجراء المصرح بهم في القطاع المهيكل والأسر العاملة في القطاع غير المهيكل، الذين توقفوا مؤقتا عن العمل بسبب هذه الجائحة، ويتعلق الأمر بالتدابير التالية:

أولا، بالنسبة للأجراء المنخرطين بصندوق الضمان الاجتماعي المتوقفين مؤقتا عن العمل والمنتمين للمقاولات المنخرطة في هذا الصندوق، التي توجد في وضعية صعبة نتيجة لجائحة فيروس كورونا، فقد تم منح تعويض جُزافي بقيمة 2000 درهم خلال الفترة الممتدة ما بين 15 مارس إلى 30 يونيو، وقد تم اعتماد مرسوم يحدد شروط وقواعد الاستفادة من هذه التعويضات، موازاة مع تبسيط مساطر التصريح، بحيث أصبح بالإمكان القيام بالتصريحات أسبوعيًا ابتداء من أبريل 2020.

وفي هذا الإطار، تم إحداث لجنة مكلفة بالبت في ملفات المقاولات التي أعلنت عن توقف أكثر من 500 أجير عن العمل مؤقتا، أو تسجيل انخفاضا في رقم معاملاتها بنسبة تتراوح ما بين 25% إلى 50%.

وتجتمع هذه اللجنة المؤلفة من ممثلين من الوزارات المكلفة بالاقتصاد والمالية والتشغيل والقطاعات المعنية، والاتحاد العام لمقاولات المغرب، يوميا للبت في الملفات المصرح بها عبر البوابة المخصصة لذلك من طرف صندوق الضمان الاجتماعي.

وبخصوص حصيلة هذا الدعم، فقد بلغ عدد الأجراء الذين استفادوا من التعويضات السالفة الذكر برسم شهر مارس، أزيد من 700 ألف أجير تم التصريح بهم من طرف حوالي 120 ألف مقاولة.

هذا، في حين أقرت 134 ألف مقاولة برسم شهر أبريل بأنها تضررت بفعل هذه الجائحة، وصرحت بما يناهز 950 ألف أجير متوقف مؤقتاً عن العمل.

وسيخصص الصندوق الخاص بتدبير جائحة كورونا حوالي ملياري درهم شهريا لصرف التعويضات المقررة لفائدة هؤلاء الأجراء.

كما يمكن الاستفادة من تأجيل سداد القروض البنكية، سواء قروض الاستهلاك أو قروض السكن، إلى غاية 30 يونيو 2020. وقد تقرر في إطار "لجنة اليقظة الاقتصادية" أن تتحمل الدولة والقطاع البنكي التكلفة الكاملة للفوائد العرضية (les intérêts intercalaires)، الناتجة عن تأجيل سداد هذه القروض للفترة الممتدة بين مارس ويونيو 2020.

ويهم هذا الإجراء الأشخاص الذين لديهم أقساط شهرية قد تصل إلى 3000 درهم بالنسبة لقروض السكن، وإلى 1500 درهم بالنسبة لقروض الاستهلاك، بما فيها القروض التي قدمتها شركات التمويل، ومن المتوقع أن يستفيد من تأجيل سداد هذه القروض حوالي 400 ألف شخص؛

ثانيا، بالنسبة للأسر العاملة في القطاع غير المهيكل، فقد تقرر في

إطار "لجنة اليقظة الاقتصادية"، تقديم مساعدة مالية مؤقتة لأرباب هذه الأسر الذين فقدوا مصدر رزقهم بسبب هذه الجائحة، تتراوح، كما تعلمون، ما بين 800 درهم و1200 درهم، وذلك حسب أعداد أفراد الأسرة.

وقد تمت هذه العملية على مرحلتين:

فالبنسبة للمرحلة الأولى، تم إلى حدود هذا اليوم، منح المساعدات المالية لفائدة 4 ملايين أسرة من أصل 4.3 مليون أسرة مستحقة للدعم. وقد بلغت نسبة الأسر التي توصلت بالمساعدات المالية في العالم القروي حوالي 37% من المجموع، وقد خصص لهذه المساعدات غلاف مالي بلغ 4.2 مليار درهم من "صندوق تدبير جائحة كورونا" المحدث بتعليمات ملكية سامية.

وقد انطلقت المرحلة الثانية للدعم المباشر للأسر العاملة بالقطاع غير المهيكل يوم الخميس 14 ماي 2020، اعتمادا على التصريحات التي سبق تسجيلها، وأخذا بعين الاعتبار عمليات التدقيق التي قامت بها الإدارة، وقد تم إلى حدود هذا اليوم، منح المساعدات المالية لفائدة مليون أسرة برسم هذه المرحلة الثانية.

ولابد هنا من التنويه بالعمل الجبار الذي قام به كل المتدخلين في عملية تقديم هذه المساعدات لمستحقيها، حيث جندت لتدبير هذه العملية فرق متخصصة في الميدانين المعلوماتي والمالي، وتم تطوير برامج معلوماتية في وقت قياسي، مع اعتماد الهاتف المحمول وسيلة للتواصل مع أرباب الأسر، وما كان منذ أشهر صعب المنال أصبح في بضعة أيام منهجية جديدة اعتمدتها ثلة كبيرة من المواطنات والمواطنين.

كما تمت تعبئة حوالي 16.000 نقطة للتوزيع بما فيها الشبابيك الأتوماتكية، ولا يمكننا إلا أن نعتز بنجاح هذه العملية، وأغتنم هذه الفرصة لتحية كل المغاربة المستفيدين من هذه المساعدات على امتثالهم لشروط السلامة الصحية وعلى انضباطهم.

وأود هنا توضيح مسألة هامة، وهي أن المساعدات المالية تستهدف أرباب الأسر الذين فقدوا مدخولهم نتيجة لتطبيق حالة الطوارئ الصحية، وأود أن أؤكد ثانية على هذا المبدأ، فإن المساعدات المالية تستهدف أرباب الأسر الذين فقدوا مدخولهم نتيجة لتطبيق حالة الطوارئ الصحية.

وقد تم استعمال بطائق (RAMED[1]) كقاعدة للمعلومات فقط من أجل تيسير عملية استهداف الأسر المستحقة للمساعدات.

وبخصوص الشكايات التي عبر عنها مجموعة من المواطنين العاملين في القطاع غير المهيكل، سواء الحاملين لبطاقة (RAMED) أو غيرهم، فأعلن رسميا أنه انطلاقا من يوم الخميس 21 ماي سيتم تخصيص ركن خاص على مستوى البوابة (www.tadamoncovid.ma)، من أجل تلقي هذه الشكايات، وسيتم البت فيها بشكل كامل بعد القيام بالتدقيق اللازم بين كل القطاعات الحكومية المعنية.

السيدات والسادة،

إلى جانب التدابير المتخذة لفائدة الأجراء المتوقفين مؤقتا عن العمل والأسر العاملة في القطاع غير المهيكل، فقد أقرت "لجنة اليقظة الاقتصادية" مجموعة من التدابير لفائدة المقاولات المتضررة جراء هذه الجائحة، وخاصة المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة والمهن الحرة.

وأخص بالذكر التدابير التالية:

1- منح تعويض شهري جُزافي صافي بقيمة 2000 درهم لفائدة الأجراء المنخرطين بصندوق الضمان الاجتماعي، المتوقفين مؤقتا عن العمل، موازاة مع تعليق أداء المساهمات الاجتماعية بالنسبة للمقاولات إلى غاية 30 يونيو 2020؛

2- تأجيل سداد القروض البنكية وتلك المتعلقة بقروض الإيجار (les Leasings) حتى 30 يونيو؛

3- تفعيل خط ائتماني إضافي للقروض من طرف صندوق الضمان المركزي (CCG[2]) لفائدة المقاولات التي لا يتعدى رقم معاملاتها 500 مليون درهم، والتي تدهورت خزينتها بسبب تراجع نشاطها، بما في ذلك المقاولات العاملة في قطاع العقار.

وقد عرف هذا الإجراء إقبالاً هاما، حيث ناهزت القروض الممنوحة في هذا الإطار ما مجموعه 15.600 قرض، بمبلغ إجمالي يفوق 7.8 مليار درهم، وحوالي 85% من هذه القروض استفادت منها المقاولات الصغيرة جدا التي لا يتجاوز رقم معاملاتها 10 ملايين درهم؛

4- وضع قرض بدون فائدة رهن إشارة المقاولين الذاتيين المتضررين من أزمة "كوفيد" يمكن أن يصل إلى 15 ألف درهم، ويتم تسديده على 3 سنوات، مع فترة سماح تبلغ مدتها سنة واحدة؛

5- تمكين المقاولات التي يقل رقم معاملاتها لسنة 2019 عن 20 مليون درهم، من الاستفادة من تأجيل وضع التصريحات الضريبية حتى 30 يونيو إذا رغبت في ذلك؛

6- تعليق المراقبة الضريبية والإشعار لغير الحائز (ATD[3]) حتى 30 يونيو 2020؛

7- تأجيل تاريخ التصريح بالمداخيل بالنسبة للأشخاص الذاتيين الذين يرغبون في ذلك، من آخر أبريل إلى آخر يونيو؛

8- إقرار الإعفاء من الضريبة على الدخل لكل تعويض صُرِف لفائدة المأجورين المنخرطين ب "الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي"، من

[1] **R**égime d'**A**ssistance **Méd**icale

[2] **C**aisse **C**entrale de **G**arantie

[3] **A**vis à **T**iers **D**étenteur

طرف مشغليهم في حدود 50% من الراتب الشهري الصافي المتوسط؛

9- تمكين الشركات المجهولة الاسم من عقد اجتماع أجهزتها التداولية عن بعد في ظروف الحجر الصحي، ولاسيما فيما يتعلق بحصر الحسابات؛

10- تجنيب المقاولات الحاصلة على صفقات عمومية غرامات التأخر في الإنجاز الذي لا تتحمل مسؤوليته؛

11- تسريع أداء المستحقات من طرف المؤسسات والمقاولات العمومية والوفاء بالتزاماتها المالية تجاه جميع الشركاء وموردي الطلبيات العمومية، خاصة منها المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة؛

12- وأخيرا، إقرار معالجة محاسباتية استثنائية للتبرعات والتكاليف المرتبطة بفترة حالة الطوارئ الصحية بتوزيعها على مدة 5 سنوات، وقد اعتمد المجلس الوطني للمحاسبة هذا القرار.

ومن جهة أخرى، وتعزيزا للإجراءات التي اتخذتها "لجنة اليقظة الاقتصادية"، اعتمد "بنك المغرب" مجموعة من التدابير الجديدة، سواء في مجال السياسة النقدية أو على الصعيد الاحترازي التي من شأنها أن ترفع القدرة على إعادة تمويل الأبناك، وذلك من خلال:

- تخفيض سعر الفائدة الرئيسي من 2.25% إلى 2%؛

- إمكانية لجوء الأبناك إلى كافة وسائل إعادة التمويل المتاحة بالدرهم أو بالعملات الأجنبية؛

- توسيع نطاق السندات والأوراق المالية؛

- تمديد آجال عمليات إعادة التمويل هذه؛

- وأخيرا، تعزيز برنامجه الخاص بإعادة تمويل المقاولات الصغيرة والمتوسطة.

وعلاوة على ذلك، اتخذت مجموعة من الإجراءات لمواكبة مؤسسات الإئتمان على الصعيد الاحترازي، تشمل المتطلبات من السيولة والأموال الذاتية ومخصصات الديون، وذلك من أجل تعزيز قدرة هاته المؤسسات على دعم الأسر والمقاولات في هذه الظروف الاستثنائية.

السيدات والسادة،

مما لا شك فيه أنكم تعلمون بأنه نتيجة للآثار السلبية التي خلفتها جائحة فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي وعلى جل القطاعات الحيوية للاقتصاد الوطني، يتوقع أن تعرف وضعية الموجودات من العملة الصعبة تراجعا ملموسا، وذلك جراء تأثر مجموعة من القطاعات المنتجة للعملة الصعبة، وعلى الخصوص قطاع السياحة والاستثمارات الأجنبية المباشرة والقطاعات المصدرة، بالإضافة إلى تحويلات المغاربة القاطنين بالخارج.

ولمواجهة هذه الوضعية، فقد حرصت وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة على اتخاذ ما يلزم من إجراءات من أجل الحد من آثار هذه الأزمة على احتياطي بلادنا من العملة، والحفاظ على قدرة اقتصادنا على تلبية احتياجاته من مواد أساسية وغذائية وطاقية، إضافة إلى تغطية التزاماته الخارجية وأداء خدمة الدين.

ونحن اليوم نشتغل على سيناريوهات، حيث قمنا بداية بسحب التمويلات التي تتميز بإجراءات سحب سريعة من أجل توفير مبالغ مهمة من العملة الصعبة، وهذا ما تم فعلا بخصوص خط الإئتمان والسيولة مع صندوق النقد الدولي، حوالي 30 مليار درهم، والذي يمكن اعتباره وديعة في "بنك المغرب" لن ترفع من دين خزينة المملكة، والخط الوقائي ضد المخاطر الكارثية مع "البنك الدولي" (270 مليون دولار)، وتعكس هذه التمويلات مدى ثقة المؤسسات المالية الدولية في صلابة الاقتصاد الوطني.

كما بدأنا بإجراء مشاورات مع أهم المقرضين الخارجيين، سواء الثنائيين أو متعددي الأطراف، لتحديد المبالغ الإضافية التي يمكن تعبئتها، وشرعنا بالموازاة مع ذلك في الإعداد لإصدار سندات دولية في السوق المالي الدولي، حيث سيتم ذلك في أقرب فرصة ممكنة.

السيدات والسادة،

لقد أبانت الإجراءات الاستباقية التي اتخذتها بلادنا عن نجاعتها في التحكم في انتشار الجائحة، وفي التخفيف من آثارها الاقتصادية والاجتماعية على المقاولة الوطنية والمواطنين المغاربة، وذلك بفضل القرارات الحكيمة والشجاعة لجلالة الملك، حفظه الله، التي جنبت بلادنا الخسائر في الأرواح وأحيت روح التضامن بين كل مكونات الشعب المغربي، وبعثت روح الأمل في المستقبل وفي قدرة بلادنا على الخروج منتصرة من هذه الأزمة والتأسيس لمرحلة جديدة، يجب أن يتحلى فيها الجميع بالمسؤولية والتعبئة الجماعية وتغليب المصلحة العليا للوطن، والانخراط الجاد في بناء مغرب الغد، تحت القيادة المتبصرة لجلالة الملك نصره الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد الوزير.

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

<u>المستشار السيد عبد الرحيم الكميلي:</u>

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد الوزير، على الإجابة وعلى هاذ العمل اللي كتقوموبه، احنا كنشكروكم بزاف على هاذ المجهودات الجبارة اللي كتقوموبها، لأن

احنا كنعرفوك من قريب على العمل اللي كنكونو في اللجنة وتنخدمو معكم وكنعرفو العمل ديالكم.

غير هو، السيد الوزير، التجار الصغار والتجار الكبار والصناعة بجميع أصنافها والصناعة التقليدية والمقاولات والخدمات والمهنية والفنادق والممونين وأرباب المقاهي، كلشي هاذ الأنواع هاذو اللي كيساهمو في الاقتصاد بشكل كبير، اليوم هاذو، السيد الوزير، هاذ الناس كيعيشو واحد الوضعية صعبة، ورجعو لهم الكمبيالات ورجعو لهم الشيكات، اليوم ولاو عايشين فواحد الرعب، عايشين مشاكل اللي هي كبيرة وخصنا نبذلو معهم واحد المجهود، خصنا نواكبوهم على هاذ العمل اللي كيقومو به، اليوم تيخصهم واحد الضمان، ما تيطلبو هوما حتى شي حاجة، كيطلبو واحد الضمان ديال الدولة مع البنك باش ياخذو واحد القروض وواحد التمديد ديال ثلاث سنوات باش يقدرو من بعد كورونا ينهضو بالاقتصاد. وإلا بهاذ الطريقة هاذي راه ما غاديش يقدرو يزيدو، السيد الوزير. خصكم تديرو معهم واحد المجهود ونواكبوهم حتى يوصلو ما نصبو إليه من خير للبلاد كلنا مجموعين.

الناس اللي هومايا اخذاو أقل من 5 مليون درهم من صندوق الضمان، هاذوك راه الأمور غادية مزيان، ولكن اليوم كاينين ناس اللي عندهم أكثر من 5 مليون. المطلوب هو التسريع بهاذ الملفات ديالهم، السيد الوزير، باش يحلو المشاكل ديالهم، كاينين ناس من النوع ديال (RAMED) والقطاع غير المهيكل والناس ديال الضمان الاجتماعي، احنا دبا كنتلاقاو مع واحد الناس عندنا واحد العدد ديال الناس اللي هي كتتلاقى معنا وكتقول لك أودي راه احنا لحد الساعة باقي ما استافدناش، باقي المشاكل، هو أسميتو.. باقي مطروحة.

كنطلبو منكم، السيد الوزير، باش تعاود تراجع اللوائح ديال هاذ الناس هاذو باش كلشي يستافد، لأن واحد العدد راه باقي ما استافدشاي، لا من القطاع غير المهيكل ولا القطاع المهيكل، لهذا كنطلبو منكم باش نحلو هاذ المشكل هذا، وكنطلبو منكم، السيد الوزير، هو تنقصو من الضغط ديال الضريبة على الشركات، باش نحافظو على مناصب الشغل..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

انتهى الوقت، اتفقنا باش التوقيت يكون محترم.

السيد المستشار..

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد النعم ميارة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على إجابتكم.

أولا، ننوه بالمجهودات الاستباقية التي بذلتها الدولة بصفة عامة بقيادة جلالة الملك، لا فيما يخص إنشاء الصندوق ولا فيما يخص مجموعة من الإجراءات الاحترازية.

لكن، السيد الوزير، كتبقى المشكل في تطبيق ما أتفق عليه وما أتفق عليه داخل لجنة اليقظة، أظن أنه من بدايته كان فيه واحد النوع من الارتباك، هاذ الارتباك حاصل، أولا لأنكم داخل لجنة اليقظة أغفلتم مجموعة من الشركاء الاجتماعيين اللي لو كان يكونو إضافة حقيقية في لجنة اليقظة، أعني بذلك النقابات، ومجموعة كذلك من الجمعيات المهنية التي ليست منخرطة ضمن (la CGEM[4])، وهذا بالتالي أعطى أنه من بعد كتبان مشاكل أخرى وتعقيدات أخرى في قطاعات أخرى.

واللي كذلك نبغيو نوهو به هو أنه فعلا استافدت واحد المجموعة ديال الناس لا فيما يخص القضية ديال (la CNSS[5]) ولا فيما يخص القطاعات غير المهيكلة، لا بالنسبة اللي عندهم (RAMED) أو لا اللي ما عندهومش (RAMED)، ولكن هاذ الاستفادة كتبقى فقط جزئية مع حجم القطاعات غير المهيكلة وحجم الفقر الحقيقي اللي كيعيشوه المغاربة، واللي احنا خصنا نعترفو به واللي إلى حاولت الحكومة نغطيوه سنين هذا، احنا في حالة فقر حقيقية، ملي كنتكلمو على 12 مليون ديال (RAMED) كنتكلمو على الفقر الحقيقي.

ملي كنتكلمو على اقتصاد كيعتمد أساسا على القطاع غير المهيكل، وهاذي هي النتيجة اللي بدات كتبان من هاذ الجائحة، كنتكلمو على مسألة حقيقية اللي هي كاينة، مجموعة ديال الناس اللي واقفة بقرار إداري لم تستفد كليا، سيارات الأجرة، النقل، المشتغلين في القطاع ديال التعليم الخصوصي، خاصة الشوافر، وهاذ الشي ديال الحضانات اللي باقي ما استافدو وكينتظرو الاستفادة ديالهم، العالم القروي واللي الناس تسدو عليها الأسواق الأسبوعية وما بقاش عندها كيفاش يمكن يكون ذاك الرواج الأسبوعي، باقية المشكلة ديال الاستفادة من هاذ الشي ديال صندوق الدعم، يعني وفي غياب حقيقي في البداية ديال وضع شروط موضوعية وقادرة على أنها تحدد شكون خصو يستافد ووقعات (la panique) وسط الناس، وما عرفوش الناس شكون غادي يستافد، عاد من بعد كترجع الحكومة باش تحدد الإجراءات ديال الاستفادة وشكون من حقو يستافد.

كذلك، القضية ديال القروض، 3000 درهم اللي قلتو الحد الأدنى القرض ديال الطبقة.. هذا متيقيسش الطبقة الوسطى السيد الوزير، تيقيس واحد الطبقة.. ولكن الطبقة الوسطى متضررة اللي عندو القرض ديال 5000، 6000 درهم، كنظن بأنكم خصكم ترفعو هاذ الحجم ديال سميتو..

كذلك نسجل على أن تجاوب رئيس الحكومة مع المقترح ديال

[4] **C**onfédération **G**énérale des **E**ntreprises du **M**aroc

[5] **C**aisse **N**ationale de **S**écurité **S**ociale

الفريق الاستقلالي فيما يخص قانون تعديلي للمالية واللي متطرقتوش لو السيد الوزير، وكنا ننتظرو اليوم باش تقول لينا شنو يمكن يكون فهاذ قانون المالية التعديلي في إطار التوضيح.

كذلك، مجموعة من القطاعات المتضررة (la RAM[6])، مجموعة من القطاعات اللي كبيرة ومتضررة ما قلتوش لينا شنو هو.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد نبيل شيخي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أود في البداية أن أهنئكم، ومن خلالكم الحكومة، على روح التواصل والشفافية التي طبعت عملكم طيلة هذه المرحلة، وأغتنم هذه الفرصة كي أؤكد انطلاقا من الأرقام التي قدمتموها والتي تؤكد بأن المرحلة المقبلة ستكون صعبة، نحن ندعو إلى تعزيز هاذ النهج ديال الشفافية والوضوح مع الرأي العام، لكي نكون متجندين جميعا لمواجهة مختلف الصعوبات التي تنتظر بلدنا خلال المرحلة المقبلة.

السيد الوزير،

بقدر تنويهنا باعتماد منظومة دعم مستعجلة ومؤقتة بشكل سريع مكنت من إيصال الدعم إلى عدد كبير من المواطنين المتضررين، بقدر أسفنا كذلك أنه لازالت فئة، كما ذكرتم في مداخلتكم، واسعة لم تتوصل لحد الآن بالدعم، وهذا إشكال كبير السيد الوزير.

فعلا غادي تديرو منصة، ولكن خذو بعين الاعتبار بأنه كاين شرائح واسعة لا تحسن استعمال التقنيات الحديثة، فبالتالي خص التفكير في صيغة عملية على المستويات المحلية بتنسيق مع السلطات المحلية لجمع الشكايات لكي تصل بالشكل المطلوب، لماذا لا، السيد الوزير، كذلك أنكم تفكرو في توسيع الاستفادة من هذا الدعم، خاصة بالنسبة للفئة ديال (RAMED)، هاذي كلها فئة هشة، وبالتالي ربما خص التفكير في رفع، أو في تبسيط الشروط ديال الاستفادة، هاذ القضية ديال التوسيع يمكن تحل واحد العدد ديال الإشكالات.

نلفت عنايتكم، السيد الوزير، كذلك إلى أن هنالك فئات لم يتم الالتفات إليها مع الأسف الشديد، وهي الفئة ديال المهنيين، والفئة ديال التجار، الفئة ديال الحرفيين والصناع التقليديين، الذين تركوا لأنفسهم يعانون في صمت، الفئة ديال الناس ديال المدارس ديال التعليم ديال السياقة، وكاين واحد العدد ديال الفئات، غير البارح مع وزيرة السياحة أثرنا كذلك الفئة ديال المرشدين السياحيين اللي كيشتغلو فالأوساط الطبيعية اللي ما عندهم حتى شي حاجة وغيرهم، فكنظن بأنه خص شي التفاتة على غرار الالتفاتة اللي كانت لفائدة المقاولين الذاتيين.

السيد الوزير،

ينبغي أن ننتبه أنه خلال المرحلة المقبلة من الأمور الأساسية التي ينبغي الانتباه إليها هي القدرة الشرائية للمواطنين، وبالتالي ندعوكم إلى تعزيز مختلف الإجراءات التي شرعتم فيها، ندعوكم إلى تعزيزها من أجل المحافظة على مستويات التضخم في المستويات المطلوبة، التي لا تؤثر على غلاء الأسعار، والتي لا تمس بالقدرة الشرائية للمواطنين.

وبهذه المناسبة، نعتبر بأنه المدخل الطبيعي هو مشروع القانون التعديلي الذي نلتمس منكم التسريع بإحالته على المؤسسة التشريعية، والذي نعتبر بأنه ينبغي أن يحدد الأولويات من جديد التي ينبغي أن ترتكز على مرتكزين أساسيين، الدعم الاجتماعي وإنقاذ النسيج المقاولاتي في بلادنا، لكي نواجه المرحلة المقبلة ونحن أكثر استعدادا لتجاوز مختلف التحديات.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للفريق الحركي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

تفاعلا مع جوابكم القيم، نود في الفريق الحركي أن نساهم بالملاحظات والاقتراحات التالية:

أولا، نجدد التنويه بمجهودات "لجنة اليقظة الاقتصادية" والتدابير المتخذة لتخفيف آثار الجائحة على المقاولات والأجراء ودعم الأسر المعوزة والعاملين في القطاع غير المهيكل، عبر "صندوق تدبير جائحة كورونا"، والذي نجدد مطلبنا بمأسسته وضمان استدامته، كإطار مؤسساتي للدعم الاجتماعي؛

ثانيا، صلة بما سبق، نسجل السيد الوزير أن الآلاف من المعنيين بدعم الصندوق لم يتوصلوا بعد بمستحقاتهم من الدفعة الأولى من الدعم، خاصة في المناطق القروية والجبلية، وهو ما يتطلب إجراءات مستعجلة لمعالجة هذا الوضع، ضمانا لمبدأ تكافؤ الفرص؛

كما نتساءل في هذا الإطار عن جدوى الصناديق والبرامج المخصصة للدعم الاجتماعي، من قبيل صندوقي التماسك والتكافل الاجتماعيين

[6] **R**oyal **A**ir **M**aroc

وغيرهما، إذا لم تتدخل في هذه المرحلة الصعبة، وهي مناسبة نجدد مطلبنا بضرورة توحيد هذه المنظومة بدل تركها مشتتة على القطاعات والمؤسسات، مع تأطيرها بالسجل الاجتماعي المنشود؛

ثالثا، لا خلاف، السيد الوزير، أن المقاولات باختلاف أنواعها ومجالات اشتغالها قد تضررت جراء الجائحة بدرجة أكبر المقاولات الصغرى جدا والصغرى والمتوسطة، وهي التي تشكل العمود الفقري للاقتصاد الوطني، إذا أضفنا إليها توقف أنشطة العاملين في القطاع غير المهيكل، فإننا أمام ملايين من المتوقفين عن العمل، وأمام تهديد حقيقي لخسارة الآلاف من مناصب الشغل حتى بعد التحريك التدريجي لعجلة الاقتصاد الوطني، وتلكم وضعية تقتضي من الحكومة وضع برنامجا استعجاليا شموليا ومتكاملا لإنقاذ المقاولات وخلق دينامية اقتصادية جديدة، دينامية تنخرط فيها الأبناك بروح وطنية صادقة، وتؤطرها إصلاحات جريئة في المجال الضريبي؛

رابعا، نتطلع كذلك، السيد الوزير المحترم، إلى تعديل القانون المالي وملاءمته مع مستجدات المرحلة وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية كما..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

أشكركم، السيد الوزير، على جوابكم وأهنئكم على العمل الوطني الذي تقومون به على رأس "لجنة اليقظة الاقتصادية"، تحت الإشراف المباشر لجلالة الملك حفظه الله، وضعتم من خلالها هذه الإجراءات التي أعلنتم عنها، والتي خففت بشكل كبير من آثار هذه الجائحة على المواطنات والمواطنين الذين يوجدون في وضعية هشاشة، وكذا المقاولة الوطنية التي أقفلت بسبب إقرار حالة الطوارئ الصحية أكثر من 400 إجراء يبين بالملموس كفاءة ونجاعة هذه الأطر المكونة للجنة.

السيد الوزير المحترم،

إن هذه الأزمة جعلت المغاربة يظهرون على مستوى كبير من الوعي والانضباط والالتزام بتطبيق حالة الطوارئ هاته، ولكن نجد أن عملية توزيع الدعم تعرف ارتباكا كبيرا، خصوصا في العالم القروي، فهناك شكايات متعددة لم يتم الاستجابة لها بعد وخاصة الناس ديال (RAMED) السيد الوزير.

لكن، كيفما كان الحال، فالوضعية متحكم فيها على كافة المستويات الوبائية والاجتماعية والاقتصادية، بفعل هذه الإجراءات التي سنتها "لجنة اليقظة الاقتصادية"، وبالرغم من كل ذلك، ينتظرنا عمل كبير على مختلف المستويات بعد رفع حالة الطوارئ، وعلى رأسها إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، وتنويع وتطوير منظومتنا الإدارية عن طريق رفع كل أنواع القيود الإدارية، بدءا بالقضاء على البيروقراطية، ومرورا بتخفيف المساطر الإدارية من أجل تسيير وتبسيط إنشاء المقاولات الصغرى والمتوسطة، بهدف خلق الثروة عبر إبداع المشاريع وتنزيلها وتخفيف الضغط الجبائي والإسراع في إخراج القانون المتعلق بالإدارة الرقمية، علما أن الوضعية الاقتصادية ببلدنا ستكون صعبة، خصوصا وأن العالم ينذر اليوم بركود اقتصادي كبير، لن يكون اقتصاد بلدنا بمنأى من آثاره السلبية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

لابد أن نشير إلى أن الإجراءات التي اتخذتها بلادنا كانت إجراءات قوية وإجراءات ساعدت على أن نصل إلى هذه المرحلة ونحن في وضع على الأقل ليس بالسيء، ولكنه وضع يشجعنا على النظر إلى المستقبل.

كذلك، السيد الوزير، أكيد كثير من النقائص خاصة فيما يتعلق بالدعم، وسبقني الإخوان في الإشارة إليها، لكن الإشكال، السيد الوزير، هو ما بعد كورونا: كيف سنتعامل في الغد ما بعد كورونا؟

من بين الأشياء الأساسية اللي جئتم بها وجا بها السيد رئيس الحكومة، مشروع قانون مالية تعديلي، ننتظر ماذا سيكون في هذا القانون، ولكن نعتقد أيضا أن التحضير لمشروع قانون المالية 2021 يبتدأ من الآن، وبالموازاة لابد أن يكون للحكومة تصور متكامل حول إستراتيجية الرفع التدريجي للحجر الصحي وعودة النشاط الاقتصادي.

قلتم أن المقاولات ستعود.. على المقاولات أن تعود إلى نشاطها بعد عيد الفطر، كيف؟ وأية مقاولات؟ أية قطاعات؟ كيف؟

لذلك، فمطروح أن نطرح أولويات اللي نستندو عليها باش نعرفو باللي القطاع المتضرر هو قطاع السياحة. كيف سنتعامل مع قطاع الطيران؟ كيف سنتعامل مع قطاع الفندقة؟ المطاعم؟ كيف سنتعامل مع المهن الحرة؟ وبالتالي، من المفروض أن تكون أجندة (agenda) واضحة بتواريخ محددة تعطيها الحكومة للمواطنين باش نمشيو نستندو عليها ونمشيو في إطارها.

كذلك، لابد اليوم، الأدوار الاقتصادية للدولة يجب أن تكون

واضحة، الصحة، البيئة، تكافؤ الفرص، العدالة الاجتماعية، هذه أشياء أساسية.

كذلك، السياسة المالية للحكومة، اليوم كاين وضع آخر، كاين نتائج أخرى للأزمة، أية سياسة مالية للحكومة؟ أية علاقة اليوم مع المؤسسات المالية الدولية؟ كيفاش غادي نتعاملو معها في إطار هاذ الشي؟ أي دور ل"بنك المغرب" فهاذ المرحلة هاذي؟

وبالتالي، هاذي كلها أشياء اللي خصنا.. لابد اليوم خصنا نعرفو، احنا على بعد.. السيد رئيس الحكومة أخبرنا البارح بالتمديد ديال ثلاثة أسابيع، ولكن ثلاثة أسابيع راه غادي تدوز، ولكن من اليوم بالنسبة للفاعل الاقتصادي، بالنسبة للفاعل الاجتماعي وبالنسبة لجميع المواطنين خص رؤية (une visibilité)، من المفروض أنه الحكومة من الآن يكون واحد التصور واضح كيف سندبر المرحلة المقبلة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشار السيد محمد حيتوم:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

بطبيعة الحال لن أكرر ما سبق ذكره من طرف عدد من الزملاء وهو أن هذه الإجراءات التي اتخذت كانت محط إجماع وطني، وكذلك لن أكرر عدد من الفئات التي لم تستفد، وأثمن المنصة التي ستفتحونها لتقديم هذه الشكايات الفردية، ولكن مع ذلك بالنسبة لنا، في الاتحاد المغربي للشغل، هناك عدد من الأجراء لم يجدوا أنفسهم في هذه الفئات، فقط لأنهم كانوا في مؤسسات تعرف بعض الأزمات الاجتماعية، وسنتقدم في ذلك بمذكرة خاصة.

بالعودة إلى الحجر الصحي وهذه الجائحة، فإنها وضعت على المجهر (microscopique) الفوارق الاجتماعية والمجالية التي تعيشها بلادنا، وذلك بشكل كبير، فالحجر الصحي إن كان الكل متفق عليه، فالعيش فيه بالنسبة لأسرة ما بين 5 إلى 10 أفراد داخل فضاء يقل عن 50 متر مربع ليس هو العيش بالنسبة لأسر أخرى في أماكن أخرى.

إذن، فلننظر فقط إلى أحزمة الفقر التي تحيط بالمدن، هذه الهوامش التي أغلبية ساكنتها، بالإضافة إلى الاكتظاظ السكني، فهي تعرف مشكل الدخل، فالغالبية تخرج في الصباح للبحث عن لقمة العيش لأن لا دخل لها قارومضمون، وبالتالي هنا نفتح أعيننا من جديد على حجم هذه الفوارق.

الأرقام التي جاءت كذلك فيما يخص المستفيدين، نلاحظ أن فئة داخل المؤسسات، خصوصا الضمان الاجتماعي، هي قليلة جدا بالنسبة للفئات الأخرى التي تعوض، أي (RAMED) والقطاع غير المهيكل، وهذا يبرز الخصاص الاجتماعي المهول الذي تعيشه بلادنا، فالحديث عن أكثر من 6 ملايين أسرة، هو حديث عن أكثر من 30 مغربي ومغربية (المقصود 30 مليون مغربي ومغربية) يعيشون هذه الحاجة الملحة.

لهذا، نؤكد السيد الوزير على بعض النقط، وهي أن نعيد هيكلة الاقتصاد لامتصاص اقتصاد الكفاف والحد من القطاع غير المهيكل، وتعميم الحماية الاجتماعية، والنهوض بالأوضاع الاجتماعية، من سكن وتعليم وصحة بالخصوص، هذه هي الواجهة الأساسية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشار السيد الملودي العابد العمراني:

شكرا، السيد الوزير، على التوضيحات التي تفضلتم بها.

بالفعل، السيد الوزير، لا ينكر أحدا إيجابيات التدابير التي اتخذت، خاصة ما يتعلق بالمساعدات المالية، لكن، السيد الوزير، كما جاء على لسان كل المتدخلين، هناك فئة هشة، فئة تحتاج إلى.. أو أنها تطلب فقط قوت يومها، فمجموعة وعدد كبير من الاتصالات اللي تيوصلنا على أنه مللي تتلقى واحد المواطن تيعاني من الخصاص ديال قوت يومه وتيشوف على أن جاره، أو لا اللي قريب له، أحسن منه في الوضع الاقتصادي ديالو، اخذا ذاك الدعم وهو ما اخذاهش، فهذا، السيد الوزير، لا محالة تيزيد على التأثر النفسي لذاك المواطن.

لهذا، السيد الوزير، نناشدكم بأن تأخذوه مأخذ الجد، وأن ما تفضلتم به من خلق منصة لا يتماشى مع الفئة المذكورة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشار السيد المبارك الصادي:

شكرا السيد الرئيس.

نتفق معكم، السيد الوزير، بأن الإجراءات الصحية والوقائية، الاحترازية، الاستباقية، التي اتخذتها بلادنا، وما صاحبها من مبادرات على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، وخاصة القرار الحكيم بتفضيل حياة المواطنات والمواطنين على الاقتصاد، رغم أهميته، قوبل هذا القرار بإجماع وطني وبارتياح عام، ساد مختلف فئات المجتمع، بل

أصبح مصدر اعتزاز وافتخار لكل المغاربة أينما وجدوا.

لكن، مع مرور الوقت واتخاذ الإجراءات وتنزيل بعض القرارات وما شابها من نقائص، ساهم في نفاذ جزء مهم من هاذ الرصيد، خاصة مع بروز مقاومة شديدة لبعض اللوبيات والتي اعتادت على الاستفادة كيفما كانت الظروف وكيفما كانت الأزمنة.

وسجلنا، مع كامل الأسف، التسابق نحو الاستفادة من دعم هذا الصندوق واستعمال الأجراء كمطية للاستفادة، ولو بالتخلص من الأجور ديال العمال، سجلنا أيضا ارتباك الحكومة في تحديد القطاعات المعنية بالاستمرار في مزاولة نشاطها، مما عرض الآلاف من الأجراء إلى الحرمان من أجورهم، لا من طرف المشغلين، ولا من الاستفادة من الصندوق ديال "كوفيد-19"، وهذا الارتباك حاصل اليوم، ونحن نستمع إليكم، السيد الوزير، وأنتم تطلبون من جميع المقاولات استئناف النشاط ديالها، واستمعنا بالأمس إلى السيد رئيس الحكومة، والذي تخوف من انتشار هاذ البؤر في المجال الصناعي، هاذ الارتباك لازال قائما، نطلب من الحكومة باش تكون عندها رؤية واضحة، باش ما تخليوش المغاربة تالفين، البارح رئيس الحكومة تيخاف من البؤر ومساعدة الانتشار على الوباء.

هل أنتم، السيد الوزير، مطمئنين على الحالة الوبائية مستقبلا؟

قلت سجلنا استغلال هاته الظروف وطرد وتوقيف عدد كثير من الأجراء، حرمان غير المصرح بهم لدى الصندوق من التعويض، وهم فئة عريضة، خاصة الذين لم يصرح بهم في شهر فبراير.

سجلنا كذلك النقص في التعويض ديال هاذ الصندوق، كاين بعض الأجراء اللي اعطاوهم 1000 درهم في شهر أبريل، بدعوى أن التصريح بهم كان أقل من 26 يوم، عدد كبير من المواطنين حاملين لبطاقة (RAMED) لم يتوصلوا بالاستفادة، من يحدد المستفيدين هاذ القضية ديال الذين فقدوا.. ؟، كاينة قطاعات مهمة، عمال المقاهي والمطاعم وأرباب المطاعم والحمامات وسائقي الأجرة ...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيبات فيما تبقى من الوقت.

السيد وزير الإقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بداية، أتوجه بالشكر للسيدات والسادة المستشارين على تدخلاتهم القيمة وعلى تساؤلاتهم في إطار المناقشة بخصوص آثار هذه الأزمة.

إن ما يمكن أن نستخلصه من دروس عبر مرور شهرين على إعلان حالة الطوارئ وتطبيق الحجر الصحي، هو أن بلادنا استطاعت بفضل الرؤية المتبصرة لجلالة الملك، نصره الله، أن تقدم مثالا، تمت الإشادة به عالميا على مستوى الاستباقية في توقع المخاطر والعواقب الناجمة عن هذه الأزمة الصحية والسرعة والفعالية في اتخاذ القرارات، التي جنبت بلادنا الخسائر الكبيرة على المستوى البشري، التي تكبدتها حتى أكبر الدول وأكثرها تقدما.

كما كان للتدابير المتخذة في إطار "لجنة اليقظة الاقتصادية" أثر إيجابي على مستوى إرساء الثقة، وتقوية صمود القطاعات والمقاولات المتضررة، والحفاظ على مناصب الشغل، وعلى القدرة الشرائية للأسر التي فقدت مصدر رزقها نتيجة لهذه الأزمة.

وأود، في إطار التفاعل مع تساؤلاتكم وتدخلاتكم القيمة، أن أتطرق لأربعة محاور:

- أولا، فيما يتعلق بشكايات بعض المواطنين العاملين بالقطاع غير المهيكل، أود أن أوضح من جديد بأن المساعدات المالية التي يتم صرفها من "صندوق تدبير جائحة كورونا"، تستهدف أرباب الأسر الذين فقدوا مدخولهم نتيجة لتطبيق حالة الطوارئ الصحية، وقد تم استعمال بطائق (RAMED) فقط كقاعدة للمعلومات من أجل تيسير عملية استهداف الأسر المستحقة للمساعدات.

وبخصوص الشكايات التي عبر عنها مجموعة من المواطنين العاملين في القطاع غير المهيكل، سواء الحاملين لبطاقة (RAMED) أو غيرهم، فكما سبق وأن أكدت ذلك في العرض، فسيتم انطلاقا من يوم الخميس 21 ماي تخصيص ركن خاص على مستوى بوابة (www.tadamoncovid.ma) من أجل تلقي الشكايات، وسيتم البت فيها بشكل كامل؛

- ثانيا، فيما يتعلق بقدرة الاقتصاد الوطني على الصمود في وجه هذه الأزمة، لابد أن أؤكد بهذا الخصوص أن أسس الاقتصاد الوطني عرفت خلال العقدين الأخيرين تغيرات بنيوية، ساهمت في تقوية قدراته على امتصاص الصدمات وتعزيز صلابته في مواجهة الأزمات، بفضل الإصلاحات الهيكلية والقطاعية التي أطلقتها بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك حفظه الله، وقد حلت هذه الأزمة المرتبطة بهذه الجائحة في وقت كان يسير فيه الاقتصاد الوطني بخطى ثابتة نحو توطيد أسسه الماكرو اقتصادية، وإعادة خلق الهوامش في هذا المجال، عبر تسريع تنزيل الإصلاحات الهيكلية.

ومما لا شك فيه، ستساهم تدابير الدعم التي تم اتخاذها لحد الآن، في إطار "لجنة اليقظة الاقتصادية" بتوجيهات سامية من صاحب الجلالة نصره الله، من تخفيف الضرر على القطاعات المتضررة ودعم القدرة الشرائية للمواطنين، وبالخصوص أولئك الذين فقدوا مصدر رزقهم، لكن في المقابل ينبغي التأكيد بأن المغرب، على غرار جل الدول، قد تأثر بشكل كبير بتداعيات الأزمة الصحية على المستوى الاقتصادي

والمالي، كما يتضح ذلك من مجموعة من المؤشرات الاقتصادية.

فبناء على المعطيات المتوفرة للأشهر الأربعة الأولى من سنة 2020، تم تسجيل تراجع كبير للصادرات بـ 61.5% مقابل 37.6% بالنسبة للواردات، وتتجلى القطاعات التصديرية الأكثر تضررا في الأنشطة الصناعية المرتبطة بسلاسل القيمة العالمية مثل قطاع السيارات، الذي تراجعت صادراته بـ 96% في شهر أبريل، وصناعة الطيران بـ 81%، والإلكترونيك بـ 93%، والنسيج والألبسة بـ 86%، في الوقت الذي تم تسجيل تطور إيجابي لصادرات الفوسفاط ومشتقاته.

وبالإضافة إلى ذلك، انعكس تباطؤ النشاط الاقتصادي بشكل ملحوظ أيضا على تطورات عائدات السياحة برسم شهر أبريل، ليبلغ معدل الانخفاض على مدى الأشهر الأربعة الأولى 15%، ووفق نفس المنحى تم تسجيل انخفاض ملحوظ في تحويلات المغاربة القاطنين بالخارج خلال شهر أبريل بحوالي 30% و11% برسم الأشهر الأربعة من السنة الجارية، كل هذه المؤشرات الاقتصادية تعكس بوضوح تأثير هذه الأزمة السلبي على مجموعة من القطاعات والأنشطة الاقتصادية.

وإجمالا، من المتوقع أن يكلف شهران من الحجر الصحي الاقتصاد المغربي ما بين 5 و7 نقط من نمو الناتج الداخلي الإجمالي، أي ما يعني خسارة مليار درهم عن كل يوم حجر، وكانت الخسارة ستكون أكبر لو لم يتم تقديم الدعم المالي من طرف "صندوق تدبير جائحة كورونا"، الذي تم إحداثه بتعليمات ملكية سامية.

السيد رئيس الجلسة:

خليك زيد السيد الوزير، تفضل، كمل.

السيد وزير الإقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة:

ثالثا، فيما يتعلق بالإجراءات التي سيتم اتخاذها لإعادة النشاط الاقتصادي وتهيئ ظروف الإقلاع الاقتصادي في المرحلة ما بعد الأزمة، أود التأكيد على أن الأزمة التي يعرفها العالم اليوم نتيجة لجائحة "كوفيد-19"، هي أزمة غير مسبوقة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية ستكون كبيرة على العالم بأسره، والمغرب، والحمد لله، بفضل القيادة المتبصرة والحكيمة لجلالة الملك، حفظه الله، اتخذ بسرعة التدابير الاستعجالية اللازمة والضرورية لحماية مواطنيه وأحدث صندوقا خاصا لتدبير هذه الجائحة.

ولمواجهة الآثار الأولية لهذه الأزمة غير المسبوقة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، كان تدخل الحكومة، عن طريق لجنة اليقظة، سريعا في اتخاذ القرارات وتنفيذها، وإلى جانب هذه التدابير على المدى القصير، انكبت اللجنة على إعداد خطة طموحة لإنعاش الاقتصاد الوطني، والتي ستشكل، لا محالة، رافعة مهمة ستمكن في نفس الوقت من مواكبة العودة التدريجية لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني لممارسة نشاطها وتوفير الظروف المواتية لانتعاش اقتصادي واعد ومدمج، بعد تجاوز مرحلة الأزمة.

وتنبني هذه الخطة، التي يتم إعدادها وفق منهجية شاملة ومندمجة، من خلال إشراك كافة الفاعلين المعنيين، على آليات أفقية، تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات القطاعية في إطار خطة خاصة بكل قطاع.

وتتمثل أهم الرهانات في تثمين روح التضامن والتعبئة التي ميزت بلادنا خلال هذه الأزمة، والأخذ بعين الاعتبار الاكراهات والفرص التي كشفت عنها، من أجل التأسيس لميثاق اجتماعي ينبني على إدماج فئة عريضة من المجتمع المغربي في دينامية التنمية، من خلال تعميم التغطية الصحية الإجبارية، وتجميع وعقلنة كل البرامج الاجتماعية الموجهة لاستهداف الفئات الهشة، وإقرار التحفيزات الضرورية لإدماج القطاع غير المهيكل.

وموازاة مع ذلك، سيتم التركيز، في إطار خطة الإنعاش الاقتصادي، في نفس الوقت على دعم العرض وتحفيز الطلب، كما تدارست "لجنة اليقظة الاقتصادية" وضعية المؤسسات والمقاولات العمومية، وفي هذا الصدد تم الاتفاق على إحداث صندوق لضمان خاص، يمكن هذه المؤسسات المتضررة من جائحة "كوفيد-19" من الولوج إلى مصادر مالية جديدة واللازمة لتعزيز قدراتها التمويلية الدائمة، وبالتالي ضمان نمو قوي ومستدام لأنشطتها.

وفي المقابل، سيتم العمل على تحفيز الطلب من خلال دعم الاستهلاك والحفاظ على وثيرة مستقرة للاستثمار العمومي، بحيث يمكن أن يمثل هذا الأخير أداة حاسمة للانتعاش الاقتصادي، نظرا لتأثيره المضاعف على النمو الاقتصادي، غير أنه يجب أن يتم تدبيره بطريقة مختلفة عما سبق، وذلك لجعل آثاره على الاقتصاد الوطني في حدودها القصوى والحد من اللجوء إلى الواردات، وما لذلك من تأثير طبيعي على استنزاف الاحتياطات الوطنية من العملة الصعبة؛

رابعا، وبخصوص إعداد مشروع قانون المالية المعدل، كما سبق وأن أشرت إلى ذلك، فالمغرب ليس بمنأى عن تطورات الأزمة الصحية التي تعصف باقتصاديات العالم، بالنظر لارتباط اقتصاده بالتحولات التي يعرفها العالم اليوم، ومن المؤكد أن النمو الاقتصادي لبلدنا سيتأثر بهذه الأزمة وسيتأثر كذلك بتراجع القيمة المضافة للقطاع الفلاحي، نتيجة لقلة التساقطات وعدم انتظامها.

كما أنه من المتوقع أن تتراجع بشكل كبير موارد الخزينة، وبالتالي ينبغي إعادة النظر في الفرضيات التي تم على أساسها إعداد قانون المالية 2020، وإعداد مشروع قانون مالية معدل، وقد شرعنا في هذا المشروع من خلال تحيين الفرضيات ووضع توقعات جديدة ووضع خطة عمل متعددة السنوات لإنعاش الاقتصاد الوطني.

السيدات والسادة،

لقد حرصنا منذ بداية هذه الأزمة على اتخاذ ما يلزم من إجراءات

وتدابير، في إطارلجنة اليقظة وبمعية كل الشركاء، للتخفيف من آثارها على المقاولات والمواطنات والمواطنين المغاربة، الذين تضرروا بفعل هذه الجائحة، مستنيرين في ذلك بالتوجيهات السديدة لجلالة الملك، حفظه الله.

كما أننا حريصون على أن نجعل من خطة إنعاش الاقتصاد الوطني ميثاقا للإنعاش الاقتصادي وللشغل، مبنيا على طموح مشترك ومتقاسم بين كل الأطراف المعنية: الدولة، والمقاولات، والقطاع البنكي، والشركاء الاجتماعيين، وذلك وفق التزامات محددة بشكل واضح، مبنية على آلية ناجعة للتتبع والتقييم.

ومن المنتظر أن تمكن هذه الخطة، التي نصبو لأن تكون حلقة الوصل مع النموذج التنموي الجديد الذي يوجد طور الإعداد، من وضع أسس اقتصاد قوي ومندمج، سيفتح لبلادنا آفاقا جديدة، ستقوي التموقع في عالم ما بعد أزمة كورونا، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك، حفظه الله.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

شكرا لمساهمتكم جميعا.

ورفعت الجلسة.

محضر الجلسة رقم 286

التاريخ: الثلاثاء 25 رمضان 1441هـ (19 ماي 2020م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان وسبع دقائق، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الخامسة عشر زوالا.

جدول الأعمال: مناقشة البيانات التي تقدم بها السيد رئيس الحكومة خلال الجلسة العامة المشتركة بين مجلسي البرلمان حول موضوع: "تطورات تدبير الحجر الصحي ما بعد 20 ماي" عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور.

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

على بركة الله أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد وزير الدولة المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور، والنظام الداخلي لمجلس المستشارين كما أقرته المحكمة الدستورية بموجب قرارها رقم 20/102 بتاريخ 2 مارس 2020، ولاسيما الفقرة الثالثة من البند الثاني من المادة 273 منه، التي تنص على أن "بيانات السيد رئيس الحكومة التي تتعلق بقضايا تكتسي طابعا وطنيا هاما تناقش بمجلس المستشارين وفق الترتيب المتفق عليه في ندوة الرؤساء".

وبناء على مداولات مكتب المجلس في اجتماعه المنعقد بتاريخ 15 من الشهر الجاري، ومداولات ندوة الرؤساء في اجتماعيها المنعقدين يومي 15 و18 ماي، يخصص المجلس هذه الجلسة لتقديم تدخلات الفرق والمجموعة البرلمانية في إطار مناقشة البيانات التي تقدم بها السيد رئيس الحكومة خلال الجلسة العامة المشتركة بين مجلسي البرلمان، التي تابعناها جميعا والتي انعقدت يوم أمس الإثنين 18 ماي 2020، حول موضوع: "تطورات تدبير الحجر الصحي ما بعد 20 ماي".

دون إطالة، أفتح إذن باب المناقشة، وأدعو أحد السادة المستشارين المحترمين عن فريق الأصالة والمعاصرة لتناول الكلمة في حدود 12 دقيقة.

المستشار السيد أحمد تويزي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على النبي الأمين.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد وزير الدولة المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد رئيس الحكومة المحترم، نناقش معك اليوم عرضكم حول مسار رفع الحجر الصحي، أو خطة الخروج من هذا الحجر الصحي التي تناولتموه في العرض الذي قدمتموه أمس أمام مجلسي البرلمان.

وهذه مناسبة أولا، نستغلها لكي نجدد من خلالها الشكر والتقدير والامتنان لجنود الوطن الذين هم الآن مرابطين في الصفوف الأولى لمحاربة هذه الجائحة، ونذكر منهم الأطباء، نذكر منهم الممرضين وجميع الأطر الطبية، كذلك جميع الأجهزة الأمنية بكل تشكيلاتها.

كذلك، لابد أن ننوه بما قام به رجال الإدارة الترابية، الأمن الوطني، الدرك الملكي، القوات المسلحة، الوقاية المدنية، ولا يمكن أن ننسى هنا رجال التعليم لأنهم عندما تم اتخاذ قرار إغلاق المدارس والانتقال مباشرة إلى التعليم عن بعد، فالتعليم عن بعد هاذي تقنية، فهي مسألة جديدة بالنسبة للأساتذة، ولكن انخراط رجال التعليم بكل تلقائية في هذا الموضوع أنجح جزئيا هذه العملية، إذن فالشكر موصول إلى رجال التعليم، سواء في الثانوي، أو في الابتدائي، أو في الجامعات، الذين أبانوا عن تحدي كبير لملامسة هاذ التقنيات الجديدة فيما يخص الدروس عن بعد.

وكذلك، لا يمكن أن ننسى جزء من المغاربة، وهم كثر، الذين هم عندما نحن في منازلنا مع أولادنا في الحجر الصحي، هما كجزء من المغاربة كيف ما قلت في البداية هم كثار الذين خرجوا إلى الحقول وخرجوا إلى المؤسسات الإنتاجية لتأمين الغذاء للمغاربة، ما خصناش.. نشدو على يد هؤلاء، لأنهم جنود اللي هما لعبو واحد الدور في تأمين الأمن الغذائي لبلادنا، ماشي غير الأمن الغذائي، حتى كذلك في التصدير لعبو واحد الدور كبير جدا في تصدير واحد العدد كبير جدا من المواد الغذائية إلى الدول الغربية، إذن فهنيئا لنا بهؤلاء المغاربة جميعا.

كما نأخذ هذه المناسبة للتعبير، لكي نفتخر ونعتز ونقدم الشكر والامتنان لجلالة الملك، الذي قاد هذه المعركة، لأن هاذي حرب مكافحة فيروس كورونا، فهي حرب، إذن قادها جلالة الملك بكل تفان، بكل مقدورة، بكل شجاعة، لأن رؤساء الدول، القيادات الكبرى فهي تتخذ الإجراءات في وقتها، خصك تكون عندك القدرة والشجاعة باش تأخذ الإجراءات في وقتها وبسرعة، إجراءات كبيرة وخطيرة جدا، الإجراءات اللي اتخذهم جلالة الملك اللي هو غلق الحدود، منع الطيران بين الدول، ثم كذلك سدينا مدارس، سدينا واحد العدد ديال الشركات إلى آخره، وهذا جانب اقتصادي، وكذلك عندنا جانب اجتماعي، إذن خص تكون عندك هاذ القدرة، هاذ الشجاعة باش يمكن تاخذ هاذ القرار وبسرعة.

هاذ اتخاذ القرار من طرف جلالة الملك هو الذي جنبنا وجنب المغرب أن نسقط في المحظور، علاش؟ لأن كون ما كناش، ما كانش جلالة الملك اتخذ هاذ القرارات بشجاعة وبمقدورة وبسرعة، فلنا أن نلاحظ ما شاهدناه في عدد كبير جدا من الدول اللي عندها إمكانيات اقتصادية وإمكانيات المستشفيات بأكثر بكثير مما نتوفر عليه، وكنشوفو أن العدد كبير جدا من الناس اللي كيموتو يوميا، علاش؟ لأن دغيا المنظومة الصحية اللي عندهم، وهي قوية جدا، دغيا عيات، دغيا عيات ذاك المنظومة، شوف شكون طرا لينا احنا كون ما اتخذوش هاذ الإجراءات اللي هي أساسية بالنسبة إلينا.

كذلك، أنشأ جلالة الملك الصندوق اللي تكلمتيو عليه، السيد رئيس الحكومة وتكلم عليه السيد وزير المالية الآن صندوق مكافحة كورونا، هاذ الإجراء ديال صندوق مكافحة كورونا، أولا بين كيف ما قلتو، السيد رئيس الحكومة البارح، على المعدن الأصيل ديال المغاربة، "تمغربيت"، علاش؟ لأن هاذ صندوق مكافحة كورونا تدخل عندما نادى به جلالة الملك فكانت واحد الهبة ديال المواطنين المغاربة كلهم، فقيرهم ومتوسطهم وغنيهم، كلهم هبوا في ملحمة قل نظيرها، فين غادي يكون هاذ الإجماع وهاذ الهبة وراء جلالة الملك باش يمكن نعطيو الإمكانيات اللي هي كبيرة جدا، لأن ما دازتش تقريبا شهر على نداء جلالة الملك فيما يخص إنشاء هاذ الصندوق حتى وصل تقريبا 3 ديال الملايير ديال الدولار، ماشي سهلة 3.7، ماشي ساهلة، باش بنداء جلالة الملك لأن المغاربة، فقيرهم وغنيهم ومتوسطهم، مشاو في ملحمة تضامنية وتآزرية باش يمكن يتدار هاذ الصندوق ديال كورونا الذي لعب دورا مهما وأساسيا في محاربة هاذ الآفة، دورا اجتماعيا، الدور الاجتماعي راه تكلمو عليه، السيد رئيس الحكومة، وتكلم عليه السيد وزير المالية على أنه مكننا عدد من الأسر، لأن واحد السيد خدام فحانوت أو فشركة تسدات بقرار إداري صبح الصباح ما عندو ما يتدار، واحد خدام عندو طاكسي صبح غدا ما عندو ما يتدار، واحد خدام فهذا.. صبح غدا ما عندو ما يتدار، ما بقاش خدام ما عندو إمكانيات، إذن لابد أن نوفر إمكانيات مادية لهذه العائلات، وهم كثر، باش يمكن فالواقع يعيشو ويفضيو المشاكل ديالهم حتى تدوز هاذ الكارثة ديال كورونا.

إذن العدد، كاين اللي ساهلين اللي منخرطين في (la caisse sociale) هاذي معروفة 2000 درهم من 15 مارس حتى أواخر يونيو، كذلك اللي عندهم (RAMED)، مسألة مبسوطة كاين (RAMED)، ولكن الإشكالية اللي قال قبيلا وزير المالية هو قال ليك، احنا فالواقع (les ramedistes) كاين 12 مليون تقريبا ولا 11 مليون، شكون اللي استافد من هاذ صندوق كورونا.. بعدا كاع اللي عندو (RAMED) راه إنسان فقير، ولكن القانون ولا المسائل اللي تتعطى من طرف الحكومة هي ذوك اللي عندهم (RAMED) اللي عندهم خدمة بعدا ذلك، اللي خدام فشي حاجة ووقف، ماشي غير اللي عندو (RAMED)، نتمناو على أنه في المستقبل نشوفو الحالات وهي كثيرة جدا لهاذوك الناس اللي فالهوامش ديال المدن وفي القرى اللي ما عندهومش إمكانيات اللي عندهوم (RAMED) حتى هما نعطيوهم بعض الإمكانيات التي تمكنهم من الاستمرار في العيش الكريم بحالهم بحال المواطنين.

كذلك، كاين جزء آخر اللي هو ما من (RAMED) ما من الآخرين، خدامين في الاقتصاد غير المهيكل، السيد رئيس الحكومة قلتو على أنه غادي يبداو، مزيان يمكن الأسبوع الجاي غادي يبداو، باش يمكن يصرفو ليهم الاعتمادات اللي هما فالواقع خصهم حتى هما بحالهم بحال خوتهم اللي ما عندهمشاي، إذن هاذ الناس اللي ما عندهومش هاذ العملية وهاذ الآلية ماشي ساهلة، راه ماشي نقول ليكمش ساهلة، لأن باش تجمع مئات الآلاف ديال العائلات في ظرف وجيز وتوصل ليهم هاذ المعونة كاملين بدون ما يكون غلط، هذا راه خص يكون الواحد أحمق باش يقول هاذ الشي، إذن كاين مجهود كبير، نشكر الحكومة عليه، لأنها تجاوبت بسرعة كبيرة جدا مع النداء ديال جلالة الملك والاقتراحات والتوصيات والتعليمات ديال جلالة الملك ونفذتهم، ولكن في إطار التنفيذ ما يمكنش نطلبو المستحيل، ولكن كنطلبو ما يمكنش نطلبو منكم ما تغلطوش، أي الناس المكلفين سواء مركزيا أو جهويا أو على مستوى اللجنة المحلية ما يغلطوش، إذن لابد هاذ العملية اللي هي معقدة، كبيرة جدا، إذن معقدة بزاف، لابد يكون فيها إشكاليات، من هاذ الإشكاليات اللي قلتهم أن واحد العدد ديال الناس فيهم الشكايات اللي قلتهم أن واحد العدد ديال الناس والشكايات اللي قلتو، واحد العدد كيتشكاو لينا وكيتشكاو ليكم على أنهم ما توصلوش، إذن تنتمناو على أنكم تردو بالكم لهاذ الناس هاذو اللي تخص توصلهم هاذ المساعدات اللي خصها توصلهم.

كذلك، عند الجانب الآخر ديال المساعدة ديال المقاولة الوطنية باش يمكن تقاوم هاذ الأزمة، لأن سدات، عندها علاقات مع الممولين وعندها علاقات بدار الضرائب، إذن كاين إجراءات، فالواقع قلتهم وقالهم وزير المالية اللي هي مزيانين، ولكن الإجراءات، السيد رئيس الحكومة، ماشي هي الإجراءات اللي خصها تدار، دارت الحكومة إجراءات ولكن خص التتبع وخص التنفيذ داخل.. خص التنفيذ على أرض الواقع، لأن هناك.. وخا اتخذات، مع الأبناك كاين مشكل فيما يخص فهذاك التمويلات اللي تكلمنا عليهم فيما يخص "أوكسجين"، إذن كاين إشكاليات في التطبيق، إذن نتمناو على أن اللجان المركزية التي هي مسؤولة على هاذ الموضوع أن تتبع هاذ المواضيع، كيف ما كان الحال، باش يمكن هاذ الإجراءات الحكومية اللي درناهم لمساعدة المقاولات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة جدا باش يمكن ما تفلسش، لأن الإفلاس ديالها يعني أن هناك إفلاس.. خروج عدد كبير جدا من مناصب الشغل.

وفي هاذ المناسبة كذلك، باش نشكرو الأطر، سواء في وزارة المالية والتقنيين أو السلطات الإدارية على مستوى الجماعات وعلى مستوى الأقاليم، اللي قامت بهاذ المجهود، لأن ماشي مجهود ساهل، باش تجمع

وباش تيقن من المعلومات اللي كتعطى وباش تعرف اللي كيستحق واللي ما كيستحقش، إذن هاذي كله مسائل اللي هي معقدة وبالتالي لابد أن ننوه بالناس اللي هما خدامين فهاذ الموضوع.

كذلك، أن هاذ الجائحة، السيد رئيس الحكومة، أصابت الاقتصاد العالمي في مقتل، ما دازش في العالم الحاضر شي أزمة معقدة وسريعة اللي ضربات الاقتصاد الوطني من 1929 من ذاك (The New Deal) ديال مريكان، الأزمة الكبيرة جدا، ما عمرها دازت بهاذ الأزمة هاذي، هاذ الأزمة اللي أصابت الاقتصاد العالمي سوف تؤثر حتما على الاقتصاد الوطني، إذن ما نطولش، خص الأجوبة، السيد رئيس الحكومة، جوج ديال الأجوبة كنطلب منكم، مغاربة الخارج، مغاربة الخارج الآلاف ديال المغاربة محصورين خصنا الحكومة تخاذ إجراءات كيف ما اخذات الدول الإفريقية، بعض الدول الإفريقية أقل غنى من المغرب، اخذات إجراءات في إرجاع هاذ المغاربة المحصورين فالخارج.

كذلك، لابد باش نهدرو فيما يخص المخطط، خصكم، السيد رئيس الحكومة، تجيبو مخططات للخروج من هذه الأزمة ما بعد كورونا، ماشي غير الاستمرار في الحجر الصحي، هاذي مسألة عادية، المغاربة كلهم عارفين غيتزاد، ولكن كنا كنتسناو منكم تجيبو لينا واحد المخطط ديال الخروج بأرقام، بآجال، بتقنيات، ها اللي تنديروه ها الآجال، 3 أشهر ولا 4 أشهر، إلى آخره، هذا المخطط.

كذلك، لابد أن تعطيونا بعض المسائل اللي هي أساسية، اللي هي الجهات فيما يخص هاذ الخروج من الجائحة، كاين عندنا جهات في المغرب ما فهمش كورونا، لماذا الحكومة.. تخرج هاذوك الناس اللي فهاذوك الجهات ليتم العمل تدريجيا في الجهات اللي ما فهمش كورونا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في حدود 12 دقيقة.

كنت أفضل أن يتناول السادة الرؤساء الكلمة ديالهم من أماكنهم كيف ما اتفقنا، ولكن يظهر..

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على النبي المصطفى الكريم وعلى آله وصحابته أجمعين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيد وزير الدولة،

السيد الوزير،

الأخوات والإخوة،

السلام عليكم.

أتشرف باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، ومن خلاله حزب الاستقلال والاتحاد العام للشغالين بالمغرب، بالمساهمة في مناقشة العرض الذي تفضلتم بتقديمه أمام البرلمان، السيد رئيس الحكومة المحترم، بخصوص البيانات المتعلقة بتطورات تدبير الحجر الصحي ما بعد 20 ماي الجاري.

وهي فرصة يجب استثمارها للإشادة بحجم المجهودات التي بذلت ولا زالت تبذل من طرف جميع مكونات المجتمع المغربي، خاصة بعد التوجيهات السامية لجلالة الملك والخطة الاحترازية التي نالت إعجاب المنتظم الدولي وأصبحت درسا نموذجيا يقتدى به، فأعز الله جلالته وحفظه بما حفظ به الذكر الحكيم.

كما لا ننسى أن ننوه بالمجهودات التي بذلت من طرف الأطر الطبية، عسكرية منها ومدنية، والقوات المسلحة الملكية، ورجال الدرك، والأمن، والسلطات الإقليمية والمحلية وأعوان السلطة، وكل الموظفين الذين يشعرون بغيرة وطنية، رجال التعليم وكل المجتمع المغربي ساهم في إنجاح هذه المبادرة الطيبة التي نادى بها جلالة الملك، أيده الله ونصره، فكان سباقا ضد الساعة لمحاولة تطويق الأمور، ونجَّت بلادنا من المآسي الكبيرة والحمد لله.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

هاذ المجهودات الكبيرة التي بذلت، ولا يسعنا إلا أن نفتخر بها ونعتز بها كمغاربة، الفريق الاستقلالي يرى أن لديه ملاحظات ليس للتنقيص من المهام التي قمتم بها، السيد رئيس الحكومة المحترم، ولكن للتنبيه وللتحفيز كذلك لما هو مستمر إن شاء الله من الوقت.

السيد رئيس الحكومة،

لابد أن نثمن قراركم هذا لفتح المشاورات مع الأحزاب السياسية والنقابية والتي قلتم إنكم ستستهلونها بداية الأسبوع المقبل بحول الله، فعلا، شيء جميل، رغم أنه جاء متأخرا بناء على ما نادى به حزب الاستقلال فيما مضى، فعلا، حزب الاستقلال خطب عدة خطابات سياسية رسمية، المسؤولين، أعضاء اللجنة التنفيذية، والأخ نزار بركة، الأمين العام، عدة مرات كان يردد لابد من المشاورات، لابد من الدعم، إذن هذا جا متأخر، السيد رئيس الحكومة.

كذلك، لابد بأن نشكركم على أنكم اتخذتم منصة البرلمان لإعلان البيانات ديالكم الخاصة بمستقبل هاذ كورونا، بحيث جيتيو للبرلمان واعطيتيو لهاذ التشريع ما يستحقه للدعم والمساندة طبعا.

نرحب كذلك، السيد رئيس الحكومة، بتجاوب حكومتكم مع الاقتراحات التي نادينا بها في حزب الاستقلال، في الإنكباب على قانون مالية تعديلي، نتمنى أن يراعي إعادة ترتيب الفرضيات والأوليات لمعالجة ما وقفنا عليه من نواقص ليكون في مستوى اللحظة، سيما وأن بلادنا تنتظر مخرجات النموذج التنموي الجديد، يجب أن نقف اليوم في بناء مغرب جديد، مغرب ما بعد كورونا إن شاء الله.

كم كنا ننتظر تجاوبكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، مع اقتراحنا في حزب الاستقلال لتكوين "لجنة اليقظة الاجتماعية"، على غرار "لجنة اليقظة الاقتصادية" بمكونات جديدة، مختلفة، لإعطاء دفعة أخرى اجتماعية، فكنا نأمل أن يكون الشعب المغربي يباشر عن كثب جميع الخطوات في لجنة يقظة اجتماعية فاعلة.

السيد الرئيس،

المغاربة العالقين خارج أرض الوطن، ما دخلتيهومش في الاهتمام ولو إشارة منك تصبرهم، هذا يسجل عليكم كوصمة عار في هاذ الحكومة أنكم لم تستطيعو مد يد المساعدة لهاذ المغاربة وتعرفو الأحوال ديالهم وتعرفو الظروف اللي هما الآن كيعيشو الغبن والحكرة في بلاد الغربة.

السيد الرئيس،

الاختلالات التي عرفها تدبير الدعم المالي، هذاك (RAMED)، شي اخذا وشي ما اخذاش، شي اخذا جوج مرات، اخذا (RAMED) واخذا التعويضات العينية وواحد ما اخذاش، الشيء اللي خلق لينا واحد التفرقة داخل الجبهة الداخلية للمغرب، وخلا الناس كيكبر في وسطها الحقد والكراهية، الشيء اللي احنايا خصنا نتفادوه، راه ما يمكنش واحد يقبط وجارو قدامو ما قبطش.

<u>السيد الرئيس:</u>

السيد الرئيس، عاد انتهت بأنكم ما دارتوش الكمامة، واش عندكم صعوبات؟

<u>المستشار السيد عبد السلام اللبار:</u>

نعم، عندي الضيقة شوية في هذا..

<u>السيد الرئيس:</u>

لمصلحتك، السيد الرئيس، غير اصبر معنا.

<u>المستشار السيد عبد السلام اللبار:</u>

احسب لي غير الوقت ديالي، أنا مازال باغي نهدر شوية الله يعطيك الخير.

<u>السيد الرئيس:</u>

نحسبوه، نحسبوه السيد الرئيس.

شكرا على تفهمك.

<u>المستشار السيد عبد السلام اللبار:</u>

مرحبا، مرحبا.

قلت، السيد رئيس الحكومة، وأعتذر، أظن لم أزعج أحدا لأن المسافة الصحية كبيرة، ولكن على أي.

السيد رئيس الحكومة،

هاذ (RAMED) قلتيو ها شحال استافدات 12 مليون إلى آخره، ومن خلال الحساب كنلقاو أن مليون و600 ألف (ramedistes) ما استافدوش، كي غنديرو لهم؟

اليوم البوادي تئن، ماشي البوادي، كنشكرو المبادرة ديالكم، كاين الناس اللي استافدو ولكن واحد الفئة عريضة من ساكنة العالم القروي لم تستفد، اليوم تيعيط لي برلماني من تاونات يقول لي 30 ألف ما استفداتش، من بولمان، ومن شتى أقطار البوادي المغربية، فيجب مراعاة وإعادة اا نتباه، كنشكروكم فتحتيو لينا منصة ديال الشكاية، كنتمناو تفعلوها السيد رئيس الحكومة.

السيد الرئيس المحترم،

أنا كنشوف كذلك كيفاش صنفتيو الكسابة، هاذي وزارة الفلاحة، الكسابة وهاذوك الناس ديال الحبوب أنهم ما متضررينش، كيفاش درتيو الكسابة؟ الأسواق الأسبوعية وقفتيوها فين غادي يبيعو؟ السيد اللي غيدي خريف ولا زويتة ولا غيدي زريعة يبيعها باش يجيب الزيت ويجيب السكر وأتاي منين غيجيب هاذ الفلوس؟ إذن هي اليوم لحظة لإيجاد حل ناجع ومستعجل لفك هاذ المشكل، راه ما يمكنش، السيد رئيس الحكومة المحترم، وأنتم راكم أدرى بهاذ الموضوع.

الطاكسيات، هاذوك الناس اللي كاريين "لاكريما" أو المأذونية، كيفاش غيديرو؟ العمال اللي خدامين، الشيافر والمستغلين والمالكين للمأذونيات، كلشي واقف والمستفيد هي شركة التأمين.

الخطوط الملكية المغربية كتنتظر منكم الدعم باش نخليوها دائما في وقفة متنافسية، تنافس وتكون رهن الإشارة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

كل ما كنسولوكم جيتيو للإذاعة وكتقولو لينا ما عارفينش، ما عارفش النظرة، حتى واحد ما عارف، شكون اللي بغيتي يعرف؟ ملي تيجي الوزير ديال الحكومة ديالك تيقول، تيعطينا بدائل، وأنت ما تعطيناش، كتبخل علينا وما خصكش تبخل علينا، قول لينا اش غنديرو، البارح كنسمعوكم اشنو اعطيتي من بدائل؟ راه والو، قول لينا هذاك الكمامات الملايين اللي غتصاوب منين غتجيبها؟ واش جهزتيها؟ واش واقفة؟ التحليلات اللي تتقول لينا 8000 وغنوصلو ل 50.000 واش مستعدين لها؟ باش نوصلو ل "le risque") ،"R0") ما كاينش،

كيفاش غنوصلولها؟

إذن، كتعيطنا النظري، والنظري ساهل، السيد رئيس الحكومة، اعطينا العملي، ابغينا نعرفوكم شنو باغيين، أعطينا الخطة باش نرتاحو ونعاونكم ولو بالدعاء.

راه ما يمكنش، السيد رئيس الحكومة، البارح، نهار السبت، الأمانة العامة ديالك وأنت رئيس حزب، تتقول يستحسن أننا نطلقو هاذ الحجر الصحي دعما للاقتصاد إلى آخره، صحيح، راه كل شهر في هاذ الجائحة تيكلفنا أكثر من 3 النقط من الناتج الداخلي الخام، وهذا راه عندو انعكاس خطير.

إذن، السيد رئيس الحكومة، رجاء بغينا توضيح، ما تعطيناشي النظريات، الشعب المغربي ينتظر منكم الحسم والوضوح للمشاركة، فما تيمكنش أننا نسمعو النظري والنظري فقط.

إن المعارضة الاستقلالية، السيد الرئيس، تتبقى مساندة لكم، بنجاحكم نجاح المغرب، ونحن رهن الإشارة، ولا تعتبروا أن هذا الانتقاد وهاذ الإشارة إحباط لمجهوداتكم، فيجب عليكم أن تستمروا خدمة للوطن، ونحن بجانبكم كمعارضة استقلالية.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد عبد العلي حامي الدين:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد وزير الدولة،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين وضمنه الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، في إطار هذه الجلسة المخصصة للتعقيب على البيانات التي قدمها السيد رئيس الحكومة المحترم، بخصوص تطورات تدبير الحجر الصحي ما بعد 20 ماي، طبقا لأحكام الفصل 68 من الدستور.

وهي مناسبة لكي نجدد اعتزازنا بما اتخذته الحكومة، تحت القيادة المتبصرة لجلالة الملك، حفظه الله، وتوجيهاته الحكيمة، من قرارات مهمة استباقية، نجحت في تجنبنا الأسوأ.

كما نغتنم هذه الفرصة لتوجيه التحية لكل أولئك الذين يوجدون في الصفوف الأمامية للمواجهة، وعلى رأسهم مهنيي الصحة، والقوات المسلحة الملكية، والدرك الملكي، والقوات المساعدة، والأمن الوطني، والوقاية المدنية، والإدارة الترابية، والتنويه أيضا بمختلف فئات الشعب المغربي، التي تجسد اليوم ملحمة وطنية كبرى على أساس قيم التضامن والوحدة والتآزر والصبر والتضحية من أجل الوطن، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك.

كما نشكركم، السيد رئيس الحكومة، على تفعيل هذه الآلية الدستورية لتقديم بيانات أمام البرلمان بغرفتيه، مما يساهم في جعل المؤسسة التشريعية في قلب الإسهام في تدبير هذه المرحلة الصعبة، كما ننوه بالمبادرة الرصينة التي اتخذتموها ببدء سلسلة مشاورات مع القوى الوطنية، من أحزاب سياسية ومركزيات نقابية وجمعيات مهنية وغيرها، لإنجاح مواجهة معضلة جائحة كورونا وما بعدها.

وهذا يعطينا الأمل بأن اللحمة الوطنية التي تتحقق اليوم، يمكن أن تكون دافعة لترسيخ منهج التعاون والتعبئة الوطنية، للخروج من هذه المحنة، ونحن أكثر قوة وأكثر عطاء في المستقبل، إن شاء الله.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

إننا نتفهم جيدا قرار تمديد الحجر الصحي الذي اتخذتموه، ذلك أن الوضعية الوبائية ببلادنا لازالت مقلقة، رغم تراجع نسبة الفتك بشكل ملحوظ، نتيجة التدخلات الاستباقية والطبية المعتمدة، وفي هذا السياق لابد أن نأخذ بعين الاعتبار التحذيرات الجدية من خطورة هذا الوباء، مما يفرض على بلادنا الاستمرار في التعبئة الجماعية واليقظة الدائمة، إلى أن يرفع الله عنا هذا البلاء.

إننا في فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين، وإذ نثمن عاليا القرارات التي اتخذتها الحكومة واللجان التي تشتغل إلى جانبها، فإننا ندعو إلى ضرورة:

- أولا: الرفع من عدد التحاليل والكشف المبكر، وهو ما يتطلب تجهيز المستشفيات الإقليمية بالتجهيزات الضرورية لإجراء التحاليل؛

- اعتماد خطة للرفع التدريجي للحجر الصحي وفق مقاربة جهوية وإقليمية وترابية، تراعي خصوصية كل منطقة من حيث خلوها من الوباء أو انتشارها، سيما وأن الجهات والأقاليم ليست في نفس الوضعية الوبائية، مع الحرص على التطبيق الصارم للمقتضيات المرتبطة بالحجر الصحي، خصوصا في بعض المدن التي تعرف تسجيل حالات إصابات جديدة، أو ظهور بؤر صناعية أو تجارية أو عائلية.

نقترح عليكم، السيد الرئيس:

- إحداث لجان يقظة اقتصادية جهوية، وإشراك كافة المتدخلين، من سلطات مركزية ومجالس جهوية وجماعات ترابية، في القرارات المتخذة، استعدادا للمرحلة القادمة، والتي نحتاج فيها للتعاون وتوحيد كافة الجهود من أجل العمل على أولوية إنعاش الاقتصاد الوطني، إن شاء الله، لا معنى لترك مجالس الجهات ورؤساء الجهات خارج عملية التفكير الجماعي في صناعة المستقبل؛

- التسريع بصرف الدعم المخصص لحاملي بطاقة (RAMED)، الذين لم يتوصلوا بعد بمستحقاتهم المالية، خصوصا في العالم القروي، لضمان التزامهم بالحجر الصحي، لابد من تدارك هذا الموضوع، السيد الرئيس، لأن هناك العديد من الأسر التي تعاني في البوادي وفي هوامش المدن أيضا، وقد تطور الوضع في بعض المناطق إلى احتجاجات، ندعو إلى معالجة هذه النقطة بالسرعة اللازمة، نثمن بطبيعة الحال المجهودات التي اتخذت، ليس من السهل استفادة ملايين المغاربة من هاذ الدعم المباشر، في الوقت الذي لم نكن مهيئين فيه من الناحية التقنية والمعلوماتية والإدارية، لكن أيضا هناك أسر ومئات الآلاف من الأسر التي تعاني اليوم من عدم توصلها بالدعم الاجتماعي؛

- حل مشاكل العديد من الأفراد العالقين في بعض المدن بعيدا عن أسرهم، وكذلك مشاكل بعض الطلبة، اللي مشاو للمدن الجامعية ولكن بقاو تما، الآن مع نهاية الموسم الدراسي فهم يفضلون أن يرجعوا إلى أماكن سكناهم؛

- ضمان احترام شروط السلامة والصحة داخل المقاولات والاستغلاليات الفلاحية وفي وسائل النقل ديال العمال والمستخدمين، مع توفير أجهزة قياس درجة الحرارة عند أماكن الولوج، ضمان مسافة الأمان، توفير الكمامات بالقدر الكافي ومواد التعقيم ... إلخ، مع تعزيز والاستمرار في تعزيز حملات التوعية والتحسيس؛

- ضرورة حماية حق الانتماء النقابي وعدم استغلال الطوارئ الصحية للإجهاز عليه، كما ندعو إلى ضرورة عقد اللجان الإقليمية والوطنية للبحث والمصالحة ولو عن بعد، حماية لحقوق الأجراء، خصوصا في هذه الظرفية العصيبة؛

- ضرورة تنبيه بعض المكلفين بإنفاذ القانون بأن حالة الطوارئ الصحية لا ينبغي أن تكون تحت أي ظرف من الظروف، مبررا لارتكاب بعض التجاوزات، على محدوديتها، التي تندرج في إطار المعاملة القاسية أو لا إنسانية أو المهينة أو الحاطة من الكرامة الإنسانية؛

- العمل على إيجاد حلول فورية لبعض القطاعات التي توقفت عن العمل بقرار حكومي، من خلال إيقاف أو تأجيل بعض المصاريف الجارية التي تتراكم عليها جراء الحجر الصحي، مثل التأمين، الضريبة ...إلخ، مثلا مهني قطاع النقل، خاصة أنهم توقفوا عن العمل بقرار إداري منذ 22 مارس؛

- كما ندعو ضرورة دعم سائقي سيارات الأجرة الذين تضرروا كثيرا في هذه المرحلة؛

- الرفع التدريجي للحجر الصحي على بعض المقاولات المتوسطة والصغيرة والصغيرة جدا في المناطق الخالية من هذا الوباء، النجارة والحدادة والخياطة والسدورة، (les mécaniciens)، هاذو تنظن خصهم يشتغلو لأنه المناطق اللي ما فيهاش.. التي يقل فيها معدل التكاثر على "1"، خص نبداو نشتغلو، لأنه الاقتصاد الوطني معطل حاليا، مع الالتزام بأقصى شروط الصحة والسلامة واتخاذ إجراءات تحفيزية استثنائية لفائدة صغار التجار والمهنيين والحرفيين والمقاولات الصغيرة جدا؛

- وضع نظام صارم ومضبوط لمراقبة عملية نقل البضائع بين الجهات والمدن لتجنب إدخال الوباء للمدن التي لم تسجل بها أية إصابة، أو تلك التي تخلصت منه؛

- تسريع عملية إعادة المغاربة العالقين في الخارج وإخضاعهم للحجر الصحي، مع إعطاء الأولوية لبعض الفئات الاجتماعية، مثل النساء والأطفال وكبار السن والطلبة، والاستمرار في رعايتهم والتكفل بهم إلى حين عودتهم إلى أرض الوطن؛

لابد، السيد الرئيس، من مجهود على هذا المستوى، لاحظنا ونثمن رجوع بعض الأسر والعائلات من مدينة مليلية، نتمنى أن يرجع الذين يوجدون في سبتة وبعض الدول الكبرى مثل فرنسا وغيرها.

من حسنات هذا الوباء أنه كشف لنا عن خريطة القطاع غير المهيكل، وهو ما يفرض على الحكومة العمل على تنظيمه في أقرب فرصة، والعمل على إدماجه في الاقتصاد الوطني بشكل كامل.

السيد الرئيس،

بعد رفع الحجر الصحي ستواجهون تحديات كبرى، ندعو إلى إدماجها في النموذج التنموي الجديد، في اتجاه تعزيز الدور الاجتماعي للدولة، وفي هذا الإطار نقترح عليكم بعض المرتكزات التي يستند عليها تصورنا في فريق العدالة والتنمية لهذه المرحلة:

- أولا، تطوير المنظومة الصحية التي تعرف خصاصا مهولا، اليوم (PIB) اللي تنساهمو به ما تيتجاوزش 5% حتى 6%، المنظمة العالمية للصحة تشترط من 10% حتى 13%، وخصنا 79.000 إطار من الأطباء والممرضين والأطر التقنية لتعزيز المنظومة الصحية؛

- الرفع من مستوى البحث العلمي والابتكار والاختراع والمساواة في فرص التعليم ولاسيما في المجالات البيوطبية؛

- معالجة الفوارق الاجتماعية، اليوم كشفت هذه الجائحة على أن عندنا ملايين الفقراء في هذا البلد، فلابد من مراجعة النموذج الحالي.

وندعو في هذا الإطار، إلى تفعيل صندوق الزكاة وإخراجه إلى الوجود مع تطوير الصناعة الوطنية.

شكرا لكم السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

انتهى الوقت.

شكرا السيد الرئيس.

أعطي الكلمة الآن للفريق الحركي في حدود 8 دقائق.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد وزير الدولة المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي للتفاعل مع عرضكم القيم لبيانات حول واقع جائحة كورونا وتدبير انعكاساتها، في هذه الجلسة العامة التي تكرس حرصنا الجماعي على احترام أحكام الدستور ومبدأ دولة الحق والقانون في تدبير هذه المرحلة الاستثنائية التي تجتازها بلادنا.

وهي كذلك مناسبة لنجدد اعتزازنا بالتعبئة الوطنية الشاملة، تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، لمواجهة هذا الوباء ومخلفاته الاقتصادية والاجتماعية الآنية والمستقبلية، بمقاربة استباقية وحسن التضامن منقطع النظير.

تقديرنا موصول كذلك لمختلف القوات والأطر العسكرية والأمنية والطبية والإدارية والتربوية، وكافة المواطنات والمواطنين، على تضحيات جسام، دفاعا عن الأمن الصحي الاجتماعي لبلادنا.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

قناعتنا راسخة أن تمديد الحجر الصحي ومواصلة حالة الطوارئ الصحية خيار لا محالة عنه، في ظل عدم استقرار الحالة الوبائية ببلادنا، وفي ظل محدودية الطاقة الاستيعابية لنظامنا الصحي وهشاشته، رغم المجهودات المبذولة لتعزيزه من حيث التجهيزات اللازمة وتفاني الأطقم الطبية والصحية، رغم قلة عددها.

وإيماننا كذلك كبير بأن أي استعجال في الرفع الشامل لهذا الحجر، رغم كلفته، قد يرجعنا إلى دائرة الصفر، وهذا ما لا نريده لبلادنا التي تصنع بتلاحم المغاربة، ملكا ومؤسسات وشعبا، تميزها الإقليمي والدولي في هذه المعركة الصعبة.

وبنفس القياس، وموازاة مع ذلك، فتطلعنا كبير إلى مزيد من التدابير الكفيلة بدعم ومواكبة المواطنين والقطاعات المتضررة جراء هذه الجائحة، وبلورة مخطط علمي، مؤطر برؤية واضحة المعالم لمغرب ما بعد الحجر الصحي.

وفي هذا الإطار نؤكد، السيد رئيس الحكومة المحترم، على ما يلي:

- أولا، التعجيل بمعالجة وضعية الأسر المعوزة والعاملين في القطاع غير المهيكل، الذين لم يستفيدوا بعد من مستحقاتهم في الدفعة الأولى من الدعم، خاصة في المناطق القروية والجبلية وضواحي المدن؛

- ثانيا، اتخاذ قرار حاسم لحل إشكالية المغاربة العالقين خارج الوطن وكذا المغاربة المقيمين بالخارج العالقين داخل الوطن بعيدا عن أسرهم والتزاماتهم في بلدان المهجر، والطلبة المغاربة الذين يدرسون خارج الوطن؛

- ثالثا، الكشف عن المخططات القطاعية الآنية والمقبلة، على غرار التجربة النموذجية لقطاع التربية والتكوين، لاسيما المخططات المتعلقة بتدبير وضعية المقاولات والأجراء ما بعد الخروج من حالة الطوارئ الصحية، علما أن مجمل المقاولات، خاصة الصغرى والمتوسطة، متضررة إن لم نقل أنها في طور الإفلاس، مع ما يرافق ذلك من خطر توسع قاعدة البطالة وفقدان الشغل، فضلا عن انتظار العديد من المقاولات لمستحقاتها المتأخرة؛

- رابعا، اتخاذ تدابير مستعجلة لدعم الفلاحين، خاصة الصغار منهم، والكسابة والرعاة والرحل في ظل إغلاق مجمل الأسواق الأسبوعية وقرب عيد الأضحى المبارك ومخلفات الجفاف؛

- خامسا، إعمال المقاربة التشاركية في إعداد القانون المالي التعديلي، وكذا في إعداد مشروع القانون المالي للسنة المقبلة وفق سياسات عمومية جديدة ومغايرة، تستخلص دروس كورونا وتؤسس للنموذج التنموي الجديد؛

- سادسا، صلة بما سبق، أود أن ننوه بتفاعلكم مع مطلبنا بمراجعة آليات الدعم الاجتماعي، فإننا نجدد الدعوة إلى أن تشمل هذه المراجعة برامج الدعم نفسها، وذلك من خلال إدماجها في منظومة واحدة، بدل تركها مشتتة على عدة قطاعات وصناديق، إلى جانب العمل على مأسسة "صندوق تدبير جائحة كورونا" وضمان استدامته وتنوع موارده؛

- وختاما، نؤكد، السيد رئيس الحكومة المحترم، أن المغرب بحكمة ملكه وتماسك جبهته الداخلية، قادر على تجاوز هذه المحنة التي غيرت وجهة العالم وأخلت بكل الموازين، وأعادت النظر في الأولويات، وانتصرت لخيار الخصوصية والدولة الوطنية على حساب العولمة ووهم القيم الكونية، وهي خيارات تجعلنا اليوم جميعا أمام رهان رد

الاعتبار للأدوار المختلفة للوسائط السياسية والنقابية والجمعوية، حتى لا يترك الفراغ للبناء السياسي العشوائي وللتيارات التي تستثمر في التطرف وأفكار الوهم.

وهو مسار يتطلب تغيير أسلوب الحكامة، وإبداع الحلول لإنتاج الثروة، بدل التنافس فقط على توزيعها، فالمواطن قد يتحمل تأخر ثمار التنمية ولكن شريطة أن يثق أنه في الطريق إليه، ومدخل ذلك، السيد رئيس الحكومة، هو الإنصاف والعدالة المجالية والاجتماعية الحقيقية، المؤطرة باقتصاد قوي ومشهد سياسي يساير طموحات الأجيال الجديدة ومتطلبات المغرب الرقمي والمتغير.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير الوطن والمواطنين، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

باقي لي الوقت، السيد رئيس الحكومة.

كيف ما قالو الإخوان، واحد العدد ديال الأسر اللي هي داخل المغرب، احنا ما شي فشي بلاصة اللي هي بعيدة، السيد الرئيس، راه واحد العدد ديال الأسر والعيد هذا والعواشر، واحد العدد ديال الأسر، الرجل والوليدات في مدينة والمرأة ولا العكس هو الصحيح، هذا مشكل كبير ومشكل عويص، الله يجازيكم، السيد الرئيس، لأن الناس التزمت بالحجر حقيقة، واحنا هاذي بلادنا واحنا غيورين عليها، لكن، السيد الرئيس، خص تكون واحد.. احنا ما دخلناش هاذ الناس اللي هم في البلاد من مدينة لمدينة ولا من إقليم لإقليم، هذا غادي نقلبو على واحد العدد ديال الناس اللي حقيقة مكرفصين، ونقول لك، السيد الرئيس، بأن راه الناس مكرفصة ما عارفاش أشنا هو المصير ديالها.

زيادة على هذا، إلى كانت مدة أخرى اللي تزادت من بعد هاذ العشرين (20) أو العشرة (10) (juin)..

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار في حدود 7 دقائق و30 ثانية.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد البكوري:

بسم الله

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدين الوزيرين،

السلام عليكم ورحمة الله،

بداية، ندعو الله سبحانه وتعالى أن يرفع عنا هذه الجائحة في هذه الأيام المباركة من العشر الأواخر لشهر رمضان المبارك، راجين منه عز وجل أن يتغمد برحمته الواسعة ضحايا هذا الوباء ويشفي مرضانا ومرضى المسلمين، شاكرا لكم، السيد رئيس الحكومة، مجهوداتكم المقدرة في سرد البيانات أمام مجلسي البرلمان زوال يوم أمس، مؤكدا لكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، بأن المرحلة صعبة، قاسية، وغير مسبوقة بطبيعة الحال، ستكون لها انعكاسات اقتصادية واجتماعية.

قبل الخوض في المناقشة، فريق التجمع الوطني للأحرار، السيد رئيس الحكومة، يدعوك إلى التعامل مع مؤسسة البرلمان بغرفتيه، وفق ما تضمنته مقتضيات الفصل 69 من الدستور، معتبرين هذا المرور القيصري الذي لجأتم إليه هو انقلاب على مقتضيات الفصل 100، علما أن أول من طلبك للحضور في هذا الإطار هو هذا المجلس الموقر، بل أكثر من ذلك، لبيت الدعوة وتراجعت، حيث استغلت هذا الأمر بعض الأطراف العدمية المعادية للمؤسسات، التي دأبت على تبخيس أدوارنا ومنجزاتنا في تعزيز الأدوار الرقابية والتشريعية ودعم الثنائية البرلمانية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن من أبرز ما تضمنه عرضكم القيم الرسائل التالية، والتي قمتم مشكورين بتمريرها، حيث أعتبرها محورية وأساسية وهي:

- أولا، تمديد مدة الحجر الصحي إلى ثلاثة أسابيع، حيث تبقى من وجهة نظرنا معقولة وضرورية لحماية ما تحقق من نتائج إيجابية في استقرار الحالة الوبائية التي أصبحت بلادنا، ولله الحمد، متحكمة فيها، رغم تكاثر البؤر العائلية في بعض الجهات التي تراخى فيها الحجر الصحي، وهنا نتساءل مرة أخرى: هل منظومتنا الصحية قادرة اليوم على استيعاب المفاجأة لا قدر الله، إذا ما تم رفع الحجر الصحي؟

وماذا رصدتم من إمكانيات لدعمها حالا ومستقبلا؟

- ثانيا، إعلانكم عن اعتكاف الحكومة على إخراج قانون مالي تعديلي، منوهين بهذا الإجراء الذي فرضته الجائحة وما تركته من آثار سلبية على الاقتصاد العالمي ككل، والذي نحن جزء منه، حيث يعيش انكماشا غير مسبوق، خصوصا أمام انخفاض حاد في الموارد وتضخم النفقات، وحيث أننا لسنا بمنأى عن هذه المنظومة الاقتصادية العالمية.

كنا نتمنى أن يتضمن عرضكم كلفة الجائحة على الاقتصاد الوطني، وأرقام حقيقية عن الخسائر التي تكبدتها المقاولة الوطنية، وأثر ذلك على الأوضاع الاجتماعية على المدى القريب والمتوسط، محذرا من اعتماد نظام التقشف الذي سيأتي على ما تبقى من المقاولة، خصوصا في الشق المرتبط بالاستثمار؛

- ثالثا، مبادرتكم ببدء سلسلة من المشاورات مع مختلف القوى الوطنية، أحزاب سياسية، مركزيات نقابية، جمعيات مهنية وغيرها،

مبادرة محمودة ليس هنا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار إلا التنويه بها، ولكن من واجبكم تنويرنا حول طبيعة هذه المشاورات ومضمونها، حيث تبقى بالنسبة لنا غامضة وغير مفهومة؛

- رابعا، تشجيع البحث العلمي أصبح ضرورة ملحة وفارضة لنفسها في ظل هذه الظروف، مشيدين في هذا الإطار بالكفاءات المغربية التي صنعت وأبدعت في صناعة أجهزة التنفس الاصطناعي والكمامات ... إلخ.

- خامسا، المغاربة العالقين في الخارج، السيد رئيس الحكومة، والذين قضوا فترة الحجر خارج ديارهم في ظروف قاسية جدا، لا نعرف إلى اللحظة كم عددهم، لم نسمع منكم أي بيان بشأنهم في هذا الإطار، نلتمس من جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، التدخل من أجل دعوتهم خلال مناسبة عيد الفطر السعيد.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إننا أمام معركة حقيقية نقودها جميعا، ملكا وشعبا، في مواجهة هذه الجائحة وتداعياتها، على غرار معارك وملاحم تاريخية عرفتها البلاد، لذلك لابد أن نهئ أنفسنا جميعا على نظام الحكم الملكي في المغرب، حيث تبين للعالم، جيل بعد جيل، وقرن بعد قرن، أنه صمام أمان هذه الأمة ونبراسها المنير، تجسدت هذه المرة من خلال ملحمة مواجهة جائحة كورونا، حيث تدخلت حكمة جلالة الملك وتبصره بإحداث "الصندوق الخاص بتدبير جائحة كورونا "كوفيد-19""، سبقها إغلاق الحدود، والتعليق الوقائي لكافة الرحلات الجوية والنقل البحري للمسافرين، ثم إقرار حالة الطوارئ الصحية التي ستدخل مرحلتها الثالثة، مفضلا صحة وسلامة المواطن المغربي على الاقتصاد، وهي الخطوات التي قوت من تلاحم وترابط الشعب مع ملكه، الذي سارع إلى إحداث "لجنة اليقظة الاقتصادية"، التي أبانت عن أداء باهر، حيث قامت بتنزيل كل الإجراءات الملكية، أكثر من 400 إجراء، خففت بشكل كبير من حدة تداعيات هذه الجائحة على المواطنات والمواطنين المغاربة، وعلى المقاولة الوطنية، وقد وقفتم عندها بإسهاب كبير، ونشكركم على ذلك.

السيد رئيس الحكومة،

فإذا كنا نثمن كل هذه الإجراءات الخرافية والتاريخية، وعلى رأسها الدعم المباشر، بالنظر إلى المجهود الجبار الذي بذل من طرف أطروزارة الداخلية والمالية لتوصيله إلى مستحقيه وعددهم 400 مليون و300 ألف (المقصود 4 مليون و300 ألف) مستفيد، إضافة إلى 800.000 من أجراء القطاع العام المنظم.

إلا أنه من واجبنا التنبيه إلى أن عملية توزيع هذا الدعم يعرف تعثرات كبيرة، حيث توصل أعضاء فريقنا بشكايات في الموضوع، من مجموعة من الأقاليم: تاونات، تطوان، الناظور، الدريوش، تنغير...إلخ، وأكثر من الآلاف من المواطنين الذين يتوفرون على (RAMED) ولم يستفيدوا من هذا الإجراء.

السيد رئيس الحكومة،

إن أهم عامل ساهم في إنجاح الحجر الصحي، بالإضافة إلى المواكبة الأمنية الصارمة والمواطن الحريص على الأمن الصحي، هو تغطية حاجيات السوق المغربية بما يكفي من الخضروات والفواكه واللحوم والأسماك، وكل المواد الغذائية الأساسية، والتي تستمر بإذن الله إلى غاية شتنبر المقبل، على عكس ما نراه في بعض الدول العظمى اقتصاديا، وجيراننا الذين جل مواطنيهم في طوابير طويلة لكسب حاجياتهم التي بقيت محدودة، وهو مؤشر على نجاح مختلف الإستراتيجيات المنتجة، مهنئين الفلاح المغربي على هذا الإنجاز.

لقد استطعنا، ولله الحمد، أن ندبر هذه الأزمة باقتدار كبير، وخففنا على بلادنا العديد من الأضرار المحتملة بفعل ذكائنا الجماعي.

وشكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

انتهى الوقت.

سأعطي الكلمة الآن للفريق الاشتراكي، في حدود سبعة دقائق ونصف.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد وزير الدولة،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

في البداية لابد أن نجدد اعتزازنا بما قامت به كل المكونات الوطنية من عمل جبار في إطار الوحدة والتضامن منذ بدء الجائحة إلى اللحظة، بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله.

كذلك، لابد السيد رئيس الحكومة، أن ننوه بمبادرتكم بتفعيل هاذ الفصل الدستوري، الفصل 68، المتعلق بإعطاء بيانات حول قضايا وطنية، وفعلا جاء في محله وفي سياقه.

السيد الرئيس،

لا نختلف في التشخيص الذي أتيتم به في الجلسة المشتركة حول الوضعية وحول بعض الآفاق، وأيضا حول ما دعوتم له من تمديد الحجر الصحي لثلاث أسابيع متتالية، صحيح الضرورة تقتضي من

جميع الجوانب كما جئتم به، أن نمدد الحجر الصحي، لكن كما تعلمون السيد الرئيس، أن تمديد الحجر هو تمديد للأزمة وتعميق لانعكاساتها على التنمية وعلى التوازنات الاجتماعية، لحد الآن لا نعرف بالضبط بالأرقام، الانعكاسات على اقتصادنا الوطني، على المقاولة الوطنية، على الشغل، على الدخول بصفة عامة للمواطنات والمواطنين، باستثناء بعض الأرقام التي جاء بها السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، قبل قليل، ليست لنا أرقام شافية نستطيع أن نعتمدها كقاعدة للتحليل واستشراق آفاق المستقبل، لذلك الحاجة قائمة اليوم إلى أن يكون هناك وضوح تام فيما يتعلق بالوضعية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا بالأرقام.

كذلك، السيد رئيس الحكومة، لابد أن نسجل في البيانات التي قدمتموها أمام المجلسين، دعوتكم إلى فتح مشاورات مع الأحزاب والنقابات والمهنيين، وإذ كنا نثمن هذه الدعوة، باعتبارها تأتي في سياق وطني صعب، وأيضا في سياق نبحث فيه جماعيا عن آفاق للخروج من الوضعية وتدارك ما يمكن تداركه في المستقبل، وأخذ الدروس بطبيعة الحال من هذه المرحلة، ونتمنى أن تكون هذه الدروس.. أن تتحول هذه الدروس إلى سلوكات سياسية وليس فقط لحظة عابرة.

كذلك، نسجل، السيد رئيس الحكومة، الدعوة إلى قانون تعديلي للمالية، باعتبار أن اليوم الفرضيات التي بني عليها قانون المالية 2020، أصبحت غير صالحة، وكذلك الآفاق وكذلك الوضعية المالية ديال بلادنا والوضعية الاقتصادية تفرض بطبيعة الحال أن يكون هناك قانون مالية تعديلي.

كذلك، لابد كنا ننتظر، السيد رئيس الحكومة، أن يكون لنا تصور واضح بأجندة واضحة لرفع الحجر الصحي وإعادة النشاط الاقتصادي إلى البلد. ما هي القطاعات التي ترون في الحكومة أنها ممكن أن يكون إقلاعها قريبا وفي الأيام القليلة القادمة؟ قطاعات التي ليست لها ارتباط بالخارج ومع سلاسل القيم العالمية، يمكن في هذه القطاعات الداخلية أن ينطلق فيها الاشتغال دون الانتظار، فقط يجب الحرص على الإجراءات الصحية والإحترازات والإجراءات الوقائية.

كذلك، ما يتعلق بالتصور اللي لابد أن يكون، احنا سمعنا السيد وزير التربية الوطنية، وزير التربية الوطنية، لا في الجلسة السابقة في مجلس المستشارين، ولا في الجلسة بالأمس، في مجلس النواب اللي اعطى فيها تفاصيل أكثر، أننا اليوم عندنا تصور فيما يتعلق بالتعليم، عندنا وضوح في الخريطة، نريد أيضا في القطاعات الأخرى أن تكون هناك خريطة خاصة في المجال الاقتصادي والمجال الاجتماعي.

كذلك، السيد رئيس الحكومة، كثير من الإخوان سبقوني، تحدثوا على العالم القروي، ندرك أن الأزمة ديال كورونا تأتي في سياق سنة جفاف، سنة جفاف، ونعرف أن سنة الجفاف أصلا تكون فيها نسبة النمو ضعيفة، إلى أضفنا إليها هذه الأزمة وأضفنا وضعية الناس في العالم القروي:

أولا، وضعيتهم صعبة من حيث الجفاف؛

ثانيا، وضعيتهم أصعب من حيث إجراءات الحجر؛

ثالثا، وضعيتهم أصعب، لأنهم كثير منهم لم يتوصلوا بالدعم الاجتماعي وصعوبة الوصول إليهم.

لذلك، على الحكومة في إطار.. حتى البوابة التي ستحدث، ستكون مفيدة جدا، مفيدة جدا، لكن واحد النسبة مهمة من العالم القروي لن نستطيع التواصل عبر هذه البوابة، لذلك أن الآليات التقليدية ديال السلطات المحلية أعتقد هي القادرة على الوصول إلى هؤلاء.

كذلك، السيد رئيس الحكومة، نعتقد أنها فرصة سانحة اليوم، لتفعيل القيم الجهوية واللاتمركز في هذه اللحظة، في هذه اللحظة، اللي أولا، لمواكبة إعادة الإقلاع الاقتصادي على مستوى الجهات والأقاليم وأيضا لمصاحبة الإشكالات الاجتماعية التي قد تقع في الجهات والأقاليم.

كذلك، نتفق اليوم، السيد رئيس الحكومة، على أن الصحة اليوم، الصحة اليوم، أولوية حاسمة في سلم الأولويات، بجانب البيئة وجانب العدالة الاجتماعية وجانب العدالة الضريبية وجانب التوزيع العادل، لذلك، فمن المفروض أنه المكتسبات ديال المرحلة ديال الجائحة، مثل اليوم القطاع المهيكل، القطاع غير المهيكل يجب أن يدخل إلى دائرة الضوء اليوم، لا يمكن أن يستفيد القطاع المهيكل من دعم الدولة وغدا لا يساهم في الضرائب.

كذلك، "السجل الاجتماعي الموحد" و"الوكالة الوطنية للسجلات"، هي فرصة اليوم، عندنا تجربة رائدة، تجربة قوية اليوم عشناها، بإمكانات وطنية، إمكانات مغربية، أطر مغربية، اليوم نحن قادرون وقادرات كمغاربة ومغربيات، على أن نخرج "السجل الاجتماعي الموحد" وكذلك "الوكالة الوطنية للسجلات".

كذلك، السيد رئيس الحكومة، البحث العلمي، حاجة اليوم، حاجة اليوم، ليست موضوع جدل، ولكنها موضوع الإمكانيات، لذلك تتبدل الأولويات والبحث العلمي أيضا من الأولويات الأساسية اليوم.

وآخر نقطة، السيد رئيس الحكومة، مغاربة الخارج كما سبقني الإخوان، يجب النظر إلى وضعهم وفك وضعيتهم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة الآن لفريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب، في حدود سبعة دقائق.

المستشار السيد عمر مورو:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

زملائي المحترمين،

بداية، فإننا في فريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب، حريصون على تقديم الشكر الجزيل للحكومة على التدابير المتخذة خلال فترة أزمة "كوفيد"، مع تثمين عمل "لجنة اليقظة الاقتصادية" المتواصل والتدابير الشجاعة التي تم إقرارها، في انتظار مقاربة أكبر تمكن المقاولات من دعم مالي مباشر وإعفاءات وغيرها، حفاظا على مناصب الشغل.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

نتمنى أن تشكل تداعيات آثار فيروس كورونا المستجد، فرصة حقيقية لإعادة الاعتبار أو الترتيبات الأولية، الوطنية قصد الارتقاء بالبحث والابتكار في ظل عدم كفاية الميزانيات المرصدة للبحث العلمي، مع الحرص على تثمين نتائج البحث العلمي عبر دعم جسور بين الجامعات والمقاولات وتشجيع المقاولات على التموقع في أسواق جديدة، خاصة بعدما تبين أن النسيج المقاولاتي الوطني يزخر بقدرات هائلة وجب استثمارها، وهو السبب، السبب الأمثل نحو صناعات وطنية متقدمة وواعدة، خاصة في قطاعات التصدير المبنية على الابتكار وفق منظور شمولي ورؤية واضحة في إعداد مخططات الإقلاع القطاعية بعد الرفع التدريجي للحجر الصحي.

وعليه، فإن تحسين مناخ الأعمال في ظل هذه الظروف، يعد ضرورة قصوى يستلزم:

- تفعيل الحكومة لتعهداتها المنصوص عليها في الاتفاق الثلاثي ل25 أبريل 2019، بالعمل على إخراج المرسوم المحدد للقطاعات والحالات الاستثنائية، طبقا للمادة 16 من مدونة الشغل؛

- تسريع إصدار القانون التنظيمي للإضراب؛

- المرونة بشأن القضايا التي تخص مدونة الشغل وفق مقاربة تروم تحقيق التوازن بين حاجيات المقاولة وبين محاربة الهشاشة في التشغيل.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

في سياق تداعيات الأزمة الوبائية، بات من الضروري إعمال مقاربة خاصة بعد مرحلة الحجر الصحي فيما يخص بعض القطاعات المرتبطة بالخارج بحركة مجالية كالمنظومة السياحية مثلا، الفنادق والصناعة التقليدية وكذلك قطاع الإنعاش العقاري.

فالاقتصاد الوطني يفتقد إلى رؤية واضحة وخصوصا القطاعات المذكورة، مما يفرض مقروئية ورؤية واضحة في تحديد أفق زمني لأجل استئناف انطلاقة اقتصادية بعد الرفع التدريجي لتدابير الحجر الصحي، بفتح الحدود والأجواء الجوية قصد إجراء الحجوزات الفندقية سلفا، وعن تاريخ انطلاق القطاعات، كالمطاعم والمقاهي وممولي الحفلات وذوي حقوق الإمتياز التجاري (les franchises).

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لقد أضحى من الضروري القصوى إيلاء أهمية خاصة للتجار الصغار والمتوسطين والحرفيين والمهنيين، التي تضررت أعمالهم بشكل كبير جراء الجائحة، واستحضار إشكالاتهم في أي تدابير مستقبلية لمواكبتهم واستكمال بلورة التصور بخصوص الإستراتجية الوطنية للقطاع التجاري، وفق مخرجات توصية المنتدى الوطني حول التجارة، المنعقد بمراكش خلال شهر أبريل 2019، مع تشكيل لجن جهوية لدعم ومواكبة التجار والمهنيين وعموم المقاولات، مع مواصلة التنسيق والتشاور حول الخطط الملائمة لمواكبة كل قطاع، وذلك بدقة وبموضوعية وبمنطق يراعي المصلحة العليا للوطن، وبلورة إستراتجية وطنية لمعالجة وإدماج القطاع الخاص غير المنظم، تبعا للالتزامات الحكومية الواردة في برنامجها.

وفي هذا الصدد، فإن التجار السيد الرئيس، والمهنيين يستغربون من المقاربة الحكومية في تخصيص بعض الأنشطة ومنع أخرى، فهنا لابد أن أقف وأقول، السيد الرئيس، بأنه كيفما نتعامل تدريجيا بفتح بعض الوحدات الصناعية، فكنظن بأن جاء الوقت كذلك لنتعامل ويمكن نعطيو يعني واحد الفرصة لهاذ التجار أنهم حتى هوما يفتحو محلات تجارية بمقاربة اللي كنعرفوها وهي إلتزام التدابير الوقائية الصحية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

تظل الأبناك هي الحلقة الأساسية في تمويل الاقتصاد الوطني خلال فترة "كوفيد-19"، لاسيما أن التدابير الاحترازية للنظام البنكي، تعرف كل ما هناك، هناك بعض.. قدمت دعم في هذه الظرفية لبعض المقاولات ونشكرها، ولكن هناك اختلالات في بعض.. وغياب التواصل في بعض القضايا.

وعليه، أما حان الوقت، من أجل مقاربة تصالحية بين المواطن والمقاولة ومنظومة الأبناك؟ خاصة بعد ارتفاع منسوب الثقة، تبعا للأدوار الجديدة للدولة الراعية، من خلال دراسة ملفات القروض تبعا لكل قطاع على حدة، بسعر فائدة يتناسب مع احتياجات وخصوصيات وإكراهات القطاع، أو الحرفة، أو التجارة المزاولة، أو الخدمة المؤداة.

السيد رئيس الحكومة،

إن استمرار أزمة العرض والطلب في نفس الوقت داخل السوق، تستدعي تغييرا في المناهج المعتمدة في تدبير الميزانية المبنية على النظرة

الدوغمائية المقيدة بمراعاة التوازنات المالية، لأن السياق قد تغير، من خلال تبني مقاربة جديدة، تروم دعم المقاولة الوطنية مع عدم التراجع عن معدل الاستثمارات العمومية المعهودة، رغم الانخفاض الحاد الذي سيطر على مجموعة المداخيل الجبائية والجمركية، وهو ما يستدعي اللجوء إلى الاقتراض المنتج للثروة وفرص الشغل وتشجيع الطلب الداخلي أو الاستهلاك، من خلال الاستثمار بشكل أفضل دون المساس بالسيادة المالية للبلاد.

في الأخير، السيد رئيس الحكومة، تستلزم التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا، وقلة التساقطات المطرية والتراجع الكبير لأسعار البترول والغاز، إعادة النظر في الفرضيات التي بني عليها قانون المالية لسنة 2020، في إطار قانون مالي معدل، كما صرحتم بذلك أمام مجلسي البرلمان البارحة.

فما هي خطتكم في مواكبة القطاعات المتضررة وإنعاش الاقتصاد الوطني في مرحلة بعد الأزمة؟

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم لاحترام الوقت.

الكلمة الآن لفريق الإتحاد المغربي للشغل.

المستشارة السيدة امال العمري:

السيد رئيس الحكومة المحترم،

في الواقع كنا نترقب أن نناقشكم بشأن إجراءات رفع الحجر الصحي الذي اعتمدته الحكومة للحد من انتشار الفيروس، بدل الوقاية الجماعية، والذي جنب بلادنا الأسوأ في ظل الإمكانيات المتواضعة لمنظومتنا الصحية على مستوى الكشف والتحليل وبنيات الاستشفاء، إلا أن وضع الحالة الوبائية مع استمرار ظهور بؤر عائلية وصناعية، فرض على الحكومة تمديد فترة الحجر الصحي لثلاثة أسابيع، قرار لقي عموما استحسان المواطنين، ماشي كلهم، لأنه من المؤكد أن الحجر الصحي أنتج وضعية قاسية، خاصة بالنسبة للفئات المعوزة والهشة التي زادها العزل الصحي هشاشة، لكن رفعه سيكون محفوفا بالعديد من المخاطر، كما نبهتنا إلى ذلك عدد من التقارير الدولية، منها ديال منظمة الصحة العالمية، والتقارير الوطنية بحال ديال المندوبية السامية للتخطيط، علما أن رفع العزل الصحي سيستوجب الأخذ بعين الاعتبار تطور المؤشرات الوبائية وطاقة بلادنا الاستشفائية، وكذا العوامل الاقتصادية والاجتماعية بالأساس.

السيد رئيس الحكومة،

تلقينا بارتياح اعترافكم الصريح بأن الاختيارات الحكومية الاقتصادية والاجتماعية التي كشفت أزمة "كوفيد-19" عن عدم نجاعتها وعدم قدرتها على إدارة تداعيات الأزمة، تتطلب إعادة النظر بإعطاء الأولوية القصوى للقطاعات الاجتماعية كقطاعات إستراتجية واستعادة الدولة لأدوارها الاجتماعية، طبقا لما فتئ الإتحاد المغربي للشغل يؤكد عليه في مواقفه وفي مطالبه.

فتدبير هذه الأزمة يتطلب التوفيق بين متطلبات الأمن الصحي من جهة، وإنعاش الاقتصاد الوطني والانسجام والاستقرار الاجتماعي من جهة أخرى، إذ لا يمكن الاستمرار في حل مؤقت لمواجهة خطر دائم، قادر على هدم أسس وقواعد الاقتصاد الوطني.

وعليه، فرفع الحجر بشكل آمن وسليم، لا يمكن التعامل معه كتدبير إجرائي في نظرنا، بل كجزء من إستراتيجية وطنية محكمة ومدروسة الأبعاد والنتائج، مبنية على مبدأ التدرج وتأخذ بعين الاعتبار البعد الترابي.

سجلنا كذلك، عدم قدرة الحكومة الجزم بشأن سيناريو ماكرو اقتصادي واضح، حول التطورات المستقبلية للمؤشرات الرئيسية لاقتصادنا الوطني، في ظل عدم اليقين والمتغيرات الدولية، لكننا بالمقابل نسجل الالتزام الحكومي بفتح حواروطني مع الهيئات السياسية والفرقاء الاجتماعيين، وطبعا الحركة النقابية، بشأن الإعداد لخطة للخروج من الأزمة.

ونتمنى بالمناسبة أن تصبح المقاربة التشاركية مبدئية لدى الحكومة، كأحد الثوابت في وضع وتنفيذ السياسات العمومية، خاصة الاجتماعية منها.

لإكراهات الوقت، السيد رئيس الحكومة، سأتوقف عن بعض.. يعني عن الشق الاجتماعي في علاقته بتدبير الأزمة والإعداد لتجاوزها بأقل الأضرار الإنسانية والاجتماعية، الشيء اللي كيتطلب:

- طبعا إلزامية إعمال الحوار الاجتماعي والمفاوضة على مستوى القطاعات المهنية وعلى مستوى المنشآت والوحدات الاقتصادية، في إطار برامج استمرارية العمل، وكذلك إعداد الدلائل والإجراءات وتدابير الأمان، ضمانا لصحة وسلامة العمال؛

- الصرامة في فرض الإجراءات والتدابير الاحترازية والوقائية وتوفير المستلزمات الضرورية، من كمامات وآليات قياس الحرارة وتوسيع الكشف المخبري، إلى جانب باقي وسائل الوقاية، واحترام مسافة التباعد في المواقع والمنشآت الصناعية والخدماتية؛

- تشديد المراقبة والتفتيش في مواقع العمل عبر تعزيز وتقوية جهاز مفتشية الشغل، تجنبا لارتفاع نسبة البؤر الصناعية التي باتت تشكل 20% من مجموع البؤر، كما جاء في عرضكم، ما يؤكد عدم احترام بعض المنشآت للإجراءات الاحترازية واللي في غالبيتها هي نفس المنشآت التي لا تحترم حقوق العمال والحق النقابي؛

- إحداث لجان إقليمية لليقظة بإشراك كذلك ممثلين وممثلي

العمال، كذلك الحرص على عدم الإجهاز على حقوق ومكتسبات العمال والحفاظ على مناصبهم وأخذ وضعيتهم بعين الاعتبار في هذه المرحلة، عبر تأمين تنقلاتهم إلى مواقع عملهم في ظروف آمنة وتفعيل طبعا لجان الصحة والسلامة المهنية؛

- الحفاظ على القدرة الشرائية في ظل تمديد، في ظل تمديد الحجر الصحي، (donc) القدرة الشرائية للعمال والمواطنين عموما، وتوسيع وتعزيز الدعم الموجه للفئات الهشة، وفي مقدمتهم العمال غير المصرح بهم لدى الضمان الاجتماعي، والموقوفين عن العمل وباقي الأسر التي تعيش على الهامش، واللي هي فالحقيقة ما هي من المصرح بهم ولا من حاملي بطاقة (RAMED)، وهناك العديد من الفئات في هذا الوضع.

وهنا كنثيرو انتباهكم، السيد الرئيس، للتطبيق اللي ذكرتوه بالنسبة للشكايات، هو هام ولكنه غير كاف بالنظر للأمية الرقمية عند العديد من الأسر، وخاصة في المجال القروي، وبالتالي يجب تعزيزه بإجراءات إضافية، ضمانا لاستفادة هذه الفئات؛

- تعزيز وتوسيع منظومة الحماية الاجتماعية في إطار نظام شامل ووفق مقاربة حقوقية، باعتبارها التجسيد الحقيقي والمؤسساتي لمضمون التضامن الاجتماعي وإحدى آليات التوزيع العادل للثروة؛

- التسريع بإيجاد حل للإشكال البنيوي اللي كيطرحو، طبعا القطاع غير المهيكل واقتصاد القبو، بما يضمن حماية العاملين به وإقرار حقوقهم.

السيد رئيس الحكومة،

تلكم بعض الإقتراحات، كمساهمة من الإتحاد المغربي للشغل، والتي نتمنى أن تشكل مناسبة مناقشة القانون التعديلي للمالية فرصة حقيقة للأخذ بها، في إطار أجرأة وتفعيل ما جاء في عرضكم من التزامات حول التوجيهات الاجتماعية، تداركا لهفوات تدبير مرحلة ما قبل الجائحة وتأسيسا لمغرب ما بعد الجائحة.

شكرا السيد رئيس الحكومة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة الرئيسة على احترام الوقت.

الكلمة الآن للفريق الدستوري.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد الملودي العابد العمراني:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد وزير الدولة المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد رئيس الحكومة، نحن في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، نسجل بإيجاب كبير المجهودات التي قامت بها الحكومة، تحت قيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، ونهنئكم السيد رئيس الحكومة، على التدابير المتخذة في ظل هذه الجائحة.

هذه التدابير التي كانت لها الفعالية والتي جنبت بلادنا مما هو أسوأ، فالقرارات الرشيدة والحكيمة التي اتخذت، سواء ما تعلق بإغلاق الحدود الجوية، البرية، والبحرية، وإغلاق المدارس والمؤسسات التعليمية.

كل هذا، السيد رئيس الحكومة، جعل بلادنا تستطيع أن تتجاوز هذه الأزمة بأخف الأضرار.

السيد رئيس الحكومة،

نحن في الفريق نهنئكم، كما قلت، على كل هاته المجهودات، ونهنئ كافة مكونات الحكومة التي عملت على اتخاذ تدابير قصد مواجهة الآثار السلبية لهذه الجائحة.

السيد رئيس الحكومة،

كما تعلمون، فعلى أو خلال هاذ المدة التي مرت في ظل هذه الجائحة، فمقارنة مع مختلف دول العالم، فبهذه المناسبة نهنئكم على القرار الذي اتخذتموه بجعل هذه السنة الدراسية ليست سنة بيضاء، وبهذه المناسبة نشد على أيدي أسرة التعليم التي استطاعت أن تتفاعل مع هاته الأزمة، ونعلم على أن وقف الدراسة تم بتاريخ 16 مارس، ويوم 18 أو 19 انطلقت الدروس وانطلق التعليم عن بعد.

وهذه مناسبة، السيد رئيس الحكومة، نحيطكم علما على أنها كانت لها فعالية وحققت فائدة كبيرة، خاصة على أن التعليم لازال متواصلا لحد الساعة، إلا أن ما يمكن تسجيله، السيد الوزير، هو أن فئة كبيرة من سكان العالم القروي، نظرا للظروف التي تعرفها خصوصية وطبيعة المكان، سواء ما يتعلق بعدم وصول شبكة الإنترنيت لبعض المناطق، خاصة أن سكان البوادي، فئة كبيرة منهم هي هشة، وبالتالي العديد من متلقني التعليم ليست لديهم الوسائل اللازمة لمسايرة التعليم عن بعد، خاصة ما يتعلق بالهواتف الذكية والحواسب واللوائح الالكترونية.

السيد رئيس الحكومة،

نحن نعلم في الفريق على أن كل التدابير المتخذة لمواجهة هذه الجائحة، إلا ولها تداعيات اقتصادية، خاصة وأن مختلف القطاعات، سواء الخدماتية أو الاقتصادية أو الإنتاجية، قد تعطلت، أضف إلى ذلك المبادلات التجارية تناقصت وتراجعت بفعل الجائحة.

إذن كل هذا–لا محالة–سوف تتحمله المالية العامة للدولة، أمام كذلك، التضخم أو الأعباء المالية المضافة التي تحملتها المالية العمومية للدولة، خاصة ما يتعلق بالدعم الموجه لمختلف القطاعات.

كذلك، بهذه المناسبة، السيد رئيس الحكومة، نشكركم ونهنئكم على كل الجهود التي قامت بها حكومتكم، خاصة ما يتعلق بدعم الفئات المعوزة، سواء ما يتعلق بالمنخرطين في صندوق الضمان الاجتا عي، ولا الفئة حاملة بطاقة (RAMED)، إلا أنه نسجل، السيد رئيس الحكومة، في هذه النقطة بالذات، وعلى غرار كافة مداخلات السادة المستشارين، هناك فئة هشة لحد الساعة لم تتلق أي دعم، وفئة ربما تلقت الدفعة الثانية، ونجد، السيد رئيس الحكومة، على أن.. خاصة أن العديد ممن اتصلوا بنا وحملونا مسؤولية نقل هذا الخطاب إليكم لاتخاذه بجدية، فالأكثر تضررا والأكثر هشاشة لحدة الساعة لم يتلقوا أي دعم مالي.

كذلك، السيد رئيس الحكومة، نحيطكم علما أن فئة أخرى تعاني في صمت، وهي المتعلقة بالفلاحين الصغار، فكل الأبواب أغلقت أمامهم، سواء ما يتعلق بتدابير الحجر الصحي والتزامهم بعدم مغادرة منازلهم، وكذلك..

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

انتهى الوقت، شكرا.

آخر مداخلة في البرنامج ديال مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدين الوزيرين،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني أن آخذ الكلمة باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، في إطار مناقشة العرض الذي تقدم به السيد رئيس الحكومة، طبقا للفصل 68 من الدستور، حول تطورات تدبير الحجر الصحي ما بعد 20 ماي.

السيد الرئيس،

لقد قلتم إن لدى الحكومة إستراتيجية واضحة وتدابير قطاعية تهم فترة ما بعد 20 ماي، لكن ما جاء في عرضكم أمس أمام مجلسي البرلمان لا يعدو أن يكون عموميات ومعطيات أصبح يعرفها كل المواطنين المغاربة، من قبيل مكتسبات وإكراهات الحجر الصحي، المؤشرات الوبائية، شروط ومبادئ التخفيف من الحجر، وخلصتم إلى ضرورة تمديد فترة الحجر الصحي لمدة ثلاثة (3) أسابيع، استنادا إلى تقارير خبراء، وحتى هذا القرار لم يكن مستجدا، لأنه كان معروفا منذ أيام.

السيد الرئيس،

كنا نأمل أن تتقاسموا معنا تلك التقارير حتى يكون البرلمانيون على بينة من تطور الحالة الوبائية بالمغرب، وبالتالي على جدوى تمديد حالة الطوارئ والاطلاع على الإستراتيجية الحكومية والتدابير القطاعية التي تحدثتم عنها خلال عرضكم، لمناقشتها وإغنائها، وهو ما ينتظره منا المواطنون.

السيد الرئيس،

لقد أخفقتم في التواصل والشفافية التي قلتم إنها إحدى الركائز التي اعتمدتها بلادنا في منهجية تدبير الأزمة، ويمكن القول بأن هذه الركيزة شكلت حقيقة نقطة ضعف الحكومة في هذه الظرفية، فلا التصريحات ولا المواقع الالكترونية ولا حتى الإحاطة اليومية التي تقدمها وزارة الصحة، استطاعت أن تشبع فضول المغاربة، خاصة المهتمين والخبراء منهم، حيث تتسم بشح الأرقام والمعطيات.

السيد الرئيس،

قلتم إنكم غير مطمئنين على الحالة الوبائية بالمغرب بعدما تطرقتم بنبرة تفاؤلية إلى مجموعة من المؤشرات، حيث أكدتم أننا حققنا تقدما بخصوصها، كنسبة الفتك أو الإماتة، نسبة الحالات الخطيرة والحرجة أو معدل التكاثر، علما أن هذه المؤشرات – وأنتم السيد الرئيس طبيب وتعلمون ذلك – مرتبطة بعدد التحاليل المخبرية وكشف الإصابات، وليس بعدد الإصابات الحقيقي، وبالتالي لا يمكن اعتمادها، خاصة وأن العديد من المصابين لا تظهر عليهم أعراض المرض، وهناك أيضا نسبة استغلال وحدات الإنعاش، وكل الأرقام المرتبطة بهذه المؤشرات تعتبر أدنى بكثير مما وضعتم كأهداف قبل رفع الحجر.

لذا، السؤال المطروح: هل الحالة الوبائية مطمئنة فعلا ومتحكم فيها؟ أم الأمر لا يعدو أن يكون تحكما في الأرقام والحالة الوبائية غير مطمئنة؟ وهو ما يبرر اللجوء إلى تمديد حالة الطوارئ والحجر الصحي لثلاثة أسابيع إضافية.

السيد الرئيس،

لقد ربطتم عدم ارتياحكم بظهور بؤر صناعية وتجارية وعائلية، فمن المسؤول عن هذه البؤر؟ أليست الحكومة التي تكيل بمكيالين؟ حيث تتابع آلاف المواطنين بتهمة خرق حالة الطوارئ الصحية، وصلت حد متابعة الآلاف منهم لعدم استعمالهم للكمامات، لم تكن أصلا متوفرة في الأسواق آنذاك، وتتركون أصحاب المصانع والمتاجر ومراكز النداء وغيرها، يشغلون الأجراء في ظروف غير صحية ولا تحترم التدابير الاحترازية، ويتسببون في بؤر صناعية تنقل الفيروس إلى وسط العائلات ومنها إلى مؤسسات إنتاجية أخرى، فمن يستحق المتابعة والغرامات

والاعتقال؟ أم أنكم تخضعون لسلطة المال والأعمال؟

السيد الرئيس،

لا شك أن التدابير التي اتخذتها بلادنا ساهمت في تطويق الوباء، لكن كان بالإمكان تطويقه بشكل أسرع وبعدد إصابات أقل، لو لم تتساهلوا مع هذه المؤسسات الإنتاجية، خاصة وأن جزءا منها لا ينتج مواد ضرورية في هذه الظرفية، لذا نطالبكم بفرض تطبيق القانون، خاصة القسم الرابع من الكتاب الثالث من مدونة الشغل، وذلك حماية للأجراء وعائلاتهم وللمواطنين قاطبة، حيث لا يعقل أن نرهن صحة وسلامة المغاربة بأطماع وأرباح مجموعة من المؤسسات الإنتاجية.

كما نثمن قراركم بإشراك النقابات والفرقاء السياسيين والمجتمع المدني في الفترة القادمة، ونطالبكم بإشراكهم فعليا لمتابعة أو مواكبة استئناف المقاولات لعملها وآثار ذلك على الأجراء، خاصة وأن وزير المالية دعا جميع المقاولات إلى استئناف نشاطها بعد عيد الفطر.

ولكن السؤال المطروح: هل الحجر فعلا فقط على المواطنين وليس على المقاولات؟

السيد الرئيس،

من بين الأخطاء التي ارتكبت في بداية الوباء تصريحاتكم غير العلمية بعدم خطورة الفيروس "كوفيد-19" واستحالة دخوله للمغرب، وبعدم جدوى استعمال الكمامات لحماية المواطنين، وأنتم تعلمون أن بعض الدول استطاعت تطويق الوباء بفضل فرض استعمالها، وهو لحسن الحظ ما استدركتموه انطلاقا من 7 أبريل، كما أن عدد التحاليل التي كانت تنجز لم يكن كافيا لاكتشاف كل الحالات، وحتى الآن عدد التحاليل، السيد الرئيس، يبقى ضعيفا بالمقارنة مع مجموعة من الدول.

بالإضافة، فقد كان قرار إغلاق الحدود البرية والبحرية والجوية قرارا صائبا وشجاعا، لكن كان بالإمكان قبل ذلك تدعيمه بفرض الحجر الصحي على المسافرين القادمين من بعض الدول، وعلى رأسها الاتحاد الأوربي، وتتبعهم وتتبع مخالطيهم، تفاديا لانتشار الفيروس بين المواطنين.

السيد الرئيس،

إن عدم تطرقكم في عرضكم بشكل نهائي للمغاربة العالقين، سواء داخل الوطن أو خارجه، يعد نقطة سوداء في تدبيركم للأزمة الناجمة عن جائحة "كوفيد-19"، كما أن إهمالكم لهم يتعارض مع ما سبق وصرحتم به من قبل، من قبيل "مرحبا بجميع المواطنين"، "مغاربة العالم في وطنهم".

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا، لأول مرة يتم الالتزام بالوقت والتنازل عن بضع..

الكلمة الآن للسيد رئيس الحكومة للرد على مداخلات الفرق والمجموعة البرلمانية.

السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أبارك لكم هذه الأيام السعيدة، الأيام المباركة، وأبارك لكم مسبقا عيد الفطر، إن شاء الله، أسأل الله أن يعيده علينا وبلدنا معافاة، وبلدنا قد رفع الله عنها كل وباء.

من أين أبدأ؟

أولا، وقبل كل شيء، أنا في العرض ديالي الأمس، بالعكس برهنت على أن تفاعل الحكومة مع هذه الأزمة أدى إلى نتائج إيجابية. بطبيعة الحال، بلدنا كاملا انتصرت وبقيادة جلالة الملك وبتوجيهاته.

ولكن أيضا، على عكس ما قال بعض السادة المستشارين، تفاعلنا مع الأزمة وما طرحناه من خلاصات، دليل على نجاعة أولويات الحكومة وسياستها، لأنه كون ما كانتش ناجعة ما نوصلوش لهاذ النتائج أيضا، لا على المستوى المالي، ولا على المستوى الاقتصادي، ولا على المستوى الاجتماعي، ولا على المستوى التدبيري.

ما كنقولش حلينا جميع المشاكل، ولكن عندما نتحدث عن أولوية التعليم، الحكومة أعطت للتعليم أولوية منذ البداية، وقلناه وكررناه، وقلته هنا وبرهنا عليه في قوانين المالية، ولما قلنا الصحة أيضا أولوية، برهنا عليه.

بطبيعة الحال، ما كندعيش بأن غادي نعالجو إشكاليات هذه القطاعات وغيرها دفعة واحدة في سنوات معدودة، ولا يمكن لأي حكومة في العالم أن تقوم به، هاذي النقطة الأولى.

النقطة الثانية، الإنتاج والاقتصاد أساسي والصحة أساسية، وقلت أمس بأن هذه الثنائية والحفاظ على صحة الوطن والمواطنين من جهة، والحفاظ على القدرة الاقتصادية من جهة أخرى، هاذو جوج أمور خصنا نوازنو بيناتهم، وخصنا نشوفو كيفاش نديرو لهم باش نستمرو، وهاذي ثنائية جميع دول العالم الآن يناقشها، الجميع يناقشها.

طبيعي حتى احنا كنناقشو لأنها ثنائية، اليوم، وبالتالي كان التوجه العام اللي جا من التوجيهات ديال جلالة الملك، هو ما خصناش نفرطو

في الصحة والسلامة ديال المواطنات والمواطنين وديال الوطن، لأن إذا فرطنا في تلك الصحة والسلامة غادي تكون الكلفة ديالو الاقتصادية والاجتماعية أغلى بكثير، أغلى بكثير، راه كنشوفو بعض الأرقام الفلكية في بعض المناطق في العالم، ولذلك كان الحجر الصحي، كان قبل منها الطوارئ الصحية وكان الحجر الصحي، واستمرينا، والحمد لله انقذنا بلدنا وتفادينا الأسوأ، والأرقام البديلة على حسب تقارير الخبراء اللي هي منشورة.

أنا ما عرفتش كيفاش تتسولوني على أسمو.. كل شيء منشور، حتى التقييم ديال التأثير ديال الاقتصاد الوطني راه كيتنشر؛ من جهة المندوبية السامية للتخطيط عندها تقارير مستمرة، ومن جهة قسم الميزانية لدى وزارة المالية راه كتنشر، ما كاين حتى شي أسرار، غير كيفاش الواحد يقلب على ذيك المعلومة أو يجبذها ويستثمرها، هاذ الشي اللي كاين، ما كاين حتى شي حاجة أخرى.

بطبيعة الحال كاين أمور اللي حتى واحد ما عندو فيها العلم المحيط، كاين أمور اللي كيختلفو فيها الخبراء أنفسهم، وهذا قلناه أمس، لا على المستوى الصحي ولا على المستوى الاقتصادي، الحكومة ما كتتبناش دائما رأي عندما يختلف الخبراء، كتحاول ما أمكن تشوف كيفاش تكون السياسة ديالها الناجعة عملية، مع احترام آراء الخبراء حتى يتفقوا.

لكن، في إطار الحجر الصحي كان من البداية، من البداية قرار أن الوحدات الصناعية والإنتاجية التي تستطيع أن تلتزم بالمعايير الصحية وفق دليل واضح يسمح لها، بل تشجع على العمل، وهاذ الشي اللي خدمنا به إلى اليوم، وهاذ الشي اللي خدمنا به إلى اليوم، وغنبقاو خدامين به، وإلا ما غادي تلقاوش ما تاكلو، انتوما الأولين، كيفاش؟!

الصناعة الغذائية خصها تشتغل وإلا ما نلقاوش هاذ الكمامات، كيفاش درنا لهاذ الشي كون ما كاينش وحدات صناعية تشتغل؟ راه كان ضروري، ما نلقاوش الأدوية، المغرب تيصنع 80% ديال الأدوية ديالو على الأقل، كيف غادي يديرو؟ هاذ الوحدات ما تخدمش كاع؟ لا يمكن، هذا ما كاين حتى فشي دولة في العالم ولا يقول به عاقل.

ولكن، نتشددو في الإجراءات، هذا معقول، الإجراءات الصحية أن نتشدد فيها معقول، وفي نفس الوقت نشجع الوحدات الإنتاجية والصناعية باش تشتغل، خصنا هاذ الجوج، ولذلك وضعت معايير وشروط لاشتغال الوحدات الإنتاجية في إطار تشجيعها على العمل.

وبالمناسبة، هاذ الشروط راه حتى هي كلفة إضافية على هاذ الوحدات الإنتاجية، لأن الواحد اللي كيخدم مثلا 1000، غادي يبقى يخدم غير 300 و400 مثلا، لأن خص التباعد بيناتهم، خص كلفة ديال التزويد بالمعقمات، التعقيم ديال المحلات، المزيد من الاحتياطات لا في عمليات الإنتاج ولا في عمليات التسويق، هاذي كلفة زائدة حتى على المصنّع نفسو، فلذلك خصنا نشوفو كيفاش.. ولذلك سمح لهؤلاء بالعمل، ولذلك السيد وزير المالية لما تحدث هذا الصباح وقال نحن ندعو إلى أن يشتغل هؤلاء خصهم يشتغلو، ولكن يلتزمو بالمعايير.

وكما قلت أمس، العديد من القطاعات الحكومية وضعت دلائل، دلائل للعمل ديال المؤسسات في مختلف المستويات، ومن هنا أيضا تفعلت عملية المراقبة وتدارت لجان ديال المراقبة جهوية، فيها وزارة الداخلية، وزارة الشغل، وزارة التجارة والصناعة ووزارة الصحة، وتزور هذه الوحدات باستمرار، وفي الشهر الماضي في هذه الفترة في شهر تقريبا كانت 13.000 زيارة للوحدات الإنتاجية على أساس أنه يمكن أن تزار وحدات إنتاجية أكثر من مرة، وكانت هناك مراقبة لحوالي 1715 وحدة صناعية، وصدرت قرارات بالإغلاق لبعض الوحدات الصناعية التي لم تلتزم على الرغم من التحذيرات، إلى كانت أمور بسيطة اللي يمكن تتعدل ويدخلو فيها تعديلات ويستمرو يشتغلو، مزيان، كتعطى لهم واحد 48 ساعة، ثم ترجع اللجنة مرة أخرى إلى نفس الوحدة الصناعية والإنتاجية وتشوف، إلى التزمو بها مزيان، ما التزموش بها مزيان، كتصدر قرار الإغلاق، وفعلا صدرت العديد من قرارات الإغلاق لعدد من المقاولات.

إذن، احنا هاذ الشي واضح عندنا، خارطة الطريق واضحة، لا لبس فيها، ولذلك أقول مرة أخرى بعد العيد، إن شاء الله، الوحدات اللي كتشتغل في أنشطة لم تمنع رسميا خصهم يرجعو يخدمو، ولكن خصهم يلتزمو بالمعايير الصحية والإجراءات الضرورية لحماية العمال ولحماية حتى الناس اللي غادي تعطى لهم هاذيك المواد، لأن إلى كان التلويث راه حتى المواد اللي غادي يبيعو يمكن تكون ملوثة، راه كاين حتى صحة المواطنين وصحة الوطن، ولكن هو ضروري لصحة المواطنين أيضا.

إذن بالعكس، بلادنا حققت واحد الأمر مهم جدا، أنها استطاعت أن تحول عددا من الأنشطة الصناعية إلى أنشطة لمواجهة الجائحة، مثل ما واقع بالنسبة لعدد من المعامل الآن، هي العشرات الآن التي تصنع الكمامات بمختلف أنواعها، ديال الثوب واللي ماشي ديال الثوب.

الحمد لله، أصبحنا عندنا الاكتفاء اليوم، غير هاذي بوحدها راه كافية، دليل على أن خص الوحدات تشتغل لأن محتاجينها، محتاجينها، وأنا أستغرب أحد السادة المستشارين كيقول منين غادي تجيب 150 مليون؟ واش أنا غادي نشرح لك التقنية كيف غادي ندير لها؟ 150 مليون معنى ذلك كنصنعو اليوم أكثر من الحاجيات ديالنا، وهاذيك أكثر من الحاجيات كنبداو نجمعوها.

قبل ما نبداو التصدير خصنا يكونو عندنا (stock) ديالنا، مخزون ديالنا احنا، إضافة إلى إنتاج الحاجية اليومية عاد كنسمحو للوحدات بالتصدير، لأن كلشي بغى يصدر، لأن هاذي دبا اللي كنبيعوها احنا ب 80 سنتيم هي نفسها راه في أوربا مطلوبة في بعض المناطق، الأخرى ديال الثوب اللي تنبيعوها ب 6 دراهم أو 7 دراهم اللي كتباع واللي كتستعمل، لأن كتتصبن ويمكن تتحدد ويمكن تستعمل مرات حتى هي مطلوبة

بكثرة، وهناك مستثمرين أرادوا أن يستثمروا ويديو، هاذو خصنا هو الأول تنديرو المخزون ديالنا الكافي لمواجهة مرحلة ما بعد الحجر الصحي أثناء التخفيف، لأن آنذاك.. دبا الآن الأسرة كيخرج واحد ولا جوج في النهار، نهار غادي نخففو الحجر الصحي غادي يبدا الخروج أكثر، بمعنى الحاجية اليومية ديالنا ديال الكمامات غادي تزيد، وهاذ الشي مشتغلين عليه، وفق خطة واضحة مدروسة، وغادي نمشيو لها.

ونقول لك السميات ديال المعامل؟ أنا ما عارفهمش، يعرفهم الوزير المعني، أما هاذي واضحة، وليس فقط هاذي، كلشي جميع الأدوات الأخرى، هاذوك اللباس الخاص بالحماية عندما يدخل الطبيب مثلا لعملية جراحية أو عندما يستعمله.. الآن كلشي هاذ الشي أو غطاء الرأس أو غطاء ديال الرجلين أو غيره من الأدوات، الآن كنصنعو ما يكفينا، وهناك طلب للتصدير.

احنا غادي نديرو المخزون ديالنا لمواجهة ما بعد الحجر الصحي قبل أن نسمح لهذه المؤسسات بالتصدير. هذا هو الاستراتيجية، باينة واضحة بسيطة، ولكن حازمة وعملية ونافعة، إن شاء الله، للوطن.

المطهرات الحمد لله اليوم عندنا كنصنعو 100% من الحاجيات ديالنا من (l'éthanol)، نصنع من الكحول ما يكفينا وكنخزنو أيضا باش يكون عندنا واحد المخزون لمواجهة الطوارئ في المستقبل، وخصوصا في فترة رفع الحجر الصحي اللي غادي يرتفع الطلب ديال هاذ المطهرات اللي هي ضرورية في مواجهة هذه الجائحة، وهكذا.

إذن هناك عمل كيتم وفيه تصور وفيه رؤية، وفيه خبراء كيشتغلو عليه، وفيه موظفين كيتابعوه يوميا، كنشكرهم. أنا كنت زرت الوحدة ديال العمليات، كتسمى "وحدة العمليات" اللي فيها الناس اللي كيتبعو ذاك الشي معمل معمل، شخص شخص، كل واحد وكاين ممثلين ديال الوزارة المعنية داخل تلك المعامل كتشوف الإنتاج واش هو هذاك، واش المعايير ملتزم بها، وكيعلمو شحال نتجو من كمامة في النهار في العشية، فلان أنتج كذا، فلان أنتج كذا، فين مشى؟ باش ما يوقعش، لأن بعض الأخطاء اللي وقعت لنا في البداية، في البداية ونخليو التزويد ديال السوق والتزويد ديال الناس كافي وكامل، إن شاء الله.

فلذلك، كنحيي هاذوك الأطر وهاذوك الكفاءات كلها اللي واقفين على ذاك الشي، راه بعض المرات كيبداو يعالجو بعض الإشكالات حتى لواحد الوقت متأخر جدا من الليل، واحنا جالسين فديورنا فاطرين، ناعسين إلى آخره، راه كاين ناس اللي حاضين، لأن الصباح ما يمكنش يقولو لي ماطيشة ما كايناش في السوق أو لا شي حاجة، خص ثاني الموزعين وخص ذاك الشي كلشي كيتبع وفق جداول واضحة باش ما توقعش فيه إرباكات.

كتوقع مرة مرة شي أخطاء ولكن بسيطة بالمقارنة مع هاذ الحجم ديال التزويد ديال الأسواق، الحمد لله. غير هاذ التزويد ديال الأسواق ديال بالفلاحة، نحيي الفلاحة، كيستحقو كل تحية، وكنحيي الموزعين، الباعة إلى آخره، واحد السلاسل، ولكن هذاك الشي خصوتوجيه، خصو إشراف عام، خصو واحد النظرة اللي كتخلي باش ما يوقعش شي خلل في الطريق، فلذلك أنا كنظن بأنه بالعكس، الأولويات اللي كنا سطرناها كيف واجهنا الأزمة، وكيف سنخرج منها إن شاء الله منتصرين، دليل على نجاعة تلك السياسات وتلك الأولويات. ماشي معنى ما فهمش غلط ولا بعض الأخطاء ولا بعض.. هاذ الشي كلشي ممكن يكون، ولكن في العموم هذا هو المهم وفرنا درنا.. هذا هو المهم، طيب.

النقطة الأخرى التي أريد أن أتوقف عندها هي القضية ديال الدعم والمواطنات والمواطنين اللي تدعمو.

أولا، خصنا نحييو هاذ العمل الكبير اللي دارت فيه فرق متعددة، من القرار إلى التنفيذ، عملية غير مسبوقة في بضعة أسابيع، راه هذا من باب الخيال. اليوم، اليوم استفاد تقريبا من القطاع غير المهيكل بوحدو وخلي القطاع المهيكل، الناس اللي مسجلين في "الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي"، حوالي 4 ملايين شخص من أصل 4 مليون و300 ألف اللي هي محصاة، أسر، أسر.. أرباب أسر، نعم، صحيح، من أصل 4,3 مليون أسرة مستحقة.

وبلغت نسبة هذه الأسر في العالم القروي حوالي 37% منها في العالم القروي، راه اليوم، اليوم، كيستافدو الناس، كاين الآن وحدات متنقلة وقد كنت أعلنت هذا في البرلمان، وربما أعلنه السيد وزير المالية أيضا، هناك وحدات متنقلة الآن بحال إلى بنكية، بحال وكالة بنكية متنقلة فيها كل ما يكفي، كتنتقل حدا شي دواويروكتبدا تخلص إلى آخره، بلا ما نقول لكم السمية، لأن السيد وزير المالية مرة مرة كيصيفط لي معطيات ها وحدة متنقلة في الدوار الفلاني، كيجمعو دواوير في الحقيقة، قبيلة فلانية أو منطقة فلانية، ثم من بعد تنتقل لمنطقة فلانية، وهي عملية متعبة وخصها شوية ديال الوقت، راه بعض المرات كتمشي وحدة متنقلة لمنطقة، كتوزع كتكمل كتمشي لمنطقة أخرى عاد شي وحدين تما كيقول لك آ إما ما كانش موجود ولا نسى ولا وقع شي مشكل ما وصلش إلى آخره، كيفاش غادي ترجع ثاني على ود بضعة عشرات! راه كاين إشكالات عملية كتطرح لبعض المجموعات.

صحيح، هاذ الشي خصنا نحاولو ما أمكن نلقاو له الحلول نحلوه، ولكن الجزء الأكبر ديال العملية تم الحمد لله بنجاح، والناس توصلو.

غير هاذي راه الحمد لله.

طيب، بقى لنا واحد شوية وأنا أمس.. بقى لنا واحد الشوية غير بقى أش نوضحو هاذ المسألة ديال الناس اللي خدامين اللي ما مسجلينش في (CNSS)، اللي عندهم الشروط أنهم كان عندهم واحد العمل كما كان هاذ العمل في القطاع غير المهيكل وفقدو العمل ديالهم هاذو عندهم الحق يكون عندهم هاذ الدعم، فالأول تسهيلا للمهمة درنا واحد المعيار قلنا غادي يكون منهم جزء عندو أصلا بطاقة (RAMED)، وهاذ بطاقة غير باش تسهل لنا العملية باش نسرعو، للإسراع، هاذيك (RAMED)

معنى ذلك كاين معطيات، كاين معلومات، كاين إلى آخره.

ولكن، مرة أخرى أؤكد بأن هذه المساعدة المالية اللي تتصرف من "صندوق تدبير جائحة كورونا" تستهدف أرباب الأسر الذين فقدوا عملهم أو مدخولهم نتيجة لتطبيق حالة الحجر الصحي والطوارئ الصحية.

وبخصوص الشكايات، كما قلت أمس، جات شكايات من المواطنات والمواطنين، أحيانا تتجي مباشرة وأحيانا تنطالعو على بعض الحالات في الإعلام، أحيانا بعض السادة البرلمانيين تيوصلولنا الأفكار، هاذو ما يمكنش ما نتجاوبوش معهم، إلى عندهم الحق ما كاين مشكل وفق هاذ المعايير، فلذلك قبلت وزارة المالية مشكورة، مشكورة، إطلاق واحد البوابة خاصة، ركن خاص على مستوى البوابة .www tadamoncovid.ma، اللي كاينة غادي يدار في واحد المنصة من أجل تلقي هذه الشكايات، وغادي يتحلل ثاني بنفس المنطق ونشوفو واش عندهم الحق ولا ماعندهمش الحق، وهاذ الشي تتحسم فيه تقنيا ما تتدخل فيه حتى شي طرف آخر، كاين لجنة مشتركة داخل "لجنة اليقظة الاقتصادية" خاصة بالحسم في هذه الحالات، وغادي تعاود تراجع، تنشكرهم لأن أنا فاش هضرت مع السيد وزير المالية قبلو باش يعاود يراجعو يشوفو اللي عندو الحق واللي ما عندهمش الحق، وإن شاء الله سيتم البت فيها بشكل كامل، وراه يمكن السيد وزير المالية هاذ الموضوع عاود جبدو منذ قليل باش نكونو واضحين في هاذ المسألة، ولكن نديرو جهدنا فيه ما كاين حتى شي مشكل.

بالنسبة للصندوق الخصوصي، فهمتيني؟ الصندوق الخصوصي الخاص بمواجهة تداعيات تدبير جائحة كوفيد اللي أمر به جلالة الملك، الله يحفظو، كانت فكرة مبدعة وتم التعبئة فيه من قبل القطاع العام والقطاع الخاص، واللي تقريبا الآن تجاوز المداخل ديالو 32 مليار درهم الآن، يمكن يعاود يزيد واحد شوية بضع الملايير أخرى نتمناو، واللي تصرفت منه عدد من الأمور، وذاكشي كلشي بقرارات واضحة وفي شفافية تامة، ما كاين حتى شي حاجة اللي تزهق، لأنه أولا هاذ الشي تتدخل فيه لجنة فيها عدد من المتدخلين، تصرفت منه حوالي 2 مليار ديال الدرهم تقريبا لتقوية القطاع الصحي في مواجهة جائحة كورونا عن طريق اقتناء عدد من المعدات ومن المستلزمات الطبية الضرورية، مثلا التوسيع ديال التحليلات، راه هاذ الشي خصو تجهيزات خاصة، خصو إعدادات خاصة، كما قلت أمس في المختبرات اللي غادي تدير هاذ التحليلات، خصو وسائل ديال الأمان خاصة، وخصو بعض التكوين أيضا، وأيضا تشرات منو أكثر من 700 سرير للإنعاش وحوالي 350 جهاز للتنفس الاصطناعي، وأيضا عدد من التجهيزات الأخرى فيما يخص المعدات والمستلزمات الطبية، فلذلك، هذا مصرف، المصرف الثاني هو هاذ الدعم ديال هاذ الناس اللي الأرقام ديالهم واضحة بحال إلا قلتي 4 مليون، 4 ضربها في أسمو.. هي 4 مليار ديال الدرهم وشي حاجة مثلا، وهكذا يعني ذاك الشي محسوب ما فيهش أسمو..

ولكن أيضا كان واحد القرار ديال أن تتحمل الدولة ويتحمل القطاع البنكي جزء من التكلفة الكاملة للفوائد العرضية لتأجيل سداد قروض التمويل، إما قروض السكن ولا قروض الاستهلاك ديال شرائح واسعة من المواطنين، وخصوصا اللي في واحد المستوى معين، قروض السكن حتى ل3000 درهم، قروض الاستهلاك حتى 1500 درهم تقريبا، وهذا غادي يستافد منو تقريبا 400 ألف شخص الآن، ما عدا اللي غادي يحمل الدولة 50% وغادي يتحمل القطاع البنكي 50% من التكلفة ديال هذاك التأخير ديال السداد ديالها، فهاذيك كلها، واحد الأعمال اللي وضع تقنيا وضع إمكانيات التقنية باش تنجح راه هي عملية فيها تعقيدات، ولكن الحمد لله احنا كنواجهها بكل شجاعة، بكل نجاعة وتنحاولو ما أمكن نجحو فيها، تنحيي مرة أخرى جميع الأشخاص اللي تيخدمو في هاذ المجال واللي إن شاء الله غادي تكون عندها واحد التأثيرات إيجابية على المواطنات والمواطنين.

بخصوص.. فيما يخص مرسوم المادة 16 من مدونة الشغل، وهو المرسوم الذي تنص عليه هذه المادة ويخص الحالات الاستثنائية التي يمكن فيها إبرام عقود عمل محددة المدة، هاذ المرسوم والذي وعدنا في اتفاق 25 أبريل بإخراجه، هذا قامت وزارة الشغل مشكورة بالقيام بالمشاورات الضرورية مع المركزيات النقابية، ومع الاتحاد العام لمقاولات المغرب، هاذ الشي قبل، يعني قبل مارس، وبعد الانتهاء من هذه المشاورات، تمت صياغة هاذ المرسوم وهو الآن لدى الأمانة العامة للحكومة وغادي تدخلو إن شاء الله قريبا في مسطرة التشريع باش نخرجوه، على كل حال هذا من الالتزامات ديال الحكومة اتجاه هذا الموضوع، وأيضا جميع المواضيع ديالنا، الالتزامات ديالنا في هذاك اتفاق 25 أبريل غادي نديرو جهدنا إن شاء الله، غادي نلبيوها ونلتزمو بها.

أشار بعض السيدات والسادة المستشارين إلى هاذ المبادرة التي أعلنتها أمس بفتح المشاورات مع الأحزاب السياسية والمركزيات النقابية وهيئات مهنية في هاذ الموضوع، ربما نزيدو أطراف أخرى، لا حرج في ذلك، وعلى كل حال هاذ المبادرة مفتوحة لهذه الهيئات.

احنا بدينا بالبرلمانيين، انتوما قولولنا الرأي ديالكم في هاذ المواضيع الثلاث، والأحزاب السياسية، احنا راه غادي نتبعو معها، يمكن أن يرجع السادة البرلمانيين إلى قيادات هذه الأحزاب السياسية باش تشوف كيفاش غادي يكون التعامل، وعمليا كيفاش غادي ناخذو هاذ المبادرة إن شاء الله، غادي نطلقو بعد العيد مباشرة، وغادي نبداو في هاذ المشاورات، وغادي تكون فيها وسائل متعددة، غادي نسلكو كل وسيلة: تقديم المذكرات، القيام باللقاءات عن بعد، أو اللقاءات المباشرة إذا استطعنا من بعد، أي حاجة يمكن لنا نديروها غادي نحاولو ما أمكن نديروها.

بالنسبة للاقتصاد الوطني وبالنسبة لإعادة النشاط الاقتصادي: إنعاش الاقتصاد الوطني مسؤولية لنا جميعا، وهاذ المسؤولية احنا حاسين بها، ولكن بغيت من البداية نقول لكم واحد القضية، الاقتصاد

الوطني يقوم على أسس متينة نتيجة الإصلاحات الهيكلية التي قمنا بها، قمنا بها يعني كبلد قبل ما تجي هاذ الحكومة، ماشي غير هاذ الحكومة، احنا زدنا واحد الشوية، ولكن هي إصلاحات هيكلية، راه هو مبني على أساس متين، احنا ما خايفينش عليه، غادي توقع لنا مشاكل، كاين صعوبات تدبير ما بعد جائحة كورونا صحيح واش هي ساهلة؟

ما نعيشه اليوم بالنسبة للاقتصاد الوطني، وانتم تعرفون، تعرفون هذا كثيرا، التداعيات الكبيرة على الاقتصاد العالمي غادي يتأثر على الاقتصاد الوطني، وغادي تكون عندنا صعوبات على المستوى الاقتصادي والمالي، وربما أنتم تعرفون بأن هناك قطاعات، قطاعات اقتصادية شبه متوقفة، بحال السياحة، بحال الطيران، الخطوط الملكية المغربية، متوقفة نتيجة إغلاق الحدود ونتيجة عوامل أخرى مرتبطة بتداعيات الأزمة الصحية، ولكن أيضا هناك الصادرات، جزء مهم من الصادرات توقفت ماشي بالنسبة للمعامل فقط اللي في المغرب، المعامل اللي في جميع أنحاء العالم، كلشي إلى توقفت مثلا السيارات، اقتناء السيارات، انهار سوق السيارات، انهار في العالم كله، واش احنا بوحدنا، العالم كله، ومن هنا هناك تراجع كبير في هذه القطاعات التصديرية، هذه القطاعات التصديرية اللي مرتبطة بسلاسل القيمة العالمية، مثل قطاع السيارات، مثل قطاع الطيران، مثل كل ما هو تكنولوجيا حديثة، الإلكترونيك والتكنولوجيات الحديثة، النسيج والألبسة، وغيره، هاذي كلها وقع فيها التناقص لعملها ولنشاطها الاقتصادي، أحيانا 50%، أحيانا ب 40%، أحيانا ب 80%.

دبا احنا صناعة الطائرات، في أبريل نقص ب 81% تقريبا، 81%، فهمتني؟ وإن كان تنشكر المهندسين والناس ديال بعض المقاولات ديال صناعة الطيران اللي حولو النشاط ديالهم وساهمو في صناعة هاذ أجهزة التنفس الصناعي الجديدة المغربية-المغربية، والتي الحمد لله حتى هي غادي يكون عندها واحد التأثير مهم في مواجهة جائحة كورونا.

هذا إذن هذا كله من الممكن أن يؤثر، أن يؤثر على الأنشطة الاقتصادية عموما، وبالتالي غادي يؤثر على الناتج الداخلي الخام في المرحلة المقبلة، ما كاينش توقعات كلشي تيتصدر غير "صندوق النقد الدولي" وتتصدر مؤسسة دولية أخرى أرقام وتلقاو بينهم تفاوت في تقييم كم سينقص من الناتج الداخلي الخام على المستوى العالمي، وأيضا على المستوى الوطني وإن كان متوقع عموما أن 6 النقط تقريبا غادي تنقص في نمو الناتج الداخلي الإجمالي برسم سنة 2020، وهذا واحد النقص كبير جدا، كبير جدا، وبطبيعة الحال هذا سيؤثر على المالية العمومية، سيؤثر على عدد من الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

من هنا كان هاذ التفكير في هاذ قانون المالية التعديلي واللي الآن نستجمع، إلى بغينا نقولو جزئياته وإن شاء الله نتمنى بعد العيد مباشرة نقدمو، نكون وجدنا التوجهات العامة قبل ما نوجدو قانون المالية التعديلي نفسه، لأن كاين التوجهات العامة اللي غادي يتعرض في المجلس الوزاري، بعض الناس اللي نقلو الكلام ما نقلوهش دقيق، التوجهات العامة في المجلس الوزاري، مشروع القانون المالية التعديلي في المجلس الحكومي وهو اللي فيه التفصيل إلى آخره. غادي ندوزوه هو الأول، التوجهات العامة، عاد غادي نجيو لمشروع قانون المالية التعديلي في مجلس الحكومة، ثم بعدها سيحال على البرلمان إن شاء الله، وستكون تلك مناسبة لمناقشته ومناقشة أولوياته ومناقشة تفاصيله جميعا.

إذن، هذا هو بالنسبة لهاذ قانون المالية التعديلي، إيوا راه احنا عندنا فيه هاذ الشي، عندنا التفكير فيه واضح، ما عندناش فيه لبس، عندنا واضح، ولكن الوضوح ديال التوجهات وديال الأفكار، ماشي معنى الأرقام واضحة، لأن الأرقام يمكن تغير ليا من أسبوع إلى أسبوع، فهمتيني؟ إلى تشجعو بعض الأنشطة الصناعية ودخلو إلى آخره، راه هذا سيناريو، إلى ما تشجعوش مزيان، ولا وقعت أسباب أخرى، إلى انتعش الاقتصاد العالمي مثلا تفتحات الحدود ديال عدد من الدول اللي أصلا تنصدرو لها وانتعش عندهم شوية أسمو.. وبدينا تنصدرو هذا شيء، إلى ما كان ذاكشي أقل راه أقل هاذ الشي دابا ما تنمسكوش جميع الخطوط ديالو الآن.

التوقعات يمكن نديروها نديرو سيناريو واحد أنه كذا، كذا، يؤدي إلى كذا، سيناريو جوج يؤدي إلى كذا، هاذ السيناريوهات موجودة واقتصاديا عارفينها والموظفين المعنيين اللي هما غادين في هاذ الشي ديال الهندسة ديال الإقلاع الاقتصادي في المستقبل القريب راه واضحة، ولكن كسيناريوهات، كل سيناريو تنزلوه على حسب المعطيات الجديدة التي ستأتي إن شاء الله.

وأريد أن أختم أيضا بهاذ القضية ديال المغاربة العالقين في الخارج، أنا بطبيعة الحال بقى في الحال على بعض الألفاظ اللي تيستعملوها الإخوان، وأنا ما.. ما.. هاذ الشي راه هضرنا به في البرلمان، أنا شخصيا، وجا السيد وزير الخارجية شخصيا والسيدة الوزيرة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج، يعني هاذ الشي هضرنا فيه مرارا ووضحنا فيه المنهجية ديال الحكومة مرارا.

أولا، المواطنين العالقين بالخارج اللوائح اللي عندنا إلى حد أمس وصلنا دبا لعدد اللي المسجلين في اللوائح إلى 31.819، لأن كل مرة تيعاود اللوائح تتزيد شوية، وبطبيعة الحال منذ البداية تعبأت الحكومة وتعبأت الوزارة المعنية، وبالخصوص مركزيا، ولكن أيضا من خلال البعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية بالخارج، تعبأت لمتابعة هذا الملف ولاتخاذ عدد من الإجراءات اتجاه هؤلاء المواطنات والمواطنين، كما قلت اتخذت عدد من الإجراءات من بينها:

أولا، الإحصاء، وغير الإحصاء راه إجراء مهم؛

ثانيا، اتخذت عدد من الإجراءات مرتبطة بالإيواء، وهاذ عملية الإيواء التي وصلت تقريبا 25% من الأشخاص اللي ما عندهمش فين يكونو في فنادق في المدن في الدول المعنية، خصوصا في فرنسا وفي إسبانيا

وفي تركيا وفي بعض الدول الأخرى، الأكثرية في هذه الدول الأكثرية، 7000 تقريبا في فرنسا: 7200، 4000 في تركيا، 2300 في إسبانيا، وفي دول أخرى أيضا، لكن أيضا كاين واحد المواكبة اللي مرتبطة بحل جميع الإشكالات المرتبطة تما، اللي عندو تأشيرة غادي تكمل خص التدخل لدى الجهات المختصة ديال الدول الأخرى، اللي عندو.. كاين حتى اللي عندو جواز السفر ديالو اللي غادي يكمل، كاين عدد من الإجراءات الأخرى الإدارية، ولكن كاين أيضا فيما يخص التطبيب والتكفل بعدد من المواطنات والمواطنين، إما اللي عندهم أمراض أخرى، ومحاولة مساعدتهم ومتابعة حالتهم.

احنا واعيين بالصعوبة ديال هاذ أسمو.. راه انتوما عارفين هناك برلمانيين لا يزالون الآن من هؤلاء المغاربة العالقين، هناك عدد من موظفين سامين اللي مشاو في مهام رسمية ولا يزالون عالقين، وغادي نقول لكم واحد الهضرة، أفراد من عائلتي، أنا شخصيا، عالقين في بعض الدول الأخرى، ولكن الدولة تتعامل بواحد المنطق آخر، احنا تنشوفو أشنو هو المصلحة، لأن باش هاذ الإخوان والأخوات باش يدخلو خصنا إعدادات، ويمكن أن أقول لكم بأن القطاعات المعنية في اجتماعات مستمرة وعملت فعليا على التحضير لجميع الخطوات التي تستلزمها عملية إعادة.. فهمتيني؟ مرورا بتحديد المعايير والشروط، وصولا إلى تدبير المرحلة ديال السفر والمرحلة ديال ما بعد الإعادة والحجر الصحي، كيفاش غادي نتعاملو في هذاك الحجر الصحي؟ وفين؟ كان هناك.. الآن هناك خارطة طريق للإعداد ومن شأن هاذ الجاهزية، الجاهزية اللي تنشكر عليها القطاعات المعنية أن تتيح لنا التدخل وتسخير كل الموارد بسرعة وفعالية لتيسير عملية الإعادة، حالما يتم اتخاذ القرار فيها، ويؤون الأوان إن شاء الله باش تكون هاذ العودة، ولكن كيف ما كان الحال فجميع القطاعات المعنية متابعة لهذا الموضوع باستمرار، تنقول لكم بأنه دارت وسائل الاتصال لوضع الشكايات وهاذ الشي بالآلاف اللي تتجي ديال هاذ الشكايات واللي تنحاولو ما أمكن، الجهة المعنية، أن تتابع تلك الإشكالات وتقوم بحلها.

السيد الرئيس:

كاين شي أفق؟

السيد رئيس الحكومة:

نجي لواحد السؤال آخر مرتبط لأن شي إخوان قالو ليا علاش هاذ الجهة ما فيها حتى شي حاجة ما تفتحوها إلى آخره.

راه الجهات اللي لهم فيها الحالات والبؤر في المغرب راه ما كانوش فيها الحالات في الأول، فكرو معايا مزيان في هاذ القضية، ما كانوش فيها حالات، على كل حال كما كان الحال أنا لما عرضت، راه عندنا خطة ديال تخفيف الحجر الصحي كاينة، مجرد ما تيحين الوقت غادي ندخلو في واحد المرحلة ديال الإعدادية وبمراحل ديال تخفيف الحجر الصحي، وهاذي راه فيها، أولا وقبل كل شيء، التدرج وفق مراحل، كما قلت أمس، ثانيا فيها الترابية بمعنى نأخذ بعين الاعتبار المناطق والأقاليم والعمالات والجهات، بمعنى اللي ما فيها حتى شي حالة ماشي بحال اللي فيه بؤر ماشي إلى آخره، بطبيعة الحال التعامل المستقبلي غادي يمشي وغادي يؤخذ بعين الاعتبار هاذ الوضعية ديال المناطق والتفاوت فيما بينها، وأيضا سنأخذ بعين الاعتبار مجمل المعطيات والتدخل، وقد شرحت أمس الشروط الضرورية لأن هاذ الشي عندو الشروط، كاين شي دولة.. كاين شروط، شروط واضحة، الخبراء واضحين في هاذ الشي، كمنظمة الصحة العالمية أخيرا فاش مشاو بعض الدول تيديرو رفع الحجر الصحي أصدروا تحذير، عنداكو لا ترفعو الحجر الصحي قبل توفير الشروط، والشروط فيه الشروط الصحية في البنايات وفي الإعداد ديالها، الشروط في الوسائل اللوجيستيكية تما فين جبدت هاذيك 150 كمامة اللي غادي.. يعني مخزون فيها الشروط فيما يخص التحليلات خصها تكون متوفرة وسهلة وسريعة، فيه الشروط ديال المتابعة ديال الحالات وديال المخالطين أيضا، وهذا راه هي اللي بدينا في هاذ المنصة أو في هاذ البرنامج المعلوماتي لمتابعة المخالطين.

إذن هناك إعدادات إن شاء الله في هاذ الأيام، نستكمل هذه الإعدادات ونتمناو على الله ينقذ بلادنا وينقذنا مجموع.. وكما قلت باستمرار دبا احنا خصنا غير نشوفو الربح اللي ربحنا من هاذ الطوارئ الصحية، الربح هو ما تفاديناه من إصابات وما تفاديناه من حالات خطيرة وحرجة، وما تفاديناه من وفيات، هذا هو الحساب اللي خصنا ندیرو، راه العلم لله والله أكسبنا بعض العلم، فهمتني؟

هاذ الشي اللي تفاديناه راه شيء مهم جدا وإلى تمعنا فيه مزيان، وإلى تمعنا فيه مزيان عاد تنفهمو، تنفهمو أشنو هي الأهمية ديال هاذ العملية ديال الحجر الصحي، ولا الاستمرار فيه، نتمناو على الله إن شاء الله يكون في القريب العاجل الفرج من الله سبحانه وتعالى برفع هذا الوباء، وهذا البلاء علينا وعلى جميع البشرية كلها، ووفقنا لما فيه الخير.

وشكرا جزيلا، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا السيدين الوزيرين، وللسيدات والسادة المستشارين على المساهمة ديالكم.

ورفعت الجلسة.